

Distr. General
31 July 2014

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في
بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة
لطبقة الأوزون
الاجتماع الرابع والثلاثون
باريس، ١٤-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤

تقرير الاجتماع الرابع والثلاثون للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال
بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

أولاً- افتتاح الاجتماع

١- عُقد الاجتماع الرابع والثلاثون للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن
المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس في الفترة من ١٤
إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤. وشارك في رئاسة الفريق كل من السيد باتريك مكينيري (أستراليا) والسيد رتشارد
موينداندو (كينيا).

٢- وافتتح السيد مكينيري الجلسة يوم الاثنين، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة العاشرة صباحاً.

٣- وبدعوة من الرئيس المشارك، التزم الفريق العامل المفتوح العضوية الصمت لمدة دقيقة في ذكرى السيد
ناندان شيرمولي، عضو فريق بروتوكول مونتريال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك الذي كان
عضواً بارزاً في أسرة طبقة الأوزون والذي انتقل إلى جوار ربه في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٤- وأدلت السيدة تينا بيرمايلي، الأمينة التنفيذية لأمانة الأوزون، ببيان افتتاحي قالت فيه إن طموحات
الأطراف في بروتوكول مونتريال قد تُرجمت إلى صك قانوني فريد ساعد المجتمع الدولي على العمل سوياً نحو
بلوغ غايات وأهداف محددة ترمي إلى التخلص التدريجي من استخدام المواد المستنفدة للأوزون، ومن ثم
معالجة طبقة الأوزون وحمايتها. وبمرور الزمن وفرت المعرفة العلمية للأطراف بصورة متكررة أساساً مقنعاً لاتخاذ
الإجراءات، ولتطبيق مبدأ الوقاية في بعض الأحيان. ورحبت السيدة بيرمايلي بفرصة تيسير عمل الأطراف
من أجل تحقيق أهدافها المشتركة. وحذرت من التراخي مع ملاحظة أن هناك تحديات كبيرة لا تزال في
الطريق، وأنه لا يزال يتعين إنجاز مهمة البروتوكول على الوجه الكامل. وقالت إنه علاوة على حماية طبقة

الأوزون، ساهم بروتوكول مونتريال بقدر كبير في التخفيف من تغير المناخ، وإنه من المهم الاستمرار في إثبات جدوى البروتوكول عن طريق جملة أمور تشمل تسليط الضوء على التحديات الماثلة وعلى أهميته المتزايدة للتنمية نظراً لارتفاع مستويات المعيشة في أنحاء العالم، وبصفة خاصة في البلدان النامية.

٥- ومع تسليط الضوء على البنود الواردة في جدول أعمال الاجتماع الحالي، أشارت إلى أن الفريق العامل سيناقش، في جملة أمور، بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتحديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وهي الأمور التي أعد بشأنها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بعض التقارير الممتازة لتستدير بها عملية النظر في هذه المسائل. وفيما يتعلق بهذه المسائل، قالت إن الدعم المستمر للصندوق المتعدد الأطراف سيكون عنصراً أساسياً لتمكين الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من البروتوكول (الأطراف العاملة بموجب المادة ٥) من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول. وفيما يتعلق بالشراكة العالمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فمن المهم الاستفادة من مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تباينت، كما أن تحديد موارد الصندوق بشكل قوي سيرسل إشارة قوية للمجتمع العالمي للتحرك إلى الأمام. وفي الاجتماع الحالي، سيرقر الفريق المفتوح العضوية بشأن الحاجة إلى أي توجيه أو توضيح جديد فيما يتعلق بالتقرير عن تحديد موارد الصندوق قبل تقديمه للاجتماع السادس والعشرين للأطراف.

٦- ووجهت الانتباه إلى التقييمات المقبلة التي تجريها الأفرقة الثلاثة التابعة للبروتوكول مرة كل أربع سنوات والتي توقعت، في جملة أمور، الزيادة المستمرة في استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية، وبصفة خاصة في البلدان النامية. ومن المأمول فيه أن تكون حلقة العمل المعنية بإدارة المسائل المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية التي تم تنظيمها في اليومين السابقين للاجتماع الحالي مباشرة بمثابة الأساس المتين لاستمرار المناقشات بشأن هذه المسألة. وسواء تم تنظيم استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية أم لا، وبغض النظر عن الجهة التي قامت بهذا التنظيم، سيكون لبروتوكول مونتريال دور يؤديه، بما في ذلك تقييم الخيارات بشأن التخفيض التدريجي للمواد ذات القدرات العالية على إحداث احتراق عالمي التي ثبت وجود بدائل لها، أو التي أصبحت بدائلها متاحة.

٧- ونظراً إلى أن الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ ستقدم لأول مرة في عام ٢٠١٤ تعيينات إعفاءات للاستخدامات الحرجة، فقد حثت الجميع على منح وقت كاف للمناقشات الثنائية مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحلية لهذه الأطراف لتيسير انتقالها من مرحلة استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وحثت أيضاً الأطراف على النظر بعناية في وثيقة المعلومات عن المسائل المالية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/INF/2) بما في ذلك المسائل الخاصة بالآثار المترتبة على نظام المحاسبة الجديد الذي نفذته الأمم المتحدة. وفي الختام، حثت الأطراف على مواصلة العمل بروح التعاون، والصراحة، والإنصاف، واحترام تباين الآراء، وهي الروح التي كان يتسم بها دائماً عمل البروتوكول.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - الحضور

٨- كانت الأطراف التالية في بروتوكول مونتريال ممثلة في الاجتماع: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا،

كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، الاتحاد الأوروبي، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، آيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

٩- وكانت الكيانات والمنظمات والوكالات المتخصصة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الاجتماع بصفة مراقب: أمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي. وكان أيضاً من بين الحضور ممثلو الفريق المعني بتقييم الآثار البيئية، والفريق المعني بالتقييم العلمي، وفريق التكنولوجيا والتقييم والاقتصادي لبروتوكول مونتريال.

١٠- وكانت المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الصناعية التالية ممثلة في الاجتماع بصفة مراقب: ACCORD 3.0 Network, Alliance for Responsible Atmospheric Policy, Arkema, Avery Dennison, Beijing CRAA Quality Certification Centre Co. Ltd., Cairo University, Carrier Transicold and Refrigeration Systems, Centre for Science and Environment, Chemtura Corporation, China Household Electrical Appliance Association, China Refrigeration and Air-Conditioning Industry Association, Cinco S Agro-Industrial SRL, Climalife, Como Consult GmbH, Council on Energy, Environment and Water, Cysda Corporativo, S.A., Daikin Europe N.V., Daikin Industries, Ltd., DuPont China Holding Co., Ltd., DuPont de Nemours (Deutschland) GmbH, DuPont de Nemours International S.A., Emergent Ventures India Pvt. Ltd., Environmental Investigation Agency, Eurammon, European Partnership for Energy and the Environment, GIZ Proklima, Great Lakes Solutions, Gujarat Fluorochemicals Ltd., ICF International, Honeywell, Honeywell PMT, Industrial Technology Research Institute, Ingersoll Rand/Trane, Ingersoll Rand International Ltd., Institute for Governance and Sustainable Development, International Institute of Refrigeration, International Pharmaceutical Aerosol Consortium, IUCN Netherlands, Japan Fluorocarbon Manufacturers Association, Japan Refrigeration and Air Conditioning Industry Association, Keene Communications/Assure, Lambiotte and Cie, S.A., Mayekawa Europe, Lampert and Associates, League of Arab States, Mexichem UK Limited, Mitsubishi Electric Europe, B.V., Natural Resources Defence Council, National Trust for Scotland, Nolan-Sherry and Associates Ltd., Öko-Recherche GmbH, Quimobasicos S.A. de C.V., Refrigerant Reclaim Australia Ltd., Refrigerants Australia, Refrigeration and Airconditioning Manufacturers' Association, Shecco, SRF Limited, Trical, Toolangi Certified Strawberry Runner Growers Cooperative, United Technologies, . Victorian Strawberry Industry Certification Authority and World Avoided Project

باء - إقرار جدول الأعمال

١١- اتفق الفريق العامل على حذف الإشارة إلى التعديلات المقترحة للبروتوكول من البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت نظراً إلى أنه لم يقدم أي طرف من الأطراف تعديلاً مقترحاً للمناقشة. واتفق الفريق أيضاً على النظر في العرض الذي قدمه الفريق المعني بالتقييم العلمي بشأن مقال علمي نُشر في آذار/مارس ٢٠١٤ عن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تم رصدتها مؤخراً في الغلاف الجوي في إطار البند ١١، والمسائل الأخرى، والنظر أيضاً في الإعفاءات للاستخدامات المخبرية والتحليلية في إطار البند ٤، والمسائل ذات الصلة بالإعفاءات بموجب المادة ٢ ألف-٢ طاء من بروتوكول مونتريال. واتفق الفريق العامل أيضاً على النظر في ثلاث مسائل أخرى في سياق النظر في البند المعنون مسائل أخرى: رصد الإتجار في مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية (HCFCs) والمواد البديلة، والإنبعاثات من قطاع الإنتاج المرتبطة بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي أكتشفت حديثاً، والهالونات المستخدمة في النقل الجوي، والإدارة السليمة لمصارف الهالونات.

١٢- وطلب بعض الممثلين حذف البند ٧ من جدول الأعمال، الخاص بنتائج حلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية. وطلب بعض الممثلين أيضاً حذف البند ٩ الخاص، بالتغييرات والتعديلات المقترحة على بروتوكول مونتريال. وقالوا إن البند ٧ لا ينبغي أن يكون في جدول الأعمال، نظراً إلى أن الوثيقة الختامية لحلقة العمل لم تحظ بتوافق الآراء، ولا تبرز بشكل منصف آراء المشاركين في حلقة العمل بطريقة متوازنة، بينما تناولت المقترحات المدرجة في البند ٩ المواد غير المستنفدة لطبقة الأوزون، ولذلك فهي لا تتزامن مع ولاية البروتوكول.

١٣- وقال ممثلون آخرون من بينهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان إن البنود ينبغي أن تبقى في جدول الأعمال بحجة أن التعديلات المقترحة في إطار البند ٩ قُدمت وفقاً للقواعد الإجرائية ولذلك ينبغي أن تبقى. علاوة على ذلك، قال أحد الممثلين إن مركبات الكربون الهيدروفلورية تطلق في الغلاف الجوي نتيجة للتدابير المتخذة بموجب بروتوكول مونتريال، ولذلك فإن مسؤولية التعامل مع هذه المركبات تقع على عاتق الأطراف في البروتوكول. وفيما يتعلق بالبند ٧، قال بعض الممثلين إنه نظراً إلى أن حلقة العمل قد نُظمت وفقاً للفقرة ٢ من المقرر ٥/٢٥، فمن المنطقي عرض نتائجها على الفريق العامل المفتوح-العضوية، ويمكن للأطراف أن تعبر عن آرائها بشأن حلقة العمل ووثيقتها الختامية في إطار هذا البند.

١٤- وبعد طلب للتوضيح، قال الموظف القانوني الأقدم للأمانة إنه وفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي فإن جدول الأعمال المؤقت يشمل أي بند يقترحه طرف قبل تعميم جدول الأعمال. علاوة على ذلك، تنص المادة ٩ من اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون على أن نص أي تعديل مقترح على الاتفاقية أو على أي بروتوكول، باستثناء ما قد يُنص عليه بخلاف ذلك في هذا البروتوكول، ينبغي أن ترسله الأمانة إلى الأطراف قبل ستة أشهر على الأقل من انعقاد الاجتماع المقترح اعتماد النص فيه. وقال إن المقترحين الخاصين بالتعديل يفيان بهذه المعايير، ورأى أن أي نقاش بشأن مدى ملاءمة أي بند ينبغي أن يجري عند فتح باب المناقشة في إطار البند نفسه، وليس خلال إقرار جدول الأعمال.

١٥- وقال الرئيس إنه سيكون من المناسب النظر في مجموعة متنوعة من وجهات النظر التي يُعرب عنها في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة، مشيراً إلى أن إدراج بند في جدول الأعمال لا يمس بنتائج المناقشات بشأنه. وسيرد في هذا التقرير اعتراض البعض على إدراج البندين ٧ و ٩ في جدول الأعمال.

١٦- واعتمد الفريق العامل وفقاً لذلك جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/1، بصيغته المعدلة شفويًا:

- ١ - افتتاح الاجتماع.
- ٢ - المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ب) تنظيم الأعمال.
- ٣ - التقرير المرحلي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لعام ٢٠١٤.
- ٤ - المسائل ذات الصلة بالإعفاءات بموجب المادة ٢ ألف - ٢ طاء من بروتوكول مونتريال:
 - (أ) التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الضرورية لعام ٢٠١٥
 - (ب) التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الحرجة للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦
 - (ج) الاستخدامات المختبرية والتحليلية.
- ٥ - المسائل ذات الصلة بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون:
 - (أ) تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن بدائل المواد المستنفدة للأوزون (المقرر ٥/٢٥، الفقرات الفرعية ١ (أ) - (ج)): معلومات مستكملة بشأن بدائل المواد المستنفدة للأوزون في مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية؛ وتقدير الطلب الحالي والمستقبلي على بدائل المواد المستنفدة للأوزون؛ والتكاليف الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار ومزايا بيئية لمختلف سيناريوهات تفادي المواد ذات القدرة العالية على إحداث الاحتراز العالمي البديلة للمواد المستنفدة للأوزون؛
 - (ب) تقرير فريق التقييم العلمي بشأن قياسات المناخ الرئيسية (المقرر ٥/٢٥، الفقرة الفرعية ١ (د))؛
 - (ج) المعلومات المقدمة من الأطراف عن تنفيذها للفقرة ٩ من المقرر ٦/١٩ لتعزيز الانتقال من مرحلة استخدام المواد المستنفدة للأوزون على نحو يقلل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية (المقرر ٥/٢٥، الفقرة ٣).
- ٦ - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عن تحديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (المقرر ٨/٢٥).
- ٧ - نتائج حلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية (المقرر ٥/٢٥، الفقرة ٢).
- ٨ - المسائل التنظيمية ذات الصلة بفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي:
 - (أ) إعادة ترشيح رؤساء مشاركين وأعضاء لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ولجان الخيارات التقنية التابعة للفريق (المقرر ١٠/٢٣، الفقرة ١١)؛

- (ب) تحديث لعمليات فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن ترشيح أعضاء للجان الخيارات التقنية التابعة له (المقرر ٦/٢٥، الفقرة الفرعية ٢ (أ))؛
- (ج) التشكيلة المقترحة للجان الخيارات التقنية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (المقرر ٦/٢٥، الفقرة الفرعية ٢ (ب))؛
- (د) خيارات تبسيط التقارير التكنولوجية السنوية المستكملة المقدمة من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إلى الأطراف (المقرر ٦/٢٥، الفقرة الفرعية ٢ (ج)).

- ٩ - التعديلات المقترحة على بروتوكول مونتريال.
- ١٠ - معلومات مستكملة بشأن اتصالات الأمانة بمنظمي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتنفيذ تلك الدول لبروتوكول مونتريال (المقرر ٩/٢٥).
- ١١ - مسائل أخرى.
- ١٢ - اعتماد التقرير.
- ١٣ - اختتام الاجتماع.

جيم - تنظيم العمل

- ١٧ - اعتمد الفريق العامل مقترحاً بشأن تنظيم العمل قدمه الرئيس المشارك، يقضي بالموافقة على إنشاء أي فرقة اتصال يرى الفريق أنها ضرورية لإنجاز عمله.

ثالثاً - التقرير المرحلي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لعام ٢٠١٤

١٨ - قدم أعضاء فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عرضاً يلخص النتائج الرئيسية للتقرير المرحلي للفريق لعام ٢٠١٤، بما في ذلك معلومات عن تعيينات إعفاءات الاستخدامات الضرورية والاستخدامات الحرجة، وموجزاً للتقدم المحرز في مختلف القطاعات على صعيد استخدام المواد المستنفدة للأوزون. ولخص الرؤساء المشاركون للجان الخيارات التقنية التابعة للفريق النتائج التي توصلت إليها لجانهم على النحو التالي: السيدة هيلين توب - لجنة الخيارات التقنية الطبية؛ والسيد كيشي أوهنيشي - لجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية؛ والسيد ميغيل كينيثرو - لجنة الخيارات التقنية للرغاوي؛ والسيد دانيال فيدرونيك - لجنة الخيارات التقنية للهالونات؛ والسيد إيان بورتر والسيدة مارتا بيزانو - لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل؛ والسيد روبرتو بيكسوتو - لجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية. ويرد في الفرع ألف من المرفق الثالث من هذا التقرير موجز للعرض الذي أعده مقدمو العروض.

١٩ - وشكر ممثلو جميع الأطراف الذين تحدثوا أعضاء الفريق على عملهم الشاق وعروضهم الممتازة. وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، معربة عن قلقها إزاء التقدم البطيء في التخلص التدريجي من الهالونات، إن بلدها الطرف سيقدم، إلى جانب النرويج وأستراليا، مشروع مقرر بشأن الهالونات يدعو إلى خلق قنوات اتصال مع منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية بشأن إدارة الحاجة إلى الهالونات؛ ويدعو مسؤولي الأوزون الوطنيين إلى إجراء مشاورات مع هيئات الطيران المدني المحلية في بلدانهم بشأن استخدام شركات الطيران الوطنية للهالونات؛ ويدعو إلى تقديم المزيد من المعلومات عن الاستخدام المأمون لمصارف الهالونات والفحص المستمر لهذا الاستخدام.

٢٠- وقال السيد بورتز، رداً على أسئلة الممثلين بشأن استمرار وجود تعيينات إعفاءات للاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل بالنسبة للأطراف غير العاملة بالمادة ٥، رغم أن المادة قد أُلغيت تدريجياً منذ سنوات عديدة بالنسبة للاستخدامات غير الحرجة، إن بحثاً مستفيضة أُجريت بشأن بدائل أخرى، وإن هناك ثلاثة فقط من الأطراف غير العاملة بالمادة ٥ لا تزال لديها طلبات تعيينات للاستخدامات الحرجة. وفيما يتعلق بالسؤال بشأن استمرار تلقي تعيينات إعفاءات للاستخدامات الحرجة من الأطراف التي لديها مخزونات من بروميد الميثيل، أشار إلى أن الفريق غير مسؤول عن حصر المخزونات، وقال إنه على أية حال فإن حجم المخزونات ضئيل للغاية.

٢١- وفي معرض الإجابة على سؤال بشأن إمكانية أن تبلغ الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ هدفها الرامي إلى الإلغاء الكلي لاستخدام بروميد الميثيل بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أوضحت السيدة بيزانو أن الإلغاء بنسبة ٨٥ في المائة قد تحقق في شهر كانون/الأول ديسمبر ٢٠١٢، وأن المزيد من التقدم قد تحقق منذ ذلك التاريخ، إذ بلغت النسبة ٩٠ في المائة. وأضافت أنها واثقة من أن جميع، إن لم تكن غالبية الأطراف العاملة بموجب المادة ٥، ستبلغ الهدف الرامي إلى الإلغاء بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتعيينات الاستخدامات الحرجة التي تم استلامها من الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ التي شملت حتى الآن بعض القطاعات، فليست لدى الفريق معلومات عما إذا كانت سترد تعيينات جديدة.

٢٢- وأوضح ممثلاً أستراليا وكندا أنه بموجب المقرر ٤/٢٥ فقد طلب منهما تقديم تقرير في الاجتماع السادس والثلاثين للفريق العامل، وليس الاجتماع الرابع والثلاثين كما ذكر في عرض الفريق، عن التقدم المحرز في برامج البحوث بشأن بدائل بروميد الميثيل بالنسبة لسوق الفراولة الجارية. ومع ذلك، فمن الممكن أن يقدم معلومات في الاجتماع الحالي إذا طلب منها ذلك.

٢٣- وفي معرض الإجابة على سؤال بشأن بدائل المواد المستنفدة للأوزون المستخدمة في معدات التبريد وتكييف الهواء الكبيرة والمتوسطة الحجم، قال السيد بيكسوتو إن الأمونيا هي البديل الرائد بالنسبة للمبردات الصناعية، كما أن ثاني أكسيد الكربون هو البديل الرائد بالنسبة للمبردات التجارية، رغم أنه تُجرى اختبارات على مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتزار العالمي فيما يخص المبردات التجارية. ويرد تقييم أكثر شمولاً بشأن البدائل في تقرير الفريق المعني بالبدائل، وهو التقرير الذي أُعد وفقاً للمقرر ٥/٢٥، والذي سُنقش لاحقاً في الاجتماع.

٢٤- وأوضح السيد فيردونيك، رداً على أسئلة بشأن التقدم البطيء فيما يتعلق بالتخلص التدريجي من استخدام الهالونات، أنه لا تُوجد معدات عسكرية مصممة حديثاً تحتاج إلى استخدام الهالونات. غير أن المعدات الأقدم تحتاج باستمرار لهذه المادة، نظراً لصعوبة وارتفاع تكلفة التعديل التحديتي بصورة عامة. وشاطر الفريق بقوة الأطراف قلقها بشأن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالتخلص من الهالونات في مجال الطيران المدني. وكان من الصعب مثلاً فهم عدم استعمال بدائل الهالونات في أغلفة محركات الطائرات المدنية، نظراً لأن استخدامها شائع في الطائرات العسكرية، وأن إنتاج الهالونات قد توقف على نطاق العالم منذ عشرين عاماً تقريباً. وقد فشل مؤخراً بديلان رئيسيان محتملان في الاختبار، بينما كانت الدوائر الصناعية تستعرض الموقف، غير أن القطاع اتسم بالتباطؤ في معالجة المسألة. وفي معرض الإجابة على سؤال طرحه ممثل الاتحاد الأوروبي، قال إن البدائل لم تُنشر في معظم الأحيان رغم وجود اللوائح ذات الصلة لدى الاتحاد الأوروبي.

٢٥- وقال إنه سيرحب بالولاية التي ستمنحها الأطراف للفريق بغية التعاون مع المنظمة البحرية الدولية في بحث مسألة استخدام الهالونات في السفن. وقد تم حظر استخدام الهالونات في السفن التي تم بناؤها منذ عام ١٩٩٣ فما بعد، غير أن السفن تتسم بفترات بقاء طويلة للغاية، ولذلك فقد اشبه الفريق في أن السفن القديمة قد تكون هي المصدر الرئيسي للهالونات المعاد تدويرها. وسيكون من المفيد التمكن من تأكيد ما إذا كان الأمر كذلك أم لا.

٢٦- وفي معرض الإجابة على التساؤلات بشأن استخدام عوامل نفخ في الرغاوي، أوضح السيد كوينتيرو أن قدرات كل من مركبات HFO-1233zd ومركب HFO-1336mzz على استنفاد الأوزون تبلغ صفر، بينما تبلغ قدراتها على الاحتراق العالمي ١,٠ و ٢,٠ على التوالي. وفي معرض الإجابة على سؤال بشأن المواد المناسبة للاستخدام في البيئات ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، قال السيد كوينتيرو إن هذه البيئات لا تتسبب في أي مشكلة لتطبيقات النفخ في الرغاوي، وإنه لا حاجة إلى بدائل خاصة.

٢٧- وأوضح السيد أوهنيشي، رداً على سؤال بشأن عمليات المواد الوسيطة، أن الجداول ذات الصلة الواردة في تقرير الفريق قد عُُدلت قبل نشرها بفترة وجيزة، ونتيجة لذلك قد تُوجد فيها بعض الأخطاء وسيقوم بتوضيح ذلك.

٢٨- وأضاف أعضاء الفريق أنه يسعدهم توضيح أي تساؤلات متبقية أو جديدة في المناقشات الثنائية مع الأطراف المعنية.

رابعاً - المسائل ذات الصلة بالإعفاءات بموجب المادة ٢ ألف - ٢ طاء من بروتوكول مونتريال

ألف - التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الضرورية لعام ٢٠١٥

٢٩- في سياق تقديم البند الفرعي ٤ (أ) من جدول الأعمال، أشار الرئيس المشارك إلى النظر في التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الضرورية التي قدمتها الصين، والاتحاد الروسي والتي نُوقشت في أثناء عرض فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لتقريره المرحلي لعام ٢٠١٤.

٣٠- وفي سياق المناقشات التي تلت، أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن بلده سيقدم مشروع مقرر لينظر فيه الاجتماع الحالي الذي سيوافق على استخدام الأطراف لمجموع ٧٥ طناً مترياً من مركب الكربون الكلوري فلوري-١١٣ (CFC-113) في الصناعة الفضائية الجوية في عام ٢٠١٥، مما يفضي إلى التخلص التام من المادة بحلول عام ٢٠١٦، كما نصت على ذلك التوصية المؤقتة للفريق. وأضاف خبير من الاتحاد الروسي عندما دُعي للتحديث أن الصناعة ستستغنى عن استخدام مركب الكربون الكلوري فلوري-١١٣ (CFC-113) بحلول عام ٢٠١٦ نظراً للاستعاضة عن المذيب ببدايل من قبيل مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - ١١٤ ب وكلوريد الميثيلين.

٣١- وأشار مندوب الصين إلى أن وفد بلده مستعد لإجراء مشاورات ثنائية مع الأطراف الأخرى والخبراء من الفريق بشأن طلي تعيينات للإعفاءات قدمتها الصين، وأضاف أنه سيقدم ورقة غرفة اجتماع عن طلب الحصول على إعفاء لاستخدام رابع كلوريد الكربون الذي قال إنه يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للصين كمادة ضرورية لرصد نوعية المياه.

٣٢- وأعرب ممثلان بمن فيهما ممثل تحددت باسم مجموعة بلدان عن اهتمامهم بإجراء مشاورات ثنائية مع الأطراف المقدمة للتعينات. وأشاد أحد الممثلين الذي تحدث باسم مجموعة بلدان بالاتحاد الروسي لاتخاذ

قرار التخلص التدريجي من استخدام مركب الكربون الكلوري فلوري -113 (CFC-113) بحلول عام ٢٠١٦ مقترحاً تحديد تاريخ تخلص واضح في مشروع المقرر، ومع ذلك فقد أعرب عن قلقه إزاء احتمال استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية كلورية ١١٤ ب كبديل لمركب الكربون الكلوري فلوري -113 (CFC-113). وفيما يتعلق بطلي التعيينات اللذين قدمتهما الصين، أعرب الممثل عن دعمه للاستنتاجات المؤقتة للفريق بشأن كلا الطلبين قائلاً إنه قد فهم أن الصين قد وجدت الدعم لتيسير عدم استمرارها في استخدام رابع كلوريد الكربون لاختبار انبعاثات الهيدروكربونات في المياه، وأنه يبدو من الملائم عدم التوصية بطلي التعيينات في الوقت الراهن.

٣٣- وأعرب أحد الممثلين عن دعمه للموافقة على كل التوصيات المؤقتة التي قدمها الفريق بشأن إعفاءات الاستخدامات الضرورية، واقترح أن يُطلب من الفريق إجراء تقييم لمركبات الكربون الكلورية فلورية المستخدمة في الصناعة الصيدلانية على الصعيد الدولي، والعقبات التي تحول دون التخلص التدريجي من استهلاك مركب الكربون الكلوري فلوري، لا سيما بالنسبة لأجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة للمكونين الفعالين إيزوبرينالين وسالبوتامول، واقترح آلية لإلغاء إعفاءات الاستخدام الضروري. وأشاد بالأطراف التي لم تقدم طلبات تعيينات للاستخدامات الضرورية لعام ٢٠١٦.

٣٤- وعرض ممثل الاتحاد الروسي ورقة غرفة اجتماع تتضمن مشروع مقرر بشأن إعفاء للاستخدامات الضرورية لمركب الكلوروفلورو كربون -113 لتطبيقات الصناعات الفضائية في الاتحاد الروسي. ودعا كل الأطراف المعنية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للمشاركة في اجتماع غير رسمي لمناقشة مشروع المقرر الذي اقترحه وفد بلده.

٣٥- وفي وقت لاحق، أفاد ممثل الاتحاد الروسي أن وفده اجتمع بجميع الأطراف المعنية، وأن الصيغة النهائية لمشروع المقرر قد قُدمت إلى الأمانة. وذكر أن تعيين الاستخدامات الضرورية الذي تناوله مشروع المقرر سيكون آخر تعيين يمنح للاتحاد الروسي.

٣٦- واتفق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر بشأن الإعفاء للاستخدامات الضرورية لمركبات الكلوروفلورو كربون -113 في تطبيقات الصناعات الفضائية في الاتحاد الروسي الورد في المرفق الأول من هذا التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين للأطراف لمواصلة النظر فيه.

٣٧- وقدمت ممثلة الصين في وقت لاحق ورقة اجتماع تحتوي على مشروع مقرر بشأن إعفاءات الاستخدامات الضرورية للاستخدامات المختبرية والتحليلية لعام ٢٠١٥، موضحةً أن السلطات ذات الصلة طلبت ٩٠ طناً من رابع كلوريد الكربون لاختبار تكنولوجيات جديدة، ومواد بديلة ومعايير لرصد شبكات المياه في البلد، وأنه ينبغي الانتهاء من العمل بشأنها في غضون العامين المقبلين. وكان وفدها قد أجرى مناقشات مثمرة مع لجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية وسيقود اللجنة بمعلومات إضافية ذات صلة بتوصياتها قبل الاجتماع القادم للفريق العامل.

٣٨- وتحدث ممثلان، أحدهما باسم مجموعة من البلدان، وأخرها عن رغبتها في متابعة التطورات اللاحقة مع لجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية والاطلاع على التوصيات النهائية. واقترح الرئيس المشارك أن تتشاور الأطراف المعنية مع الصين في الفترة التي تسبق الاجتماع السادس والعشرين للأطراف.

٣٩- واتفق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر بشأن إعفاءات الاستخدامات الضرورية للاستخدامات المخبرية والتحليلية لعام ٢٠١٥ في الصين الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير، إلى الاجتماع السادس والعشرين للأطراف لمواصلة النظر فيه.

٤٠- وقدمت ممثلة الصين في وقت لاحق ورقة اجتماع تحتوي على مشروع مقرر بشأن إعفاءات الاستخدامات الضرورية للمواد الخاضعة للرقابة لعام ٢٠١٥، التي قالت إنها ستتيح أعمال توصيات لجنة الخيارات التقنية الطبية من أجل السماح للصين بأن تستخدم في إطار إعفاءات الاستخدامات الضرورية ١٨٢,٦١ طناً مترياً من مركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة لعام ٢٠١٥. وقالت إن الصين على استعداد لبلوغ مرحلة التخلص التدريجي الكامل بحلول عام ٢٠١٦ بمساعدة الصندوق المتعدد الأطراف.

٤١- واتفق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر بشأن إعفاءات الاستخدامات الضرورية لمركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة في الصين الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين للأطراف لمواصلة النظر فيه.

باء - التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الحرجة للعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥

٤٢- في سياق تقديم البند الفرعي ٤ (ب) من جدول الأعمال، أشار الرئيس المشارك إلى النظر في التعيينات لإعفاءات الاستخدامات الحرجة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ الواردة في عرض فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لتقريره المرحلي لعام ٢٠١٤. وبناء على طلب الأمانة، وجه الانتباه إلى الفقرة ١ من المقرر ١٥/١٢، بشأن استخدام بروميد الميثيل لمعالجة حالات الكثافة العالية.

٤٣- وقالت ممثلة الأرجنتين أن وفد بلدها يود إجراء مناقشات ثنائية مع لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل لتقديم المزيد من المعلومات عن طلب تعيينات الإعفاء المقدم من بلدها.

٤٤- وقالت ممثلة أستراليا إن وفد بلدها سيجتمع باللجنة لتقديم معلومات مستكملة عن برنامج البحوث في بلدها الرامي إلى تحديد بدائل مناسبة وذات جدوى لاستخدامها في قطاع سوق الفراولة الجارية. ومع تحديد التقدم المحرز في السنين السابقة في أعقاب نكسة رئيسية بسبب سحب بديل واعد من عملية التسجيل الوطنية في عام ٢٠١٢، قالت إن الحكومة أكدت توفير تمويل إضافي، وإن التجارب قيد التخطيط للتحقق في جملة أمور تشمل مسائل السمية النباتية التي لا تزال معلقة والمرتبطة بالإجراءات الجديدة للتطبيق المشترك، وإن ممثلي الصناعة هم الآن بصدد تقييم قابلية استخدام نظم الإنتاج دون تربة في أوروبا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وقالت إنه كان من المهم عدم اعتماد بدائل دون دليل قاطع على ملاءمتها.

٤٥- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن طلب بلده إعفاء للاستخدام الحرج في مجال إنتاج الفراولة سيكون آخر طلب يقدمه بلده، وذلك بفضل جملة أمور تشمل نتائج برامج الاستثمار المستمرة والبحوث المستفيضة الرامية إلى تخفيض الاعتماد على بروميد الميثيل، فضلاً عن تشجيع التحول إلى استخدام وسائل جديدة لمكافحة الآفات، واستند ذلك كله إلى المشاركة النشطة للسلطات، وجهود المزارعين.

٤٦- وقال ممثل كندا، مشيراً إلى برنامج البحوث الرامي إلى تحديد مخاطر تلوث المياه الجوفية المرتبط باستخدام الكلوروبكرين في التبخير المسبق في قطاع سوق إنتاج الفراولة، إنه سيتم تأكيد النتائج الواعدة حتى الآن بفضل دراسات ميدانية محدودة النطاق وفقاً لاستعراض أجرته الحكومة في أعقاب حظر الاتحاد الأوروبي لاستخدام الكلوروبكرين. وسيقدم تقرير نهائي للفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه السادس والثلاثين. وحثت كندا الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ التي قدمت تعيينات لإعفاءات على السعي إلى عقد اجتماعات ثنائية مع لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل.

٤٧- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تخلصت من كل استخدامات بروميد الميثيل. وذكر أنه تتوفر بدائل لجميع التطبيقات، وقال إنه سيطلب توضيحات من كندا بشأن التاريخ النهائي لاستعراضها على المستوى الفيدرالي للكلوروبكرين، وسيطلب توضيحات من أستراليا بشأن برنامجها الخاص بالبحوث، وكذلك من الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ التي قدمت طلبات إعفاءات بشأن سبب عدم وفائها بالمواعيد النهائية التي حددها الصندوق المتعدد الأطراف لبرامجها الخاصة بالتخلص النهائي من هذه المواد.

جيم - الاستخدامات المخبرية والتحليلية

٤٨- وأعلن الرئيس المشارك أن هناك ورقة غرفة اجتماع تتضمن مشروع مقرر بشأن إعفاء مواد خاضعة للرقابة لأغراض الاستخدامات المخبرية والتحليلية مقدمة من الولايات المتحدة ومتاحة على موقع الاجتماع. وأوضح ممثل الولايات المتحدة إن القصد من مشروع المقرر هو تمديد فترة الإعفاءات الحالية للاستخدامات المخبرية والتحليلية العالمية إلى ما بعد تاريخ انتهائها الحالي، ودعا الأطراف المعنية إلى مناقشة ذلك بصورة غير رسمية على هامش الاجتماع.

٤٩- وأوضح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك أن مشروع المقرر سيسمح بإنتاج كميات قليلة من المواد العالية النقاء المطلوبة للعمليات الرامية إلى تحقيق نتائج شديدة التحديد.

٥٠- وأعرب أحد الممثلين، وأيده في ذلك ممثلان آخران تحدث أحدهما بالنيابة عن مجموعة بلدان، عن تأييده لمشروع المقرر المقترح لأن قلة الكميات من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون المطلوبة للأغراض المخبرية والتحليلية، والتكلفة المحتملة الباهظة لتطوير عمليات جديدة، تشكل أسباباً وجيهة لتمديد الإعفاء إلى ما بعد تاريخ الانتهاء الحالي. وطلب ممثل آخر عقد اجتماع مع الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة صياغة المقرر، قائلاً إن هناك حاجة إلى بحث الجدوى التقنية والتكلفة لإيجاد مواد بديلة.

٥١- واقترح الرئيس المشارك أنه ينبغي أن تجتمع الولايات المتحدة بالطرف المعني لوضع الصياغة النهائية لمشروع المقرر.

٥٢- واتفق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين للأطراف لمواصلة النظر فيه.

خامساً - المسائل ذات الصلة بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

ألف - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن بدائل المواد المستنفدة للأوزون (المقرر ٥/٢٥، الفقرات الفرعية ١ (أ) - (ج)): معلومات مستكملة بشأن بدائل المواد المستنفدة للأوزون في مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية؛ وتقدير الطلب الحالي والمستقبلي على بدائل المواد المستنفدة للأوزون؛ والتكاليف الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار ومزايا بيئية لمختلف سيناريوهات تبادلي المواد ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي البديلة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون

٥٣- في سياق تقديم البند الفرعي ٥ (أ)، أشار الرئيس المشارك إلى أن الأطراف قد طلبت في المقرر ٥/٢٥ من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يُعد، بالتشاور مع خبراء خارجيين إذا اقتضى الأمر، تقريراً لينظر فيه هذا الاجتماع يوفر معلومات مستكملة عن بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية، وتقييم تلك البدائل في ضوء بعض المعايير مثل توفر البدائل تجارياً، وفعالية التكلفة، والملاءمة في البيئات التي ترتفع فيها درجة حرارة الجو، والسلامة. وأنشأ الفريق فرقة عمل لتنفيذ المقرر. وأعدت فرقة العمل مشروع تقرير يرد في المجلد ٤ من التقرير المرحلي للفريق لعام ٢٠١٤ الذي سيتم استكماله لينظر فيه الاجتماع السادس والعشرين للأطراف.

٥٤- وقدم الرئيس المشارك لفرقة العمل السيد لامبيرت كويجيز والسيد روبرتو بيكسوتو وعضو فرقة العمل السيد بول أشفورد عرضاً عن مشروع التقرير. ويرد في الفرع باء من المرفق الثالث من هذا التقرير موجز للعرض الذي أعده مقدمو العروض.

٥٥- وفي سياق المناقشات التي أعقبت ذلك، أعرب معظم الممثلين عن شكرهم للفريق لإعداد هذا التقرير. وتساءل أحد الممثلين عما إذا كان الفريق قد تجاوز اختصاصاته بتقديمه سيناريوهات للتخفيف من ظاهرة تغير المناخ، قائلاً إن ذلك يقع ضمن اختصاصات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ورد السيد أشفورد قائلاً إن سيناريوهات التخفيف من ظاهرة تغير المناخ قد أعدت وفقاً للفقرة ١ (ج) من المقرر ٥/٢٥، التي طُلب فيها من الفريق تقييم المنافع البيئية لمختلف السيناريوهات الرامية إلى تجنب استخدام المواد ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي البديلة للمواد المستنفدة للأوزون.

٥٦- وتساءل أحد الممثلين عما إذا كان الفريق قد نظر في مقررات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف بشأن خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية، وحقيقة أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ قد تكون غير مؤهلة للحصول على التمويل بغية الانتقال إلى مراحل استخدام البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي بموجب بروتوكول مونتريال. ورد السيد كويجيز بأن سيناريو أداء الأعمال كالمعتاد بالنسبة لمركبات الكربون الهيدروفلورية لم يأخذ في الاعتبار مراحل الانتقال من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية غير أن المعدات الجديدة التي تستخدم مركبات الكربون الهيدروفلورية والتي تدخل أسواق الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ تتجاوز بكثير مراحل الانتقال التي يمونها الصندوق المتعدد الأطراف، ولذلك فإن تأثير مقررات اللجنة التنفيذية بشأن خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية على التوقعات هي تأثيرات محدودة. وبالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات لم يفرق التقرير بينها وبين الشركات

الوطنية، بل نظر بدلاً من ذلك في مسألتي الاستهلاك والطلب على مركبات الكربون الهيدروفلورية وتكلفة الانتقال من استخدامها إلى استخدام البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي.

٥٧- وتساءل ممثلان عن درجات الحرارة التي تُعتبر مرتفعة، وذلك من أجل تصنيف البلدان على أنها بلدان ذات درجات حرارة مرتفعة. وأشار أحد الممثلين إلى أن هذه المعلومات ستساعد في تقييم نوعية البدائل المستخدمة في هذه البلدان. وتساءل أحدهما عما إذا كان الفريق قد نظر، فيما يتعلق ببدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون المستخدمة في البلدان ذات درجات الحرارة المرتفعة، في كميات شحن المواد القابلة للاشتعال والقيود التي تفرضها الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ على استخدام البدائل القابلة للاشتعال، بينما تساءل الممثل الآخر عن البدائل بالنسبة للبلدان ذات درجات الحرارة الدافئة التي لا تبلغ مستوى درجات الحرارة "المرتفعة". وتساءل ممثل آخر عما إذا كان ثاني أكسيد الكربون يمثل غاز تبريد مناسب للبلدان التي تتراوح درجات الحرارة فيها بين ٣٠ و ٤٠ درجة مئوية.

٥٨- وقال السيد بيكسوتو إن درجات الحرارة المرتفعة تبدأ عندما تتراوح بين ٤٠ و ٤٢ درجة مئوية، وذلك استناداً إلى المعلومات المقدمة من دوائر التصنيع وعمليات التقييم التقنية والمواصفات الدولية. وفيما يتعلق بغازات التبريد القابلة للاشتعال، فإن مختلف البلدان والأقاليم لها قواعد وأنظمة سلامة مختلفة بشأن الشحن الأقصى لهذه المواد، وأن الأمر متروك لكل بلد لاعتماد المعايير الخاصة به؛ وبالنسبة للمعدات المركبة فإن الشحن الشائع يتراوح بين ١٠٠ غرام و ١,٧ كيلو غرام. ويمكن استخدام ثاني أكسيد الكربون في نظم التبريد التجاري في البلدان المدارية، ولكن لا يوصى باستخدامه في درجات الحرارة المرتفعة. وللبلدان قدر من الحرية في اختيار غازات التبريد، ولكن ينبغي أن تنظر في مسائل من قبيل الهندسة والتصميم لتحسين الأداء. وأضاف السيد كويجيز أن الفريق سيوضح بقدر أكبر في تقريره النهائي البدائل التي تستوفي جميع متطلبات المقرر ٥/٢٥ في البيئات ذات درجات الحرارة المرتفعة.

٥٩- وفيما يتعلق بمسألة بدائل الأمونيا للاستخدام في قطاع الصحة في المناطق الريفية التي تتوفر لها قدر ضئيل من الكهرباء أو لا تتوفر لها كهرباء، قال السيد بيكسوتو إنهم قد أدرجوا ثاني أكسيد الكربون الذي يمكن أن يستخدم في النظم المتسلسلة، أو بعض المزائج المشبعة بمركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي التي يجري تطويرها.

٦٠- وفيما يتعلق بقطاع التبريد وتكييف الهواء، أشار أحد الممثلين إلى أنه سيكون من المفيد أن يدرج في سيناريو التخفيف ٢ فارق زمني للتخلص التدريجي يبلغ خمس سنوات بين الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ والأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥. وتساءل ممثل آخر عما إذا كان الفريق قد نظر في توقعاته استرجاع غازات التبريد والتكاليف الشاملة لإصلاح وصيانة معدات التبريد وتكييف الهواء. وفيما يتعلق بالتكاليف، قالت الممثلة إن ارتفاع تكاليف هذه المعدات في البلدان النامية يبعث على القلق حيث سيكون له تأثير على رفاهية السكان في تلك البلدان. وتساءل ممثل آخر عن المعايير التي تحدد اعتماد البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي في إطار كل سيناريو، مشيراً إلى أنه يبدو أن تطبيق البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي يستند إلى قواعد الاتحاد الأوروبي بشأن الغاز المفلور في حالة قطاع التبريد، وتساءل عما إذا كانت تقديرات السيناريو قد أخذت في الاعتبار التخفيضات في الخدمة حيثما توفرت بدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي في قطاع التصنيع.

٦١- ورد السيد كويجبيز أن الفريق قد اختار سيناريوهين اثنين مجرد بيان ما يمكن أن يحدث في إطار مجموعة معينة من الظروف، ويمكن للأطراف أن تحدد عن طريق المشاورات الثنائية أكثر طريقة معقولة لبيان نتائج السيناريوهات المختلفة والكيفية التي يمكن بها تحقيق الانتقال من مرحلة استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي إلى البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي. وفيما يتعلق بالاسترجاع والإصلاح أخذ الفريق في الاعتبار تقديراً متحفظاً بشأن غازات التبريد المسترجعة والمعاد تدويرها لتقدير نسبة الخدمة الإجمالية المستخدمة في الأرقام الخاصة بالعمل المعتاد وفقاً لسيناريو التخفيف ١ وسيناريو التخفيف ٢، ولم تفترض أية تغييرات في ممارسات الخدمة في أي من واحد من سيناريوهي التخفيف، نظراً إلى أن ممارسات الخدمة لن يكون لها تأثير كبير على التوقعات المسقطة للتأثيرات المناخية. وبالنسبة لتطبيق البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، فإن التواريخ المختارة كانت عشوائية ولا ترتبط بالضرورة بقواعد الاتحاد الأوروبي أو غيرها من القواعد. وبالمثل فإن الافتراض بأن بديلاً معيناً سوف يستخدم اعتباراً من عام ٢٠٢٠ وفقاً لسيناريو التخفيف ١ مثلاً لا يعني أن البديل سيكون متوفراً تجارياً في عام ٢٠١٤.

٦٢- واقترح أحد الممثلين أن تُدرج في السيناريوهات تأثيرات مجموعة كبيرة من الإجراءات التنظيمية المحتملة بدلاً من القواعد الخاصة بالاتحاد الأوروبي وحدها، فضلاً عن الاتجاهات المحتملة الناشئة عن الإجراءات المعينة التي لم تُتخذ بعد. كما تساءلت عما إذا كان الفريق قد نظر في التكنولوجيات التي يبدو أنها تجاوزت التوقعات. وقال السيد كويجبيز إن الفريق مستعد لإدراج معلومات إضافية عن الإجراءات التنظيمية النوعية التي تتخذها الأقاليم والتي يمكن مناقشتها بصورة ثنائية في هذا الاجتماع.

٦٣- وفيما يتعلق بقطاع الرغاوي، تساءل أحد الممثلين عن مستوى تغلغل الرغاوي ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي في البلدان المتقدمة التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ورد السيد أشفورد بأن نسبة كبيرة من قطاع الرغاوي في الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ كانت تستخدم الهيدروكربونات ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي وخاصة في صناعة تطبيقات الرغويات التي تستخدم البولي يوريثان. وكان الفريق يحاول الحصول على المزيد من المعلومات عن استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية وخاصة في قطاع رغاوي البوليسترين المشكلة بالانبثاق، حيث أن الفريق كان يتتبع تطبيق عوامل نفخ غير مشبعة جديدة تتصل بأدائها من حيث التوصيل. ويبدو أن هذه العوامل الجديدة تتجاوز التوقعات، ويمكن أن تصبح دافعاً للتغيير. وأضاف السيد كويجبيز أن الفريق سيستعرض بحثه في تطبيق التكنولوجيات بما يتجاوز التوقعات في مختلف القطاعات، وسيحسن التقرير إذا اقتضى الأمر ذلك.

٦٤- وتساءل ممثلان عن الأساس الذي اعتمد فيه على مختلف التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير، وقال أحدهما إن معظم البلدان النامية لم تقدم إحصاءات عن البدائل، وأن التوقعات قد ذهبت بعيداً في المستقبل ومن ثم فإنها موضع عدم يقين. وتساءل الممثل الآخر أيضاً عما إذا كان الفريق قد أخذ في الاعتبار في توقعاته الخطط الحالية والمتوقعة للتخلص التدريجي لاستخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، والتخلص التدريجي من البدائل ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي المستخدمة في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥.

٦٥- ورد السيد أشفورد بأن الفريق استخدم النهج المنطلق من القاعدة لوضع التقديرات بشأن قطاع التبريد وتكييف الهواء، بينما استخدم نهجاً موحهاً نحو المنتجين فيما يتعلق بقطاع الرغاوي. وفيما يتعلق بالجداول الزمنية، قرر الفريق تمديد التوقعات حتى عام ٢٠٣٠ ليتوافق التقرير مع الجداول الزمنية للمقرر ١٩/٦؛ ومع إدراكه بأن وضع التوقعات على نحو يتجاوز عام ٢٠٢٥ يتسبب في حالات عدم يقين إضافية، فقد طلب ردود فعل إزاء هذه المسألة في هذا الاجتماع للمساعدة في خفض عدم اليقين.

٦٦- وفي سياق تقديمه لتفاصيل إضافية بشأن النهج المنطلق من القاعدة، قال السيد كويجيز إن هذه العملية قد شملت النظر في معدات التبريد وتكييف الهواء وحساب كميات غازات التبريد المستخدمة في سنة معينة مع أخذ البيانات الاقتصادية وغيرها من البيانات في الاعتبار بما في ذلك البيانات عن التسريبات، وتقدير نسبة الخدمة وتوقعاتها في المستقبل. وفي حين أنه يمكن افتراض تركيب معدات جديدة في المستقبل، فإن الافتراضات التي تستند كلية إلى النمو الاقتصادي أو زيادة الطلب الاستهلاكي على بعض أنواع المعدات قد تؤدي إلى تقديرات غير دقيقة تماماً. ولذلك فإن النهج المنطلقة من القاعدة تتطلب استعراضات دورية للتقارير المحاسبية لاختبار الافتراضات مقارنة بالبيانات عن الواردات والصادرات الفعلية من المعدات. ونظراً لعدم توفر هذه البيانات بالنسبة للسنوات القادمة، فإن أي سيناريو يتنبأ بالمستقبل ينطوي على عدم يقين. وحسب التقدير الأولي للفريق فإن سيناريوهات التبريد وتكييف الهواء تنطوي على عامل عدم يقين يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة.

٦٧- ورداً على سؤال عن مدى توفر البيانات بشأن السلامة الاقتصادية لتنفيذ البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ذكر السيد أشفورد أنه كان من الصعب تحديد التكاليف وذلك جزئياً بسبب العدد الكبير لهذه المنشآت في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء وطائفة تعاريف المصطلحات في مختلف الأقاليم. ويتوقع الفريق الحصول على معلومات عن السوق ومعلومات إضافية من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتقييم حالات الانتقال السابقة من مراحل الاستخدام لتحسين التقرير، غير أنه سيكون من الصعب تقديم تقديرات موثوق بها بسبب التغييرات في التكنولوجيا. وأضاف السيد كويجيز أن الفريق سيبحث في تقريره النهائي نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تُطبق بعض التكنولوجيات لفحص تأثيراتها على الافتراضات بشأن توقيت التكنولوجيات التي تُطبق.

٦٨- ورداً على سؤال عما إذا كانت غازات التبريد الطبيعية قد درست في التقرير، قال السيد كويجيز إنها نوقشت باستفاضة، غير أن عبارة "غازات التبريد الطبيعية" لم تستخدم نظراً إلى أن غازات التبريد ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي تشمل غازات التبريد الطبيعية وغير الطبيعية.

٦٩- واتفق الفريق العامل على إنشاء فريق غير رسمي من الأطراف المعنية وأعضاء الفريق وممثلين للأمانة للعمل على هامش هذا الاجتماع وتقديم المزيد من الإرشادات للفريق بشأن وضع الصيغة النهائية لتقريره لينظر فيه الاجتماع السادس والعشرون للأطراف.

٧٠- وعلى ضوء عمل الفريق غير الرسمي، أورد ممثل الفريق أن الفريق غير الرسمي طلب من الفريق النظر مجدداً في إضافة سيناريو جديد للعمل على النحو المعتاد دون قيد، وسيناريو للنظر في آثار اللوائح المتوقعة واللوائح الحالية، ومرفق جديد بشأن بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية تكون ملائمة للاستخدام في البيئات ذات درجات الحرارة العالية. واتفق الفريق أيضاً على أن يوفر التقرير المزيد من التحليل القطاعي، ومعلومات إضافية عن الافتراضات الخاصة بتوقعات الخدمات والنمو، والمزيد من المعلومات النوعية عن الاستخدامات الصغيرة لمركبات الكربون الهيدروفلورية، مثل الاستخدامات في مجال الحماية من الحرائق ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤.

باء - تقرير فريق التقييم العلمي بشأن قياسات المناخ الرئيسية (المقرر ٥/٢٥، الفقرة الفرعية ١ (د))

٧١- في سياق تقديم البند الفرعي ٥ (ب)، قدم السيد أ. ر. رافيشنكارا، الرئيس المشارك لفريق التقييم العلمي، عرضاً بشأن القياسات الرئيسية المستخدمة في قياس تغير المناخ بسبب إنبعاثات الغازات، وهي القسر الإشعاعي، والقدرة على إحداث الاحترار العالمي، والقدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية. وأكثر القياسات المستخدمة في الوقت الحاضر هي القدرة على إحداث الاحترار العالمي مع تحديد الآفاق الزمنية الأكثر شيوعاً، لأسباب سياسية وليس علمية، في حدود مائة عام. وسيرد المزيد من التفاصيل عن الموضوع، بما في ذلك المعلومات عن الطائفة العريضة من الغازات، في تقرير الفريق لعام ٢٠١٤ الذي من المقرر صدور نسخته النهائية بنهاية العام. ويرد في الفرع جيم من المرفق الثالث من هذا التقرير موجز لذلك العرض.

٧٢- ورداً على تساؤلات الحاضرين بعد العرض الذي قدمه، أكد أن اختيار نطاقات زمنية أكثر قصرًا للحزيمات التي تتسم بنطاق عمري قصير سيحقق قيمة محسوبة أعلى للقدرة على إحداث الاحترار العالمي، والقدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية، وأنه يمكن أخذ الارتفاع في درجات الحرارة على المديين القصير والطويل في الاعتبار عند حساب القدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية.

٧٣- وأحاط الفريق العامل علماً بالمعلومات التي تم تقديمها.

جيم - المعلومات المقدمة من الأطراف عن تنفيذها للفقرة ٩ من المقرر ٦/١٩ لتعزيز الانتقال من مرحلة استخدام المواد المستنفدة للأوزون على نحو يقلل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية (المقرر ٥/٢٥، الفقرة ٣)

٧٤- في سياق تقديمها للبند الفرعي ٥ (ج) من جدول الأعمال، وجهت الأمانة التنفيذية الانتباه إلى الوثيقة الإعلامية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/INF/4) التي جمعت فيها المعلومات التي قدمتها الأطراف استجابة للفقرة ٣ من المقرر ٥/٢٥ بشأن جهودها المبذولة بموجب الفقرة ٩ من المقرر ٦/١٩ من أجل تعزيز الانتقال من مرحلة استخدام المواد المستنفدة للأوزون إلى استخدام مواد تقلل إلى أبعد حد من التأثير البيئي. وقد تفاوتت العروض الـ ١٤ المجموعة التي قُدمت تفاوتاً كبيراً من حيث المحتوى والشكل، كما أنها قُدمت باللغة الإنكليزية فقط.

٧٥- واتفق الفريق العامل على أن الفريق غير الرسمي المكون من الأطراف المعنية، وأعضاء فريق الخبراء وممثلي الأمانة الذي أنشئ بموجب الجزء الفرعي ألف من الفرع الخامس أعلاه سيناقش أيضاً المشورة المقدمة إلى فريق الخبراء بشأن المعلومات التي قدمتها الأطراف بناء على المقرر ٥/٢٥.

٧٦- وبعد المناقشات التي أجراها الفريق غير الرسمي، أوردت الأمانة التنفيذية أنه وفقاً للفقرة ٩ من المقرر ٥/٢٥ والطلبات الإضافية والإرشادات المقدمة من الأطراف في هذا الاجتماع، سيُعد موجز للمعلومات التي قدمتها الأطراف وفقاً للمقرر ٥/٢٥ بشأن تنفيذها للفقرة ٩ من المقرر ٦/٢٥، بما في ذلك المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/INF/4 وإضافاتها، وأي معلومات إضافية تُقدم في موعد أقصاه ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤. ولإعداد الموجز ستستخدم الأمانة أحدث المعلومات التي تقدمها الأطراف. وسيكون الموجز متاحاً باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

سادساً - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عن تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (المقرر ٨/٢٥)

٧٧- وفي سياق تقديم البند ٦ من جدول الأعمال، أشار الرئيس المشارك لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إلى أنه عملاً بالمقرر ٨/٢٥، أنشأ الفريق فرقة عمل لإعداد تقرير بشأن التمويل اللازم لتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لفترة الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧، وينبغي أن يتضمن هذا التقرير مبالغ إرشادية للتمويل المطلوب لفترة الثلاث سنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠ و ٢٠٢١-٢٠٢٣. وقد ورد التقرير في المجلد ٦ من تقرير الفريق لعام ٢٠١٤، كما أُدرج موجز تنفيذي في المرفق الثاني من الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/2/Add.1. وقدمت السيدة شيكيو زهانغ والسيد لامبرت كويجيز، الرئيس المشاركان لفرقة العمل المعنية بتجديد الموارد، والسيد ماركو غونزاليز عضو فرقة العمل، النتائج الرئيسية للتقرير. ويرد في الفرع دال من المرفق الثالث من هذا التقرير موجز للعرض الذي أعده مقدمو العروض.

٧٨- وبعد العرض، أجاب السيد كويجيز على أسئلة طرحها بعض الممثلين. فقد استفسر العديد من الممثلين عن تخصيص التمويل لتحقيق هدف التخلص من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بحلول عام ٢٠٢٠ في أثناء الثلاث فترات التي تبلغ كل واحدة منها ثلاث سنوات حسب ما جاء في الحالتين الوارد وصفهما في التقرير، متسائلين عما إذا كان ذلك يتسق مع الاختصاصات المحددة في المقرر ٨/٢٥. وأجاب السيد كويجيز بأن الفريق قد قرر أن يدرج، كمعلومات إضافية، سيناريو محتمل ثانٍ لتخصيص الأموال على نحو يزيد عن المطلوب صراحة في الاختصاصات التي تم فيها تقليل التمويل المستهدف لعام ٢٠٢٠ لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية على مدى فترات الثلاث سنوات على النحو الموضح في الجدول ES-6 الوارد في التقرير. ومع ذلك، فإن الجدول ES-5 قد بين التمويل موزعاً طبقاً للاختصاصات.

٧٩- وفيما يتعلق بأساس حساب أرقام التمويل في الحالة ٢، قال إن الحساب يستند إلى البيانات عن التخفيضات التي تحققت في المشروعات التي اعتمدها اللجنة التنفيذية للعديد من القطاعات الفرعية مقارنة بالتمويل الإضافي اللازم لتحقيق هدف التخلص التدريجي بحلول عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣٥ في المائة. وهذا النهج يتماشى مع الممارسة السابقة بموجب بروتوكول مونتريال، حيث كانت الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق هدف بعينه تحسب باستخدام الفرق بين خط أساس، أو التخفيض الذي تحقق بالفعل مقارنة بخط الأساس، والهدف المستصوب. ووفقاً لهذا النهج، إذا تمت الموافقة مسبقاً على التمويل للمرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي ترمي إلى تحقيق تخفيضات في الاستهلاك تتجاوز النسبة المطلوبة البالغة ١٠ في المائة، فسُيُخفض بالتالي التمويل المطلوب لتحقيق هدف التخلص بنسبة ٣٥ في المائة. وأوضح، رداً على سؤال آخر، أن الهدف الرامي إلى التخفيض التدريجي بنسبة ٣٥ في المائة ينطبق على عام ٢٠٢٠، وأنه بعد هذا التاريخ ستستمر عملية الانتقال من مراحل الاستخدام حسبما هو مخطط لها، مع تخفيض آخر بنسبة ٣٢,٥ في المائة، وهي النسبة اللازمة لتحقيق هدف التخفيض بنسبة ٦٧,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.

٨٠- وفيما يتعلق بفعالية كلفة التكنولوجيات الجديدة، قال إن فرقة العمل قد أخذت في الاعتبار في خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التمويل الذي تمت الموافقة عليه بالفعل بالنسبة للتكنولوجيات الجديدة. أما التكنولوجيات الجديدة التي لم تثبت جدارتها تماماً في السوق فلم يتم النظر فيها، حيث أن عمل فرقة العمل يجب أن يعتمد على أساس راسخ على أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف، ولا يمكن أن يراعي الإسقاطات التكنولوجية المستقبلية. ومن نفس المنطلق، لا يمكن أن

تُؤخذ في الاعتبار العوامل على المستوى القطري التي قد تؤدي إلى تباينات في القدرة على المنافسة، أو على تنفيذ البدائل. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمسألة فعالية الكلفة للبدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، قال إن أرقام فعالية الكلفة الواردة في التقرير وُضعت على أساس القيم التي كان معمولاً بها بالنسبة للمشروعات الموافقة عليها، أو في المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، غير أن البيانات الإرشادية بشأن البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي كانت قليلة، ولذلك هناك الحاجة إلى إجراء دراسة أخرى عن هذه المسألة. ومن نفس المنطلق، لم تأخذ فرقة العمل في اعتبارها فعالية الكلفة للبدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي بالنسبة لوحدات تكييف الهواء للبلدان ذات درجات الحرارة المرتفعة. وبشأن المصانع الدائمة الإنتاج للهيدروكلوروفلوروكربون-٢٢، قال إن فرقة العمل تفترق إلى أي توجيه بشأن التمويل الإضافي لهذه المصانع، ومن ثم لم تأخذها في الاعتبار في تقريرها. وفي معرض رده على سؤال بشأن المنافع البيئية النسبية في الحالتين المعروضتين في التقرير، قال إن الحالة ٢ أخذت في الاعتبار المبالغ الحقيقية التي تم الاتفاق عليها للتمويل في مختلف القطاعات الفرعية التي سيتم فيها التخلص التدريجي من الاستهلاك في وقت قريب، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الاستهلاك، ومن ثم إلى منافع بيئية بقدر أكبر مقارنة بالحالة ١؛ وستكون هناك حاجة إلى تحليل دقيق لتحديد كمية هذه المنافع.

٨١- ورداً على سؤال عما إذا كانت فرقة العمل قد أخذت في الاعتبار أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في عملها، وعما إذا كان قد أُجري تحليل لتحديد النسبة المئوية للاستهلاك التي تعهدت بها الشركات المتعددة الجنسيات في المرحلة الأولى من خططها لإدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، قال إنه بالنسبة للبلدان التي لديها عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات والخدمات، فقد أُفترض أنه ليس من الضروري توفير أي تمويل للمرحلة الثانية، بينما لم يتم إجراء تخفيضات في الحسابات بالنسبة للبلدان التي تكون فيها الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولة عن قدر ضئيل نسبياً من الاستهلاك. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت تقديرات التمويل للبلدان المستهلكة من غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض قد أخذت في الاعتبار مسائل من قبيل تواريخ التوقف والصادرات، قال إن الفريق قد خلص إلى أن تواريخ التوقف ينبغي ألا تطبق، كما أن البيانات عن الصادرات كانت غير كافية لإجراء الحسابات اللازمة. وأشار إلى أن الصادرات يمكن أن تؤخذ في الاعتبار إذا توفرت بيانات كافية. وأضاف أنه مع إدراك فرقة العمل أن التعويض عن خسارة الأرباح الناتجة عن التخفيض التدريجي في قطاع الإنتاج في الصين عادة ما يتم صرفها فور الانتهاء من مرحلة التخلص التدريجي، فقد قرر الفريق، تيسيراً لعملية الحساب، توزيع المبلغ المتاح المفترض على مدى عدد من السنوات القادمة للحصول على رقم التكلفة السنوية. ورداً على سؤال عن إمكانية تقديم تمويل إضافي للتكنولوجيات غير الضارة بالبيئة، قال إن البيانات المستخدمة في الحسابات تستند إلى الالتزامات القائمة لأول فترتين من فترات السنوات الثلاث، بينما استخدمت أرقام أكثر دلالة لفترة الثلاث سنوات الثالثة.

٨٢- وفي أعقاب تلك الأسئلة والأجوبة، انتقل الفريق العامل إلى إجراء مناقشة عامة بشأن تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لفترة الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧. وأثار الممثلون عدداً من القضايا التي كانت تحتاج إلى مناقشة عند تجديد المستوى المناسب لتجديد الموارد لفترة الثلاث سنوات، بما في ذلك إلى أي مدى ينبغي أن تؤخذ المنافع المناخية المشتركة المباشرة أو غير المباشرة في الاعتبار في إطار إعداد المشاريع، والمسألة ذات الصلة المتعلقة بتمويل البدائل المنخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي، والتحديات التي

تواجه البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض في التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية؛ والعلاقة بين تمويل العملية الحالية لتحديد الموارد وعمليات تحديد الموارد في المستقبل؛ وتوضيح مختلف السيناريوهات التي طرحتها فرقة العمل المعنية بتحديد الموارد؛ ومواصلة النظر في مفهوم التخلص التدريجي القائم على الالتزام الوارد في تقرير فرقة العمل.

٨٣- وقال أحد الممثلين أن عدداً من الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ شهدت تحديات جديدة في معالجة المسائل التي لم تكن واضحة للأطراف عندما وافقت في عام ٢٠٠٧ على التخلص التدريجي المعجل لاستخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، بما في ذلك كميات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي يجب التخلص من استخدامها تدريجياً، واختيار التكنولوجيات في فترة التغيير السريع، وتأثيرات التكنولوجيات على المناخ، وتكاليف التكنولوجيات البديلة. وأشار إلى أنه على الرغم من ذلك، ساعدت الإدارة الفعالة للصندوق للجنة التنفيذية على الموافقة على خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والمشاريع الأخرى في جميع البلدان تقريباً، وأصبح من المؤكد امتثال معظم الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ للهدف الرامي إلى التخفيض التدريجي بحلول عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بفترة الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧، فمن الأهمية بمكان إدراك الأهداف الطويلة الأجل للأطراف العاملة بموجب المادة ٥، وأن تُؤخذ في الاعتبار التأثيرات المناخية في سياق عمل البروتوكول. وفيما يتعلق بمسألة تقرير فرقة العمل، قال إن التقرير اتبع النهج التقليدي عند النظر في المبادئ التوجيهية للجنة التنفيذية وفعالية تكلفة المشاريع المعتمدة حتى الآن، ولكنه أيضاً اعتمد نهجاً مبتكراً لخيارات التمويل التي عرضها. وأوضح أن من العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في سيناريو "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة" أو سيناريوهات التمويل الأكثر مساواة في التوزيع هو تأثيراتها على عمليات تحديد الموارد في المستقبل. وحددت ممثلة أخرى عناصر أخرى مثل الأهمية التي يُمتثلها بالنسبة للبلدان المانحة استقرار المساهمات المستقبلية ومعدلات المبالغ المصروفة في المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي كانت متدنية جداً. وأضافت أنه، كما أشارت أمانة الصندوق المتعدد الأطراف، بلغت نسبة التمويل حتى الآن ٢٤ في المائة من خط الأساس لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية على الصعيد العالمي، مما يدل على أن القرارات المتعلقة بعملية تحديد الموارد المقبلة ستؤخذ على نحو يخدم مصالح جميع الأطراف. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي تركيز الجهود على المواد المستنفدة للأوزون بدلاً من مركبات الكربون الهيدروكلورية.

٨٤- وقرر الفريق العامل أن ينشئ فريق اتصال لمواصلة مناقشة تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، وأن يقدم المزيد من الإرشادات لفريق الخبراء، وأن يناقش المعلومات الإضافية المطلوبة لمساعدة اجتماع الأطراف على التوصل إلى قرار بشأن تحديد الموارد. وسيشارك في رئاسة فريق الاتصال السيد بول كراجنيك (النمسا)، والسيدة ماريسا غوري (ترينيداد وتوباغو).

٨٥- وبعد ذلك أشار الرئيس المشارك لفريق الاتصال إلى أن الفريق ناقش كل أجزاء تقرير فرقة العمل، ونظر في مجموعة كبيرة من المسائل، بما في ذلك المسائل العامة مثل ولاية فرقة العمل، والمنهجية المستخدمة، وبعض المسائل الخاصة مثل استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وقدرة البدائل على إحداث الاحترار العالمي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتحديات التي تواجه البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض. وأعد الرئيس المشاركان موجزاً للمقترحات لإدراجها في تقرير إضافي تعدده فرقة العمل

المعنية بتحديد موارد الصندوق. وتوصل فريق الاتصال إلى اتفاق بشأن نطاق المسائل، غير أن بعض أجزاء النص ظلت موضوعة بين قوسين للإشارة إلى عدم الاتفاق بشأنها.

٨٦- واتفق الفريق العامل على أن يناقش فريق صغير مكون من الأطراف المعنية النصوص الموضوعة بين قوسين مناقشة غير رسمية على أمل التوصل إلى اتفاق. وبعد هذه المناقشات، اتفق الفريق العامل على حذف كل النصوص الواردة بين قوسين من موجز المقترحات الذي أعده الرئيس المشارك. واعتمد الفريق بعد ذلك موجز المقترحات لإدراجها في تقرير إضافي تعدده فرقة العمل المعنية بتحديد موارد الصندوق. ويرد الموجز بصيغته المعتمدة في المرفق الثاني من هذا التقرير.

سابعاً - نتائج حلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية (المقرر ٥/٢٥، الفقرة ٢)

٨٧- قدمت السيدة غودي الكيماد (هولندا) تقريراً عن حلقة العمل التي عُقدت بشأن إدارة مركب الكربون الهيدروفلوري قبيل انعقاد الاجتماع الحالي، يومي ١١ و١٢ تموز/يوليه، عملاً بالمقرر ٥/٢٥. وأوضحت أنها تُقدم التقرير باسمها وباسم الثلاثة مُقررات الأخرى لحلقة العمل، وهن: السيدة دونالين شارلز (سانت لوسيا)، والسيدة آني غابرييل (أستراليا) والسيدة بيتول ذو الحاسني (إندونيسيا). وبعد العروض الأولية، ومعظمها مُقدم من أعضاء فرقة التقييم، عُقدت أربع جلسات بشأن المسائل التقنية، وهي المسائل القانونية، لا سيما تدابير الدعم المتبادل بين معاهدات الأوزون وتغير المناخ، والتمويل ونقل التكنولوجيا، والسياسات والتدابير الخاصة بإدارة مركب الكربون الهيدروفلوري.

٨٨- شهدت كل جلسة، بتوجيه من مُيسر مستقل، عروضاً مميزة، وردوداً من لجنة من الخبراء وأسئلة وتعليقات من الحضور. وتحدث مُقدمو العروض وأعضاء الفريق جميعهم بصفاتهم الشخصية. وفي نهاية حلقة العمل، قدمت كل مُقررة مُلخصاً للقضايا الرئيسية التي أُثيرت في الجلسة التي عملت فيها كمقررة. وحاولت المقررات تسجيل جميع وجهات النظر المعرب عنها، غير أن مُلخصاتها لا تُمثل أي نوع من نتائج تم التفاوض عليها؛ كما أنها لا تهدف إلى المساس بأي شيء قد تُقرره الأطراف بشأن أي مسألة. وتم تجميع هذه الملخصات في ملخص واحد في الوثيقة (UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/3).

٨٩- وأشاد جميع الممثلين الذين تحدثوا في المناقشات التي تلت ذلك بالأمانة لتنظيمها حلقة العمل وبالمقررين لجهودهم في إعداد ملخص حلقة العمل. وقال بعض الممثلين إن حلقة العمل حققت نجاحاً كبيراً، بما وفرته من معلومات مثيرة للاهتمام وآفاق جديدة ومنتدى قيم ومناسب التوقيت لتبادل لوجهات النظر والمعرفة. بيد أن بعض الممثلين قالوا إن الوقت المتاح لم يكن كافياً لجميع المشاركين للأعراب عن آرائهم، وإن نتائج حلقة العمل لم تعكس مواقف الحكومات.

٩٠- وقال بعض الممثلين أيضاً إن ملخص المقررين لم يشمل كل نطاق وجهات النظر التي أُبدت في حلقة العمل، بل ركز فقط على وجهات نظر مُقدمي العروض وأعضاء لجنة الخبراء. وأشار بعض الممثلين على وجه الخصوص إلى أن مشاكل البلدان التي تتميز بارتفاع في درجات الحرارة المحيطة لم يتم تناولها. وقال ممثل آخر إنه كان واضحاً من المناقشات عدم وجود توافق في الآراء بشأن الجداول الزمنية للخفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية.

٩١- وتساءل عدد من الممثلين عن الاستنتاجات الواردة في ملخص المقررين بشأن الجوانب القانونية لمعالجة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقال أحد الممثلين إن التقرير تجاهل تلك العروض التي أثارَت الشكوك بشأن العلاقة القانونية بين

نظامي معاهدتي الأوزون والمناخ. وقال ممثل آخر إن الطريقة المنطقية لحل مشكلة العلاقة بين نظامي المعاهدتين هي التعاون بينهما، بدلاً من اتخاذ إجراءات من طرف واحد بموجب نظام الأوزون بشأن تعديل بروتوكول مونتريال. وقال ممثل آخر إن الإطار العالمي الذي تضمن التقرير الدعوة إليه موجود بالفعل في شكل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ومن المهم ألا يلحق بروتوكول مونتريال الضرر بالنظام المناخي. وقال ممثل آخر إن الحجة القائلة بمعالجة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال لأنها معاهدة ثبت نجاحها يمكن أن تمتد لتشمل كل أنواع الأشياء، وأنه ينبغي أن تتوخى الأطراف الحذر وألا تُثقل كاهل البروتوكول. ومن ثم كانت الدعوة لاتباع نهج أكثر حذراً.

٩٢- بيد أن أحد الممثلين قال إن التقرير أوفق في التأكيد على الاستنتاج الواضح للجلسة المعنية بالجوانب القانونية، أي أنه لا يوجد أي عائق قانوني لمعالجة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال. وأعرب ممثل آخر عن رأي مخالف، قائلاً إن هذا الاستنتاج كان مجرد رأي مُقدمي العروض، وأنه من المؤسف عدم طرح حجة مضادة في أثناء الجلسة. وقال إن نص المادة ٢ من اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ليس كافياً للسماح لبروتوكول مونتريال بتغطية مركبات الكربون الهيدروفلورية، وإن البند الوارد في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي قصر تلك المعاهدة على غازات الاحتباس الحراري التي لا تخضع لبروتوكول مونتريال يعني أن كلا النظامين لا يمكنهما في وقت واحد التحكم في مركبات الكربون الهيدروفلورية. وقال إنه لم ترد إشارة إلى أي من النقطتين في ملخص حلقة العمل.

٩٣- وقال ممثل آخر إنه بينما أتاحت حلقة العمل فرصة لإجراء مناقشات قيمة للغاية ظلت المسائل القانونية دون حل. وستكون الخطوة الإيجابية التالية هي دعوة أمانة الأوزون وأمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لبدء نقاش بشأن المسائل القانونية ونطاق الاتفاقين. فهذا من شأنه أن يساعد على وضع الأساس لشراكة حقيقية بين نظامي المعاهدتين وأن يتيح مخرجاً محتملاً لحالة الجمود التي اتسم بها بروتوكول مونتريال على مدى السنوات الخمس الماضية.

٩٤- وقال العديد من الممثلين إن المعلومات والمناقشات في حلقة العمل ستثبت أنها مفيدة بشكل خاص للأطراف العاملة بموجب المادة ٥. بيد أن أحد الممثلين قال إن مسألة نقل التكنولوجيا لم يتم التطرق إليها بالقدر الكافي، وأعرب عن أمله في أن يتم تناولها في المستقبل.

٩٥- وقال ممثل آخر إن ملخص حلقة العمل لم يُشر إلى الحاجة إلى التعاون مع القطاع الخاص في تطوير بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية رغم أن العروض المقدمة في حلقة العمل أظهرت أن هناك نشاطاً كبيراً يجري بالفعل في هذا الصدد. وأعرب ممثل آخر عن موافقته على ذلك قائلاً إن التقرير لم يبرز تعليقات مقدمي العروض من القطاع الخاص وأعضاء فريق الخبراء التي تفيد بأنه كان يلزم المزيد من الوقت لتطوير بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية وتسويقها تجارياً.

٩٦- ولخص أحد الممثلين الاستنتاجات الرئيسية التي استقهاها من المناقشات. وكان من الواضح أنه كان في استطاعة الصندوق المتعدد الأطراف أن يعمل بكفاءة بشأن إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية، نظراً لأن مركبات الكربون الهيدروفلورية كانت تستخدم في نفس القطاعات تحديداً مثل المواد الكيميائية التي تناولها الصندوق بالفعل. وكان هناك تقدم كبير في مجال تطوير بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية، ولكن البدائل المتاحة تجارياً والملائمة للمناخ لم تتوفر بعد لكل التطبيقات. وهذه الحقيقة تؤكد الحاجة إلى إرسال إشارة واضحة إلى السوق تشجع الاستثمار في البحث والتطوير والتسويق التجاري لبدائل جديدة. وكان من المثير

للاهتمام رؤية العدد الكبير من البلدان التي تقوم الآن بتنظيم مركبات الكربون الهيدروفلورية، بما في ذلك بلده، والتي طبقت مؤخراً لوائح جديدة كان يمكن أن تكون أكثر شمولاً لو أنها صدرت في إطار تعديل لبروتوكول مونتريال. وقال أيضاً إن الاستنتاج الذي توصلت إليه الجلسة بشأن المسائل القانونية هو عدم وجود عقبات قانونية أمام العمل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال، غير أن مسألة تقاسم المسؤوليات بين النظامين لا تزال في حاجة إلى المعالجة.

٩٧- وطلب بعض الممثلين التوضيح بصورة جلية أن الملخص عرض آراء المقررين فقط وليس آراء الأطراف. وقالوا إن الموجز ينبغي اعتباره وثيقة إعلامية فقط، وألا يتخذ أي إجراء بشأنه. وينبغي التأكيد على أنه رغم أن الملخص يتسم بدرجة عالية من الجودة، فإن حلقة العمل كانت حدثاً غير رسمي.

٩٨- واقترح أحد الممثلين دعوة الأطراف التي رأت أن التقرير لم يبرز شواغلها إلى تقديم تعليقاتها بشأنه. ولم يوافق ممثلون آخرون على ذلك، وأشاروا إلى أن شواغل الأطراف ستبرز كما عُرضت في هذا التقرير. وستناقش هذه المسائل على أية حال بعد ذلك في الاجتماع الحالي أثناء مناقشة التعديلات المقترحة للبروتوكول.

٩٩- وقال ممثلون آخرون إن المقررين قاموا بمهمة ممتازة ومهنية بتلخيص المناقشات في وقت قصير للغاية، وأن الملخص الذي قدموه كان تعبيراً متوازناً عن الآراء التي تم الإعراب عنها. وأضافوا أن مسألة مركبات الكربون الهيدروفلورية مسألة حساسة لدرجة أن أي محاولة لتلخيص المناقشات بشأنها كفيلة بالألّا تُقابل بالارتياح من جانب بعض المشاركين. وينطوي الملخص ككل على قيمة كبيرة، وسيكون مفيداً للمناقشات المقبلة كأداة مرجعية. وقد حدد المقررون على وجه الخصوص خمس نقاط تتطلب بحثاً مستفيضاً مواصلة مناقشتها. وكان من الواضح دائماً أن الآراء التي أُبدت في حلقة العمل، وخاصة آراء مقدمي العروض وأعضاء الفريق، كانت آراء فردية وليست آراء أي بلد أو منظمة. فقد أفاد الموجز بوضوح أنه موجز للمقررين، وليس وثيقة تم التفاوض بشأنها، ولذلك فليس هناك أي معنى لتعديله أو الإضافة إليه.

١٠٠- وقال هؤلاء الممثلون إن الفريق العامل يمكنه أن يقرر الإحاطة علماً بالموجز، ولكن لا ينبغي تجاهل الموجز. فقد نُظمت حلقة العمل على أي حال نتيجة للمقرر ٥/٢٥ لاجتماع الأطراف. وقد أثبتت حلقة العمل أنها مفيدة إلى حد كبير في زيادة فهم المسألة، وينبغي الرجوع إليها عند العودة إلى مسألة مركبات الكربون الهيدروفلورية في المستقبل. ولم يقصد أي أحد على الإطلاق أنه ينبغي أن تكون حلقة العمل أساساً لأي مقرر يتخذه اجتماع الأطراف، وكان من الواضح دائماً أن القصد منها هو أن تكون بمثابة المحفل لتبادل الآراء والمعرفة.

١٠١- وقال الرئيس المشارك، في معرض تلخيصه للمناقشة، إنه من الواضح أن الأطراف وجدت حلقة العمل عملية مفيدة للغاية، رغم أن موجز حلقة العمل لم يعرض طائفة شاملة من الآراء بشأن كل موضوع. وأشار إلى أن التقرير الكامل لحلقة العمل سيكون متاحاً بنهاية آب/أغسطس. وأنه من غير المناسب تعديل موجز المقررين، نظراً إلى أنه ملخص لآرائهم، ولكنه اقترح أنه يمكن دعوة الأطراف لتقديم ما لديها من تعليقات تكون في شكل إضافة. ويمكن لاجتماع الأطراف بعد ذلك إعادة النظر في مضمون ووضع كل من الموجز وتقرير حلقة العمل.

١٠٢- واعتراض جميع الممثلين الذين تحدثوا على الاقتراح بدعوة الأطراف إلى تقديم تعليقاتها على الموجز. ورأى البعض أن ذلك سيضفي طابعاً رسمياً على الموجز الذي ينبغي أن يظل موجزاً غير رسمي، ويعطيه وضعاً

لم يكن هذا هو الغرض منه. كما أن أي تعليقات إضافية يمكن إبرازها في هذا التقرير بدلاً من ذلك. واعترض بعض الممثلين أيضاً على اقتراح العودة إلى المسألة في الاجتماع القادم للأطراف، إذ يكفي الإحاطة علماً بالموجز في الاجتماع الحالي مع الاعتراف بأنه لم يبرز آراء جميع الأطراف ولم يكن هذا هو الغرض منه.

١٠٣- وأشار الرئيس المشارك إلى أن التقرير الكامل لحلقة العمل سيصدر في الوقت المناسب، وأن الفريق العامل قد أحاط علماً بموجز المقررين، ولكنه لم يقره، وأن التعليقات التي أُبدت للتو ستُبرز في هذا التقرير. ويمكن تناول هذا البند مرة أخرى في الاجتماع القادم للأطراف إذا رغب أي من الأطراف في إثارتها.

ثامناً - المسائل التنظيمية ذات الصلة بفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

١٠٤- اتفق الفريق العامل على النظر في كل البنود الفرعية الواردة في البند ٨ من جدول الأعمال. وقال الرئيس المشارك في سياق عرضه للبند إن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي قد أعد تقريراً استجابة للمقرر ٦/٢٥ الوارد في المجلد ٥ من تقرير الفريق لعام ٢٠١٤. ويقدم التقرير معلومات عن عمليات الفريق بشأن تعيين أعضاء لجان الخيارات التقنية التابعة له، وتشكياً مقترحاً للجان الخيارات التقنية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وخيارات تبسيط التقارير التكنولوجية السنوية المستكملة المقدمة من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إلى الأطراف. وأدرج الفريق فرعاً في المجلد ١ من تقريره لعام ٢٠١٤ عن حالة إعادة تعيينات أعضاء لجان الخيارات التقنية الذي تم إعداده استجابة للمقرر ١٠/٢٣.

١٠٥- وقدم الرئيس المشارك للفريق، السيدة بيلا مارانيون والسيدة بيزانو، عرضاً عن التقارير، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالتشكيلات المعنية للجان الخيارات التقنية. ويرد في الفرع هاء من المرفق الثالث من هذا التقرير موجز للعرض الذي أعده مقدمو العروض.

١٠٦- وفي سياق المناقشات التي تلت، شكر جميع الممثلين الذين تحدثوا للفريق للتقارير التي قدمها، وأشاد أحدهم بالقدر الكبير من الشفافية، والفعالية، والمسؤولية فيما يتعلق بتنظيم الفريق. وأعرب أحد الممثلين عن رضاه بشأن الترتيبات المقترحة، قائلاً إنها ستضمن أن أعضاء الفريق ولجان الخيارات التقنية التابعة له سيواصلون تقديم خبراتهم الفنية، بما في ذلك البحث عن التكنولوجيات الجديدة الضرورية لعملهم.

١٠٧- وقال ممثلان إنهما لا يعترضان على التشكيل المقترح للجان الخيارات التقنية، وبصفة خاصة لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، كما أعرب أحدهم عن أمله في أن يواصل الفريق انتهاز المرونة فيما يتعلق بمهمة فرقة العمل المعنية بالتشكيل وغيرها من الأفرقة بغية الاستجابة على نحو فعال لأعباء العمل المتغيرة بمرور الزمن.

١٠٨- وقال أحد الممثلين، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان، إنه من المستصوب أن يقدم الفريق في تقريره لعام ٢٠١٤ معلومات إضافية عن الجهود السابقة والجهود المتوقعة الرامية إلى تحقيق التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين فيما بين أعضاء الفريق ولجان الخيارات التقنية التابعة له.

١٠٩- وفيما يتعلق بخيارات تبسيط التقارير التكنولوجية السنوية المستكملة التي يقدمها الفريق للأطراف، قالت ممثلة إن بلدها يتطلع إلى رؤية الأشكال الجديدة التي يقترحها الفريق خلال السنوات القليلة القادمة. وأعرب ممثل آخر عن تقديره للجهود التي بذلها الفريق لتحقيق الكفاءة عن طريق جملة أمور تشمل تقديم التقارير المستكملة التي لا تشمل سوى المعلومات الجديدة دون تكرار للمعلومات التي سبق ورودها في تقارير سابقة.

١١٠- واقترح أحد الممثلين أن يشمل هيكل الفريق أعضاء لهم الخبرة في مجال البيئات التي تتسم بدرجات حرارة محيطية عالية، وأن تشمل ولايته النظر في متطلبات درجة الحرارة المحيطة العالية بالنسبة لقطاع التبريد وتكييف الهواء، بما في ذلك مسائل السلامة.

١١١- ووافق الفريق العامل على أن تجري الأطراف المعنية مشاورات غير رسمية مع أعضاء الفريق لمعالجة المسائل التي طُرحت، بما في ذلك المعلومات الإضافية عن جهود الفريق الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي.

تاسعاً - التعديلات المقترحة على بروتوكول مونتريال

١١٢- قدمت ممثلة كندا تعديلاً مقترحاً على بروتوكول مونتريال قدمه بلدها بالاشتراك مع المكسيك والولايات المتحدة. وقالت إن مسألة الزيادة في استخدام مركب الكربون الهيدروفلوري هي مسألة ملحة، وإن مؤسسات بروتوكول مونتريال هي الأفضل وضعاً لمعالجة هذه المسألة بما تتمتع به من مسؤولية وقدرة قانونية على حد سواء على فعل ذلك. وأوضح تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن هناك طائفة من البدائل متاحة، أو ستكون متاحة قريباً، وأن تقرير حلقة العمل والمناقشات التي جرت فيها بشأن إدارة مركب الكربون الهيدروفلوري تعتبر بمثابة مصادر معلومات ثرية يمكن أن تستفيد منها الأطراف.

١١٣- ووصفت الاختلافات بين التعديل المقترح الحالي والتعديل المقترح الذي قدم في اجتماع الأطراف السابق على أنها تتضمن إدراج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، فضلاً عن مركبات الكربون الهيدروفلورية في حساب أرقام خط الأساس، وتعديل تواريخ الجداول الزمنية للمراقبة لإبراز مرور الوقت، وإلغاء إعفاء مشاريع المنتجات الثانوية للفلوروفورم التي تفضي إلى أرصدة دائنة للحد من الانبعاثات بموجب آلية التنمية النظيفة. واقترحت إنشاء فريق اتصال لمناقشة التعديل المقترح بالإضافة إلى تعديل آخر اقترحه ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

١١٤- وسلط ممثل المكسيك الضوء على أحكام التعديلات القاضية بتوفير المساعدة المالية للأطراف العاملة بموجب المادة ٥، ووصف هذه المساعدة بأنها بمثابة الشرط الأساسي المهم، وأشار إلى أن خط الأساس المقترح للأطراف العاملة بموجب المادة ٥ هو متوسط استهلاك وإنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية زائداً ٤٠ في المائة من متوسط استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية على مدى فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢، مما يتيح عنصر نمو في إنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية قبل تنفيذ أي إجراء من إجراءات المراقبة. وفي سياق اقتراح التعديل، قال إن المكسيك تظل متمسكة بالرؤية البيئية لماريو مولينا، المؤلفة للمشاركة في إعداد أول ورقة علمية عن فرضية استنفاد طبقة الأوزون.

١١٥- وأضاف ممثل الولايات المتحدة أن بلده لا يقف مكتوف الأيدي، إذ نشر مؤخراً لائحتين جديتين مقترحتين، إحداها لاعتماد مختلف البدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية، والأخرى لحظر استخدامات معينة لبعض مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي. وستساهم اللائحتان معاً بقدر كبير في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، ولكن هناك المزيد من العمل الذي يمكن إنجازه في إطار الاتفاق العالمي للتخفيض من إنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية على نحو يفضي إلى إرسال إشارة واضحة للأسواق، ومن ثم حفز الاستثمار والاختراع، وبصفة خاصة في القطاعات التي لا تتوفر لها حتى الآن بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية. وسنحت للأطراف فرصة ممتازة لخفض استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية، وفي نفس الوقت زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة لتفادي ما تبلغ جملته أكثر من

مكافئ ٩٠ غيغا طن من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠، مما يعادل تقريباً إنبعاثات عامين من كل إنبعاثات غازات الدفيئة حالياً على الصعيد العالمي. وشدد على أن إجراء مناقشات عن طريق فريق الاتصال لا تلزم أي طرف بمعالجة كل المسائل، ولكنها ببساطة بمثابة المحفل الفعال لمناقشة هذه المسائل. وهناك العديد من الشواغل المشروعة بشأن المقترحات تدعو إلى التفكير الخلاق، ومع ذلك يعني النهج المعتاد بموجب البروتوكول جلوس الأطراف معاً في مجموعة لمعالجة هذه الشواغل.

١١٦- وفي سياق تقديمه لمقترح بلده بشأن التعديل، أشار ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى الإنجازات التكنولوجية السابقة التي تحققت بفضل الإرادة السياسية. واليوم تواجه الأطراف تحديات أكثر خطورة فيما يتعلق بتغير المناخ تهدد بقاء البشرية نفسه. ويتعين على الأطراف في بروتوكول مونتريال قبول المسؤولية بشأن النظافة من الغازات التي تتسبب في الاحترار العالمي التي أنتجتها من أجل حل مشكلة استنفاد طبقة الأوزون وفقاً لمبدأ ”الملوث يدفع“. واعترف بأن الأطراف لديها العديد من الشواغل فيما يتعلق بتوفر البدائل والتمويل، ومع ذلك فهو يرى أن معالجة كل هذه الشواغل، بما في ذلك احتمال تحديد فئة من البلدان المتسمة بدرجات حرارة عالية لاعتبارات خاصة، يمكن أن يتحقق عن طريق إجراء مناقشات في إطار فريق اتصال. وأكد بقوة أنه لا توجد عقبة قانونية أمام معالجة بروتوكول مونتريال لمسألة مركبات الكربون الهيدروفلورية، وأشار إلى أنه في المقترح الذي قدمه بلده فإن واجب تخفيض استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية يقع بصورة أساسية على عاتق الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥، وأنه لم يُقترح جدول زمني معين للأطراف العاملة بموجب المادة ٥. ومع ملاحظة أن بروتوكول مونتريال هو مثال صحيح تماماً ينطبق على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل من الأطراف على العمل، دعا البروتوكول إلى قيادة العالم مجدداً بإظهار حسه السليم وقدرته على التعاون.

١١٧- وقال ممثل المغرب إن حلقة عمل إدارة مركب الكربون الهيدروفلوري قدمت الكثير من المعلومات المفيدة، ومع ذلك هناك حاجة إلى المزيد من العمل الذي ينبغي إنجازه لتحديد بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية، وبصفة خاصة بالنسبة للبلدان ذات درجة الحرارة العالية، ولذلك فإن إنشاء إطار عالمي سيشرح المزيد من البحث والتطوير في مجال البدائل. وشدد على أن التعديل المقترح كان يستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تباينت، مع تقديم الأطراف غير العاملة بالمادة ٥ للمزيد من المساهمات للصندوق المتعدد الأطراف.

١١٨- وفي سياق المناقشات التي تلت، أعرب بعض الممثلين عن عدم موافقتهم على حجج مقدمي المقترح، وأشاروا إلى أنهم لا يمكن أن يقبلوا اقتراح إنشاء فريق اتصال. وقالوا إن الوقت الكثير الذي استغرقته مناقشة مركبات الكربون الهيدروفلورية حال دون النظر بعناية في الكثير من المسائل الهامة. غير أن بعض الممثلين قالوا إن مناقشة المسائل الأخرى ستؤدي إلى نتائج عكسية بينما يتم تجاهل التهديدات الحقيقية الناتجة عن اعتماد مركبات الكربون الهيدروفلورية.

١١٩- وقال بعض الممثلين إن التظاهر بأن التعديلات المقترحة لا تثير مسائل قانونية هو ببساطة أمر غير صحيح. فمن الواضح أن مركبات الكربون الهيدروفلورية هي مواد غير مستنفدة لطبقة الأوزون، وليس من المنطقي إدراجها في بروتوكول مونتريال. ومن الواضح أيضاً أن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو يشملان فقط الغازات غير الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، ولذلك إذا أدرجت مركبات الكربون الهيدروفلورية في بروتوكول مونتريال، فإنها ستسقط تلقائياً من الاتفاقية الإطارية. علاوة على ذلك، لم تكن المادة ٢ من اتفاقية فيينا كافية لتهيئ لبروتوكول مونتريال تناول مركبات الكربون الهيدروفلورية.

وقد أُشير إلى ذلك بوضوح في أثناء حلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية. وأعرب ممثلون آخرون عن موافقتهم قائلين إنه بما أن مركبات الكربون الهيدروفلورية هي مواد غير مستنفدة لطبقة الأوزون، فإن اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ليست ذات صلة.

١٢٠- وقال بعض الممثلين إن مجرد حقيقة نجاح بروتوكول مونتريال لا تعني أنه يمكن تطبيقه على مواضيع ينبغي معالجتها عن حق في إطار اتفاقيات أخرى. وعلى نفس المنوال، تساءل ممثلون آخرون لماذا اقتضت التعديلات على مركبات الكربون الهيدروفلورية دون ثاني أكسيد الكربون على سبيل المثال، نظراً إلى أن هذه المادة كانت أيضاً بديلاً محتملاً لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في قطاع التبريد.

١٢١- ولم يتفق ممثلون آخرون مع هذا التحليل، ولكنهم أشاروا إلى أنهم لا يرون أي مانع قانوني يحول دون تناول مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال، غير أن المسألة تتعلق بالإرادة السياسية كما أظهرت ذلك بوضوح المناقشات في أثناء حلقة العمل المعنية بإدارة مركب الكربون الهيدروفلوري. ولا يوجد سبب لعدم مواصلة الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو في مراقبة انبعاثات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بينما يتم تنظيم إنتاجها واستهلاكها في إطار بروتوكول مونتريال. ونجحت اتفاقات بيئية أخرى متعددة الأطراف في العمل معاً على نحو جيد، ولذلك لا يوجد سبب يمنع نظم الأوزون والمناخ من انتهاج نفس المسار.

١٢٢- وأشار بعض الممثلين إلى أنه على الرغم من أن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ليست من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، فهي تُستخدم كبديل لمواد يتم التخلص منها تدريجياً بموجب بروتوكول مونتريال. ولذلك فإن بروتوكول مونتريال هو الذي خلق مشكلة مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، ومن ثم يتعين أن يتحمل مسؤولية معالجة هذه المشكلة.

١٢٣- وسأل بعض الممثلين لماذا لم يسع مقدمو التعديلات إلى مراقبة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو اللذان يشملان بالفعل هذه المركبات. وقالوا إن بعض الأطراف تختار الاتفاقات الدولية على أساس اعتبارات سياسية بدلاً من الاعتبارات البيئية. ولاحظ ممثل آخر أن الطرف الذي يمثله، وهو من البلدان النامية، قد أحرز بالفعل تقدماً كبيراً في مجال التخفيف من آثار المناخ عن طريق الإجراءات الطوعية الداخلية، غير أن نفس هذا النوع من الطموح والالتزام لم يُلاحظ في حالة العديد من البلدان المتقدمة النمو.

١٢٤- وأشار ممثل آخر إلى أن وفد بلده كان يقترح منذ فترة من الزمن إجراء حوار غير رسمي بين بروتوكول مونتريال والاتفاقية الإطارية، وهو لا يفهم لماذا لم يتم هذا الحوار حتى الآن. وقال ممثل آخر إن الأطراف في بروتوكول مونتريال لا يمكن أن تستمر في مناقشة التعديلات قبل الحصول على تأييد الاتفاقية الإطارية.

١٢٥- وقال بعض الممثلين إنه إذا كانت الأطراف في بروتوكول مونتريال مهتمة فعلاً بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية، فلا يوجد مانع من أن توفر هذه الأطراف الأموال والخبرة للاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو لمعالجة المشكلة في إطار هذين الاتفاقيين.

١٢٦- وأشار بعض الممثلين إلى أن بروتوكول مونتريال قد ساهم بالفعل مساهمة كبيرة في معالجة مشكلة تغير المناخ، وكانت الانبعاثات الكلية لغازات الاحتباس الحراري التي تم التخلص منها تدريجياً في إطار بروتوكول مونتريال أكثر بقدر كبير من تلك التي تم التخلص منها في إطار بروتوكول كيوتو. ومن حيث

الممارسة تعمل بالفعل أطراف عديدة على معالجة مسألة مركبات الكربون الهيدروفلورية عندما تضع برامج استبدال لهذه المركبات أمام الصندوق المتعدد الأطراف للنظر فيها.

١٢٧- وأشار ممثل إلى أنه منذ الاتفاق على التخلص التدريجي المعجل من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في عام ٢٠٠٧ اتخذت الأطراف العديد من القرارات تتعلق بهذه المركبات، بما في ذلك بدائل هذه المركبات. وقالت ممثلة إن الحد من استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية في بلدها سيساهم بقدر كبير في الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإن بلدها يتوق للاستمرار في هذا الحد من الإنبعاثات في إطار بروتوكول مونتريال.

١٢٨- وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن الطرف الذي يمثلته قد دأب على تنظيم استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية منذ الاجتماع الخامس والعشرين للأطراف. وقد استحدثت لوائح جديدة في الاتحاد الأوروبي لضمان اعتماد خيارات تخفيف فعالة من حيث الكلفة تحد من استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية بنسبة ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما يعادل تفادي ١,٥ غيغا طن من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

١٢٩- وقال أحد الممثلين إن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تباينت، وقدرات كل من الأطراف لم يتم إبرازه في بروتوكول مونتريال. ومن الواضح أنه في إطار الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية التخفيف، بينما تُشجع البلدان النامية على اتخاذ الإجراءات فقط في إطار شروط معينة، بما في ذلك توفر المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا. ويعني إدراج مسألة استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال التحويل الفعلي للأعباء من البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية.

١٣٠- وقال ممثلون آخرون إنه من الواضح أن بروتوكول مونتريال هو الأكثر ملاءمة لمعالجة مسألة مركبات الكربون الهيدروفلورية. فالبروتوكول لديه الهيكل المؤسسي الصحيح والخبرة التقنية، وهو يتضمن معاملة خاصة بالنسبة للأطراف العاملة بموجب المادة ٥، وقد وفر اليقين بأن كل الأطراف ستفي بالتزاماتها. والبروتوكول له آلية تمويل معترف بها، ومرنة، وقابلة للاستجابة حتى أصبحت مثار حسد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، ولديه خبرة ٢٥ عاماً في التعامل مع القطاعات التي تُستخدم فيها مركبات الكربون الهيدروفلورية.

١٣١- وأكد بعض الممثلين أن المسائل المالية هي من أكثر المسائل البالغة الأهمية لضمان أن تفضي أي إجراءات تتخذ مهما كانت إلى النتائج المتوقعة، وهناك حاجة إلى إشارات قوية فيما يتعلق بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية. والصندوق المتعدد الأطراف في حاجة بالفعل إلى دعم إضافي لتمويل المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي ستفضي في حد ذاتها إلى فوائد مناخية على نحو أسرع من أي تعديلات قد يستغرق التفاوض بشأنها ودخولها حيز النفاذ العديد من السنوات. وحقيقة أن بعض الأطراف قاومت الزيادة في مستوى تمويل الصندوق المتعدد الأطراف بالنسبة للبدائل ذات القدرات المنخفضة على إحداث احتراز عالمي مفضلة مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية يدعو إلى الشك في استعدادها لتقديم الموارد المالية الجديدة والإضافية المطلوبة للتخلص التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية.

١٣٢- وتساءل ممثل آخر عن مقولة أن تعديل بروتوكول مونتريال سيرسل إشارة واضحة لقطاع الصناعة، مشيراً إلى أن بعض الأطراف لا تزال تطلب إعفاءات الاستخدامات الضرورية لمواد كان ينبغي أن تكون قد تم التخلص منها في التسعينات. وقال ممثل آخر إنه في الممارسة العملية فإن قطاع الصناعة بصدد وضع العديد من البدائل بالفعل، وهو لا يحتاج إلى لوائح جديدة.

١٣٣- وقال بعض الممثلين إن المقترحات الواردة في التعديلات لم تتعامل على نحو كاف مع الظروف التي تواجهها البلدان التي تتسم بدرجات حرارة محيطية عالية، بما في ذلك الشواغل بشأن سلامة البدائل. وهناك العديد من التطبيقات لا تتوفر لها حتى الآن البدائل المتاحة في السوق، وذات الجدوى الاقتصادية، وغير الضارة بالبيئة، والمأمونة حتى في الأطراف غير العاملة بالمادة ٥، كما أن التعديلات قائمة على وعود قد لا يتم الوفاء بها مطلقاً.

١٣٤- واعترض ممثلون آخرون قائلين إن العديد من التقييمات التقنية أوضحت أن البدائل المقبولة موجودة بالفعل بالنسبة للعديد من استخدامات مركبات الكربون الهيدروفلورية. ولا تزال هناك بعض التطبيقات التي لا توجد لها بدائل، ولكن عملية وضع العديد من البدائل تجري على قدم وساق. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إشارة عالمية لحفز الاستثمار وتوجيه المزيد من الموارد لتمويل تطوير وتسويق البدائل في القطاعات التي تفتقر إلى هذه البدائل، بما في ذلك البلدان التي تتسم بدرجات حرارة محيطية عالية.

١٣٥- وقال ممثل آخر إن الأطراف في بروتوكول مونتريال حققت تقدماً في التخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلورية فلورية ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية قبل أن تتأكد من وجود بدائل لكل استخدامات هذه المواد، وإن الإعفاء للاستخدامات الضرورية قد استحدثت للمساعدة في معالجة هذه المشكلة. وعدم وجود بدائل لاستخدامات مركبات الكربون الهيدروفلورية ليس هو السبب في رفض مناقشة التعديلات.

١٣٦- وأعرب بعض الممثلين عن تأييدهم القوي للمقترحات، مشيرين إلى أنهم دعموا باستمرار التعديلات التي اقترحت سابقاً بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية على مدى السنوات الخمس السابقة، وأشادوا بالتزام مقدمي التعديلات. وقد أثبتت المناقشات في هذا الاجتماع وفي حلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية أنها قيمة للغاية، ولكن حان الوقت الآن لمعالجة المسائل بقدر أكبر من التفصيل وفي حوار مفتوح في إطار مجموعة اتصال. وعلى الوجه الأمثل فإن نظامي الأوزون والمناخ على حد سواء يستطيعان التوصل إلى استنتاج بشأن المسألة بحلول عام ٢٠١٥.

١٣٧- ووجه ممثلون آخرون الانتباه إلى القدرات العالية جداً لمركبات الكربون الهيدروفلورية على إحداث احتراق علمي، والآثار الخطيرة التي يمكن أن تحدثها على المناخ. ويتمتع بروتوكول مونتريال بالخبرة والقدرة على العمل، وينبغي أن ينتهز هذه الفرصة. وأشار ممثل آخر إلى التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي أكد فيه الحاجة إلى إجراءات عاجلة خلال السنوات القليلة القادمة إذا ما أريد عدم ضياع فرصة منع حدوث تغير مناخ كارثي. والإجراءات المطلوبة ممكنة تماماً من الناحية التقنية وذات جدوى اقتصادية، ولكن فقط إذا ما رفعت الأطراف من مستوى طموحها. وأشار ممثلون آخرون إلى الآثار الضارة لتغير المناخ التي أصبحت بادية للعيان بالفعل في بلدانهم.

١٣٨- وقال بعض ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية إن المسألة تثير بالغ القلق، نظراً إلى أن تغير المناخ يشكل خطراً على جوهر بقائهم. وأيدوا التعديلات بوصفها وسيلة عملية لمعالجة المسألة، وأشاروا إلى أن المقترحات تستحق البحث الدقيق بغية زيادة مستوى حماية البيئة إلى أقصى درجة دون تقويض التنمية الاقتصادية.

١٣٩- وقال أحد الممثلين إنه من الأفضل مراقبة استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية دون تأخير بينما لا يزال الاستهلاك قليلاً نسبياً بدلاً من الانتظار حتى يرتفع هذا الاستهلاك بقدر كبير.

١٤٠- وقال بعض الممثلين إن العديد من المسائل يحتاج إلى المزيد من المناقشة، بما في ذلك المسائل القانونية، ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والحاجة إلى المساعدة المالية، والمزيد من مرونة الصندوق المتعدد الأطراف، ونقل التكنولوجيا، وموقف البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض. وبالمثل، تحتاج جوانب عديدة من المقترحات الواردة في التعديلات إلى المزيد من البلورة. وأفضل طريقة لإنجاز ذلك هي عن طريق إنشاء فريق اتصال.

١٤١- وأضاف بعض الممثلين أنهم قلقون حقاً بشأن العديد من جوانب التعديلات، كما أنهم لا يوافقون على كل جوانب المقترحات. وأبدوا الرغبة في إجراء تبادل كامل للآراء بشأن هذه المسائل وحلها، ولذلك فهم يؤيدون إنشاء فريق اتصال.

١٤٢- ودعا أحد الممثلين إلى انتهاج المرونة في التعديلات لتمكين البلدان التي تواجه درجات حرارة محيطية عالية من الاستمرار في استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية حتى تتوفر بدائل مأمونة بقدر أكبر.

١٤٣- ودعا ممثلون آخرون الأطراف إلى أن تكون واقعية. وواجهت الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ تحديات عديدة، بما فيها التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، والتكاليف العالية للتحويل، وعدم توفر البدائل لبعض استخدامات مركبات الكربون الهيدروفلورية. وهناك حاجة إلى المزيد من الوقت للتخلص التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، كما أن هناك حاجة أيضاً إلى المزيد من الوقت لظهور بدائل جديدة قبل النظر في إجراء أي تعديلات على بروتوكول مونتريال. ويمكن الموافقة على إجراء تعديل على بروتوكول مونتريال في مرحلة ما في المستقبل ولكن ليس الآن.

١٤٤- ولا حظ ممثل آخر أنه رغم المناقشات المستفيضة، بما في ذلك سلسلة من حلقات العمل والأفرقة العاملة غير الرسمية التي نُظمت على مدى الخمس سنوات الماضية، لا تزال هناك مسائل عديدة لم تجد الحل. وهناك حاجة إلى المزيد من النظر والدراسة، وأعرب عن أمله في أن يشمل ذلك المناقشات بين أمانتي الأوزون والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والمزيد من الدراسات عن البدائل التي ينبغي أن يقوم بها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي. وقد أفضت بالفعل الاستعاضة عن مركبات الكربون الكلورية فلورية، ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بمركبات الكربون الهيدروفلورية إلى آثار بيئية ضارة، ولذلك فمن المهم عدم استعجال البحث عن بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية التي قد يكون لها أيضاً آثار ضارة.

١٤٥- ووافق ممثل آخر على فكرة إجراء حوار بين الأمانتين، قائلاً إن الاستمرار في مناقشة التعديلات المقترحة هو إهدار للوقت، نظراً إلى أنه من الواضح أن اعتمادها لم يحظ بتوافق الآراء. ووافق ممثل آخر على أنه من المهم تسوية القضايا المتعلقة بالمسائل القانونية وتقسيم المسؤوليات بين النظامين.

١٤٦- وقال بعض الممثلين إن كل الأطراف في حاجة إلى مستوى معين من الارتياح قبل المضي قدماً بشأن أي مقترح جديد. فالشواغل الأساسية التي تم الإعراب عنها تحتاج إلى معالجة قبل بدء أي مفاوضات رسمية. ويمكن أن تحل أفرقة الاتصال المسائل التفصيلية، وليس القضايا الرئيسية المبدئية التي ينبغي تسويتها قبل بداية عمل أي فريق اتصال.

١٤٧- وقال ممثلون آخرون إن مجرد الدخول في مناقشات في فريق اتصال لا تفسر بأي نتائج. فالطائفة الكبيرة من الأسئلة التي طرحت تحتاج إلى إجابات، وإلى أفكار جديدة لمعالجتها، ويمكن تحقيق كل ذلك عن طريق المناقشات في إطار فريق الاتصال. وأفضل طريقة لتسوية الخلافات هي مناقشتها. وأضافت ممثلة أن الأمر الذي يفضي إلى نتائج عكسية هو إثارة المشاكل والأسئلة ثم رفض مناقشتها. وقالت إن الطرف الذي تمثله يساوره بعض القلق بشأن بعض المقترحات الواردة في التعديلات، ولكنه يرغب في إتاحة الفرصة لمناقشتها.

١٤٨- وقال أحد ممثلي منظمة بيئية غير حكومية إن ما يدعو للقلق الشديد هو أن بعض الأطراف قد عرقلت المناقشة غير الرسمية للتعديلات في وقت تترك فيه آثار تغير المناخ آثاراً متزايدة الحدة في أنحاء العالم. ومن الواضح أن العديد من الأطراف التي كانت تعرقل مناقشة مركبات الكربون الهيدروفلورية على أساس أنها من غازات الاحتباس الحراري لم تفعل أي شيء لتعزيز الإجراءات بشأن هذه المركبات في إطار النظام المناخي. ونظراً إلى أن بروتوكول مونتريال هو الذي بدأ في إطاره استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية، فهو مسؤول عن معالجة مسألة هذه المركبات. وقد أوضحت حلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بجلاء الحاجة إلى المزيد من العمل، بما في ذلك المناقشة التفصيلية للبدائل المتاحة، والعقبات أمام اعتماد بدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي، بما في ذلك المعايير الدولية، ودراسة القطاعات التي تتقدم بخطى أسرع، والتكاليف المنطوية على ذلك، وآليات التمويل ونقل التكنولوجيا المطلوبة.

١٤٩- وقال ممثل منظمة بيئية غير حكومية أخرى إن الأطراف في بروتوكول مونتريال قد حققت أشياء عظيمة، وينبغي أن تواصل سعيها لإيجاد حلول لتفادي كارثة عالمية. وحث الأطراف على استخدام كل الأدوات المتاحة لها لإيجاد الحلول، بما في ذلك المساعدة المالية، وفترات السماح للأطراف العاملة بموجب المادة ٥، والإعفاءات، وبصفة خاصة يمكن توضيح أن البلدان ذات درجات الحرارة العالية لا ينبغي أن تتخذ إجراءات قبل أن تصبح البدائل متاحة.

١٥٠- ورداً على بيانات ممثلي المنظمات غير الحكومية، آثار بعض الممثلين نقاط نظام، سائلين ما إذا كان النظام الداخلي يسمح بأن ينتقد المراقبون الأطراف.

١٥١- وقال كبير الموظفين القانونيين في الأمانة إن النظام الداخلي يسمح للمنظمات غير الحكومية المشاركة والإدلاء ببيانات، طالما لم يحدث هجوم على فرادى الأطراف بالاسم. ورأى أنه لا يوجد اعتراض بموجب القواعد. وأدلى ببيانات مماثلة في الاجتماعات السابقة دون أن تسعى بعض الأطراف إلى عرقلتها.

١٥٢- وقال بعض الممثلين إن المنظمات غير الحكومية يحق لها بحكم حقوقها بموجب القاعدة السارية الإدلاء ببيانات مهما كانت ذات طابع انتقادي. وقال أحد الممثلين إن المنظمات غير الحكومية كانت تنتقد على مر السنين بلده ربما أكثر من أي بلد آخر، ومع ذلك فإن بلده يدعم حق هذه المنظمات في فعل ذلك.

١٥٣- وأشار الرئيس المشارك إلى أن الأطراف لديها تقليد راسخ يقضي بالاحترام المتبادل بين جميع المشاركين في الاجتماعات، فقد لا يتفقون مع بعضهم دائماً، ولكن ينبغي أن يتعاملوا مع بعضهم باحترام. وحث جميع المشاركين على التمسك بهذا النهج.

١٥٤- وفي سياق تعليقه على مناقشة مقترح التعديل الذي قدمته أمريكا الشمالية، قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه من الصعب تناول كل التعليقات والأسئلة بإنصاف في وقت قصير. وفيما يتعلق بالمسألة القانونية، قال إن المادة ٢ من اتفاقية فيينا منحت الأطراف في بروتوكول مونتريال ولاية معالجة مسألة مركبات الكربون الهيدروفلورية، نظراً إلى أنها بدائل لمواد مستنفدة لطبقة الأوزون ولها آثار بيئية ضارة واضحة. ووافق على أن تقسيم المسؤوليات بين نظام الأوزون والنظام المناخي هي مسألة هامة ينبغي مناقشتها، كما أن التعديل يوفر حلاً بتحديدته بأن الالتزام بالتخفيض التدريجي لإنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال لا يؤثر على أي التزامات أخرى بموجب الاتفاقية الإطارية، أو بروتوكول كيوتو.

١٥٥- وأظهرت حلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية أن إتاحة البدائل هي مسألة معقدة وتتطلب النظر بعناية في كل قطاع على حدة. ومع ذلك، فمن الواضح أنه بالنسبة لمعظم القطاعات تُوجد بدائل غير ضارة بالمناخ. وكان هناك إدراك للافتقار إلى البدائل في بعض القطاعات في مقترح التعديل القاضي بالتخلص التدريجي بنسبة ٨٥ في المائة لاستخدام مركب الكربون الهيدروفلوري بالنسبة للأطراف العاملة بموجب المادة ٥ بحلول عام ٢٠٤٥. ومن شأن ذلك إتاحة ٣٠ عاماً أخرى لإحراز التقدم، ومن ثم يمكن للأطراف أن تقر أي الاستخدامات التي ينبغي التخلص منها تدريجياً وأي الاستخدامات التي ينبغي أن تستمر فيها.

١٥٦- وفيما يتعلق بالتمويل، أوضح التعديل بجلاء أن التدابير الرامية إلى الوفاء بكل الالتزامات بموجب بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية ستطبق على توفير الصندوق المتعدد الأطراف للمساعدة المالية. وهناك حاجة إلى موارد إضافية للوفاء بهذه الالتزامات، وأشار تقرير الفريق المعني بتحديد موارد الصندوق إلى حجم المبالغ التي يمكن أن تكون مطلوبة.

١٥٧- ودعا إلى إجراء مناقشات قوية بشأن جميع المسائل، قائلاً إنه يمكن تحقيق الأفضل في إطار مناقشات فريق الاتصال. وشدد على أن الاتفاق على تكوين فريق الاتصال المذكور لا يعني أي إلتزام بالتوصل إلى استنتاج.

١٥٨- وقال ممثل المكسيك إنه يفهم تماماً التحفظات التي تم الإعراب عنها، فمقدمو التعديلات لا يصرّون على التمسك بمواقفهم، ولكنهم منفتحون لإجراء المناقشات. ولا ترمي التعديلات إلى المساس بأي التزامات بموجب الاتفاقات الأخرى، ولكن من الواضح أن بروتوكول مونتريال يتحلى بالخبرة السليمة والمسؤولية لمعالجة مسألة استخدام مركب الكربون الهيدروفلوري. وأعرب ممثل كندا عن موافقته، مع ملاحظة أن الأطراف لديها كمية كبيرة من المعارف الجماعية والحكمة التي يمكن الاستفادة منها في معالجة كل المسائل التي أُثيرت.

١٥٩- وأعرب ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة عن شكره لجميع الذين دعموا مقترح التعديل الذي قدمه بلده، فضلاً عن الذين عارضوه، نظراً لأنهم ساعدوا على بلورة تفكيره واختبار عزمه. وأثيرت مسائل عديدة كان ينبغي مناقشتها باستفاضة، وحلها عن طريق المناقشات في إطار فريق الاتصال.

١٦٠- غير أن ممثلين آخرين أعربوا مجدداً عن معارضتهم لإنشاء فريق اتصال، محتجين بعدم وجود توافق في الآراء بشأن إنشاء الفريق، وأن وقت الاجتماع قد أُهدر في مناقشة هذه المسألة.

١٦١- وقال أحد الممثلين إن مبدأ تعددية الأطراف ينطوي على الالتزام بالإصغاء إلى الآخرين، والرد بروح من التوافق. ورغم رغبة العديد من البلدان في إنشاء فريق اتصال، لم يرغب البعض في ذلك، ولذلك فقد اقترحت بروح من التوافق والمرونة إنشاء فريق مناقشة غير رسمي، بدلاً من إنشاء فريق اتصال رسمي. وقال بعض الممثلين إنه رغم تفضيلهم إنشاء فريق اتصال رسمي، فهم مستعدون لمناقشة المسائل التي أُثيرت بشأن التعديلات المقترحة في إطار فريق مناقشة غير رسمي.

١٦٢- وقال بعض الممثلين الذين عارضوا إنشاء فريق الاتصال إنهم مستعدون للموافقة على فريق مناقشة غير رسمي إذا لم يكن القصد منه تحديداً مناقشة التعديلات، بل تكون مهمته إجراء مناقشة غير رسمية لإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية. ورأى ممثلون آخرون أن هذا النهج هو نهج ضيق دون مبرر، وأن نصوص التعديلات ينبغي أيضاً أن تكون مفتوحة للمناقشة.

١٦٣- وفي ضوء المناقشة أعلاه، وافق الفريق العامل على أن تجري الأطراف المعنية مناقشات غير رسمية تقوم بتيسيرها السيدة غودي ألكيماد (هولندا) والسيد أوييد ميرنغو بالوي (جنوب أفريقيا) بشأن إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية، بما في ذلك المسائل القانونية والمسائل التقنية التي أُثيرت في الاجتماعات السابقة في أثناء حلقة العمل المعنية بإدارة مركب الكربون الهيدروفلوري، ووضع خيارات لمعالجة المسائل التي أُثيرت، بما فيها العلاقة بين بروتوكول مونتريال، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو. ولن يعد المشاركون في المناقشة مشروع مقرر، كما أن المناقشات ستُرفع للفريق العامل في جلسته العامة.

١٦٤- وبعد المناقشات غير الرسمية، قرأ ميسر الاجتماع المشارك موجزاً للمناقشات الواردة في المرفق الرابع من هذا التقرير.

١٦٥- واعترض أحد الممثلين، شاكراً الميسرين على عملهم، على أن تُدرج في الموجز الخيارات والتوصيات التي تم اقتراحها في أثناء المناقشة غير الرسمية التي لم يوافق بلده على معظمها، قائلاً إن إدراجها في الموجز لا يتسق مع اتفاق الفريق العامل بالأبداً تفضي المناقشة غير الرسمية إلى إعداد مشروع مقرر.

١٦٦- ورداً على ذلك، أكد الرئيس المشارك أن المناقشة كانت بالفعل غير رسمية، ولم يكن القصد منها التوصل إلى أي مشاريع مقررات. وانطلاقاً من هذا الفهم، فقد كان القصد من الموجز الذي ينبغي أن يُرفق بهذا التقرير هو المساهمة فقط في أن يجري الاجتماع السادس والعشرون للأطراف المزيد من المناقشة بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية، ومن ثم، فإن القصد منه مجرد توفير معلومات بشأن ما قيل في أثناء المناقشات غير الرسمية.

عاشراً- معلومات مستكملة بشأن اتصالات الأمانة بمنظمي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتنفيذها لبروتوكول مونتريال (المقرر ٩/٢٥)

١٦٧- في سياق تقديمه للبند ١٠ من جدول الأعمال، أشار الرئيس المشارك إلى أن الأطراف طلبت من أمانة الأوزون بموجب المقرر ٩/٢٥ الاتصال بمنظمي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية للزمع عقده في ساموا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، من أجل تعزيز المناقشات بشأن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول مونتريال، وأن تقدم الأمانة

تقريراً عن نتائج هذا الاتصال للفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الحالي. وترد المعلومات بشأن هذا الموضوع في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/2 و UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/2/Add.1. وقالت الأمانة التنفيذية إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة التي تنظم المؤتمر بالتعاون مع حكومة ساموا قد بلغت بشأن المقرر ٩/٢٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشاركت أمانة الأوزون في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي انعقد في شباط/فبراير ٢٠١٤، ووجهت الأمانة انتباه المشاركين إلى المقرر ٩/٢٥ عن طريق مذكرة عن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول مونتريال. وأرسلت أمانة الأوزون مشروع الوثيقة الختامية إلى مراكز التنسيق في مجال الأوزون في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع رسالة تحث تلك المراكز على التواصل مع نظرائها من الجهات الحكومية المشاركة في الاجتماعات التي تسبق المؤتمر من أجل ضمان إبراز قضايا بروتوكول مونتريال المهمة بالنسبة لها، مثل البرامج البيئية التي تدعم حماية كل من طبقة الأوزون والمناخ، في الصيغ القادمة للوثيقة الختامية.

١٦٨ - وشكرت ممثلة مقدمي المقرر ٩/٢٥، كما أعربت عن تقدير الدول الجزرية الصغيرة النامية للجهود التي بذلتها الأمانة، وقالت إنها تتطلع إلى إجراء مناقشة كاملة للمسائل في المؤتمر في ساموا.

١٦٩ - وعقب ذلك أعلنت الأمانة التنفيذية أن اللجنة التحضيرية قد أكملت مفاوضاتها حول مشروع الوثيقة الختامية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في ١١ تموز/يوليه. وقد تمت الموافقة على الوثيقة المعنونة "مسار طرائق العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية" على أن تخضع للمزيد من الدراسة توظيفة لاعتمادها في مؤتمر ساموا.

حادي عشر - مسائل أخرى

ألف - استرداد الهالونات، ومصارفها والتخلص منها

١٧٠ - وقدم ممثل الولايات المتحدة ورقة غرفة اجتماع تتضمن مشروع مقرر بشأن استخلاص الهالونات، ومصارفها وتوفرها، وهي ورقة مقدمة من أستراليا، والنرويج، والولايات المتحدة، قائلاً إن الورقة ترمي إلى الرد على الشواغل التي أُثيرت في تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، واللجنة المعنية بالهالونات التابعة له بشأن معدل التقدم الذي تحقق فيما يتعلق بالتخلص التدريجي من استخدام الهالونات. وتتوق الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل مع الأطراف الأخرى في أثناء الاجتماع الحالي لتحسين النص.

١٧١ - وقال ممثل آخر إنه يشعر بالقلق إزاء مشروع المقرر، مشيراً إلى أن مقترح إعادة تقييم القيود على الواردات والصادرات يمكن أن يتضارب مع الشرط الذي ينص عليه بروتوكول مونتريال بأن تستمر الأطراف في استخدام نظم الترخيص بالنسبة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وسعى إلى الحصول على الرأي القانوني للأمانة بشأن المسألة، وقال إنه في أثناء ذلك سيكون من الملائم تأجيل المناقشات الرسمية. وتعهدت الأمانة بتقديم المشورة الملائمة بشأن المسألة.

١٧٢ - وبالتالي قال ممثل الأمانة إنه استعرض النص الوارد في مشروع القرار بشأن القيود على الواردات والصادرات، ولا يرى أنه يتضارب مع المادة ٤ بء من البروتوكول بشأن الترخيص. وعلى هذا الأساس، قرر الفريق المفتوح العضوية أن يناقش فريق صغير مكون من الأطراف المعنية بالمسألة بقدر أكبر

١٧٣ - وبعد هذه المناقشات، اتفق الفريق العامل على إحالة الصيغة المنقحة لمشروع المقرر الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين للأطراف لمواصلة النظر فيه.

باء - المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تم رصدتها مؤخراً في الغلاف الجوي

١٧٤- في سياق تقديم هذا البند الفرعي، قال الرئيس المشارك إن هذه المسألة نشأت بعد نشر مقالة في آذار/مارس ٢٠١٤ في دورية "نيتشر جيوساينس Nature Geoscience" بشأن ثلاثة مركبات كربون كلورية فلورية ومركب كربون هيدروكلوري فلوري واحد رصدت حديثاً في الغلاف الجوي. وقد كانت هذه المقالة مثار اهتمام كبير في وسائل الإعلام.

١٧٥- وقدم ممثل فريق التقييم العلمي عرضاً بشأن المواد الأربع المستنفدة لطبقة الأوزون والمصدرة حديثاً في الغلاف الجوي، وهي مركب الكربون الكلوري فلوري -١١٢ (CFC-112)، ومركب الكربون الكلوري فلوري -١١٢ أ (CFC-112a)، ومركب الكربون الكلوري فلوري -١١٣ أ (CFC-113a)، ومركب الكربون الهيدروكلوري فلوري -١٣٣ أ (HCFC-133a). وقد أدرجت جميعها في مرفقات بروتوكول مونتريال، وتم تنظيمها بموجب المادة ٢ واو. وكلها غازات قوية من غازات الاحتباس الحراري، على الرغم من أن مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري -١٣٣ أ (HCFC-133a) ذو عمر قصير للغاية. كما أن انبعاثات مركب الكربون الكلوري فلوري -١١٢ ومركب الكربون الكلوري فلوري -١١٢ أ أخذت في التناقص منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، غير أن انبعاثات مركب الكربون الكلوري فلوري -١١٣ أ ومركب الكربون الهيدروكلوري فلوري -١٣٣ أ تتزايد بسرعة. كما أن كميات هذه المواد في الغلاف الجوي ضئيلة مقارنة بالمواد الأخرى المستنفدة لطبقة الأوزون. وشدد على أن هذه الغازات ليست مركبات جديدة، ولكنها اكتشفت حديثاً فقط في الغلاف الجوي، بما في ذلك عن طريق تحليل عينات الهواء التاريخية والهواء المحبوس داخل الثلج. وفيما يتعلق بالمصادر، قال إن مركب الكربون الكلوري فلوري -١١٢ ومركب الكربون الكلوري فلوري -١١٢ أ ربما كانت تستخدم كمواد كيميائية وسيطة لإنتاج فلوريد فاينل الإيثر، وكمذيبات لتنظيف المواد الإلكترونية؛ أما انبعاثات مركب الكربون الكلوري فلوري -١١٣ أ فرمما كانت مستعملة كمادة وسيطة لإنتاج مركب الكربون الهيدروفلوري -١٣٤ أ (HFC-134a) وكمادة وسيطة لإنتاج مبيدات الحشرات، كما أن مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري -١٣٣ أ كان يستخدم في إنتاج المنتجات الصيدلانية، وكان منتجاً وسيطاً في عملية إنتاج مركب الكربون الهيدروفلوري -١٣٤ أ. ويرد في الفرع واو من المرفق الثالث من هذا التقرير موجز للعرض الذي أعده مقدم العرض.

١٧٦- وفي سياق المناقشة التي تلت، أعرب العديد من الممثلين عن تقديرهم لفريق التقييم العلمي للمعلومات التي قدمها. وتساءل أحد الممثلين، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة من البلدان، عن غاز آخر، هو الهيدروفلوروأوليفين -٢٣٣ زد دي (HFO-1233zd). وقال ممثل الفريق إن قدرة هذا الغاز على استنفاد طبقة الأوزون هي قدرة منخفضة، ولكن يصعب بشدة حساساً لأن هذه المادة قصيرة العمر (نحو أربعين يوماً) وأنها ترتفع بسرعة أكبر في الغلاف الجوي في المناطق المدارية أكثر منها في خطوط العرض الوسطي، مما يعطيها قدرة أعلى على استنفاد طبقة الأوزون في المثال السابق. ورداً على تساؤل آخر بشأن إصلاح طبقة الأوزون، قال ممثل الفريق إن مستويات الأوزون على المستوى العالمي ينبغي أن تعود إلى قيمها السابقة التي كانت سائدة في عام ١٩٨٠ بحلول منتصف هذا القرن تقريباً، مع عودة الفجوة فوق القطب الشمالي إلى مستويات عام ١٩٨٠ بحلول عام ٢٠٦٠ أو ٢٠٧٠ تقريباً.

١٧٧- وأحاط الفريق العامل علماً بالمعلومات التي تم تقديمها.

جيم - الإطلاقات، ونواتج التحلل، وفرص خفض الإطلاقات

١٧٨- قدم ممثل الاتحاد الأوروبي ورقة غرفة اجتماع تشتمل على مشروع مقرر بشأن الإطلاقات، ونواتج التحلل وفرص خفض الإطلاقات. وقال إنه نظراً إلى القضايا المتعلقة باستخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الواردة في المجلد ١ من تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، والمداولات بشأن الانبعاثات التي سجلت حديثاً، فقد حان الأوان لبحث قطاع الإنتاج بصورة أوسع نطاقاً. وبالتالي فقد طلب مشروع المقرر إلى الأطراف التي لديها إنتاج لمواد مستنفدة لطبقة الأوزون، أو أي إنتاج تستخدم فيه مواد مستنفدة لطبقة الأوزون كمواد وسيطة أن تقدم معلومات عن كميات ومصادر الإطلاقات ونواتج التحلل المتوقعة إلى أفرقة التقييم لاستعراضها وتقييمها.

١٧٩- ورحب عدد من الممثلين بمشروع المقرر قائلين إنه يثير قضايا في وقتها المناسب تستحق المزيد من المناقشة. وقال عدد من الممثلين إن المسائل قيد البحث هي مسائل معقدة، ولذلك فهم يطلبون مناقشات غير رسمية بهدف فهم المسائل التي أدت إلى مشروع المقرر. وقرر الفريق العامل أن تتشاور الأطراف المعنية بشأن هذه المسألة في الاجتماع الحالي.

١٨٠- وبعد المشاورات غير الرسمية، أشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن الأطراف المعنية قد أجرت مناقشات واسعة النطاق لمشروع المقرر دون أن تصل إلى اتفاق. وقد رُوِيَ بصورة خاصة أن مشروع المقرر قد يتطلب التنقيح في ضوء التقرير التجميعي الذي سينشره كل من فريق تقييم الآثار البيئية وفريق التقييم العلمي كجزء من عملهما كل أربع سنوات في مجالي تقييم الآثار البيئية والتقييم العلمي قبل انعقاد الاجتماع السادس والعشرين للأطراف.

١٨١- واتفق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر بصيغته الواردة في المرفق الأول من هذا التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين للأطراف لمواصلة النظر فيه.

دال - التدابير الرامية إلى تيسير رصد الإتجار في مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ومواد الاستعاضة

١٨٢- قدم ممثل الاتحاد الأوروبي ورقة غرفة اجتماع تشتمل مشروع مقرر بشأن التدابير الرامية إلى تيسير رصد الإتجار في مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ومواد الاستعاضة. وقال إنه بينما يستمر خفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، فإن كميات كبيرة من المواد الكيميائية لا تزال متداولة في التجارة، وبصورة غير مشروعة في غالب الأحيان، كما أن عدم وجود رموز جمركية لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وبدائلها يجعل من الصعب رصد الإتجار غير المشروع ومراقبته. ويرمي مشروع المقرر إلى معالجة هذا الموقف بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية والاتفاقية الدولية المعنية بالنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها.

١٨٣- وقال العديد من الممثلين إنهم يرون مزايا للتدابير المقترحة في مشروع المقرر، وقدموا أمثلة من بلدانهم على المشكلات المتعلقة بالإتجار غير المشروع، ووضع بطاقات الوسم الخاطئة على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وبدائلها. ومع ذلك، قال بعض الممثلين إنه فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروكلورية فإن مشروع المقرر يعالج مسائل تتجاوز نطاق اختصاص بروتوكول مونتريال.

١٨٤- وقرر الفريق العامل إنشاء فريق اتصال ترأسه السيدة فيكا رودجرز (فيجي) والسيد بليز هوريسبيرغر (سويسرا) لإجراء المزيد من المناقشة بشأن هذه المسألة.

١٨٥- وبالتالي، أورد الرئيس المشارك لفريق الاتصال أن الفريق أحرز بعض التقدم، ولكنه لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء بشأن بعض المسائل.

١٨٦- وعلى ضوء المناقشة اتفق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر بصيغته الواردة في المرفق الأول من هذا التقرير إلى الاجتماع السادس والعشرين للأطراف لمواصلة النظر فيه.

ثاني عشر - اعتماد التقرير

١٨٧- تم اعتماد هذا التقرير في ظهيرة يوم الجمعة الموافق ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثائق UNEP/OzL.Pro.WG.1/34/L.1 و Add.1 وعُهد إلى أمانة الأوزون مهمة وضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

ثالث عشر - اختتام الاجتماع

١٨٨- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أُعلن اختتام الاجتماع الرابع والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال في الساعة السادسة مساءً من يوم الجمعة الموافق ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

مشاريع المقررات

اتفق الفريق العامل على إحالة مشاريع المقررات التالية للاجتماع السادس والعشرين للأطراف لإجراء المزيد من النظر فيها على أن يكون مفهوماً أنها لا تمثل نصاً متفقاً عليه، وهي خاضعة في مجملها للمزيد من التفاوض.

يقرر الاجتماع السادس والعشرون للأطراف ما يلي:

ألف - مشروع مقرر بشأن إعفاء الاستخدام الضروري لمركب الكلوروفلوروكربون - ١١٣ في التطبيقات الفضائية في الاتحاد الروسي

طلب مقدم من الاتحاد الروسي

إذا يلاحظ تقييم وتوصية فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، ولجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية التابعة له بشأن تعيين استخدام ضروري للكلوروفلوروكربون - ١١٣ في التطبيقات الفضائية في الاتحاد الروسي،

وإذا يلاحظ أيضاً أن الاتحاد الروسي يواصل بنجاح جهوده الرامية إلى استحداث مذيبيات بديلة في مجال صناعته الفضائية،

وإذا يلاحظ كذلك أن الاتحاد الروسي قد نجح في تخفيض الاستخدام والانبعاثات تمشياً مع الجدول الزمني للتكيف التقني الذي تم وضعه بالتعاون مع لجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية،

١ - يقرر الإذن بإنتاج واستهلاك الكلور وفلوروكربون - ١١٣ في الاتحاد الروسي للاستخدامات الضرورية في صناعته الفضائية بمقدار ٧٥ طناً مترياً في عام ٢٠١٥؛

٢ - يطلب من الاتحاد الروسي أن يستكشف بقدر أكبر إمكانية استيراد الكلور وفلوروكربون - ١١٣ لصناعته الفضائية من المخزونات المتاحة على الصعيد العالمي؛

٣ - يشجع الاتحاد الروسي على مواصلة جهوده الرامية إلى استحداث مذيبيات بديلة، واعتماد معدات ذات تصميم حديث، وإكمال مرحلة التخلص التدريجي من الكلوروفلوروكربون - ١١٣ بحلول عام ٢٠١٦؛

باء - مشروع مقرر بشأن إعفاء الاستخدام الضروري للاستخدامات المخبرية والتحليلية لعام ٢٠١٥

طلب مقدم من الصين

إذا يلاحظ مع الارتياح العمل الذي أنجزته فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ولجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية التابعة له،

وإذا يشير إلى المقرر ١٥/١١ الذي ألغت الأطراف بموجبه، في جملة أمور، استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في فحص وجود النفط، والشحم، وكل الهيدروكربونات النفطية في المياه من الإعفاء على الصعيد العالمي للاستخدامات المخبرية والتحليلية،

وإذا يشير أيضاً إلى المقرر ٦/٢٣ الذي أعفيت بموجبه حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من بروتوكول مونتريال من الحظر القائم بشأن استخدام رباعي

كلوريد الكربون في فحص وجود النفط، والشحم، وكل الهيدروكربونات النفطية في المياه بالنسبة لحالات فردية حيث اعتبرت هذه الأطراف أن هذا الاستخدام له ما يبرره، وهو المقرر الذي تم فيه توضيح أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي انحراف عن ذلك بعد التاريخ المذكور إلا وفقاً لإعفاء الاستخدام الضروري فيما يتعلق باستخدام رباعي كلوريد الكربون في فحص وجود النفط، والشحم، وكل الهيدروكربونات النفطية في المياه بعد عام ٢٠١٤،

وإذ يلاحظ أن أحد الأطراف قد أورد أنه يجد صعوبة في تنفيذ البدائل الموجودة لاستخدام رباعي كلوريد الكربون في فحص وجود النفط، والشحم، وكل الهيدروكربونات النفطية في المياه، ويدعي أنه يحتاج إلى المزيد من الوقت لتنقيح المعايير الوطنية وتعزيزها،

بإذن بمستوى الاستهلاك الضروري لعام ٢٠١٥ لتلبية الحاجة إلى الاستخدامات الضرورية لرباعي كلوريد الكربون لفحص وجود النفط، والشحم، وكل الهيدروكربونات النفطية في المياه على النحو المنصوص عليه في مرفق هذا المقرر؛

مرفق المقرر ٢٦/...

أذون استخدام رباعي كلوريد الكربون في الاستخدامات الضرورية لعام ٢٠١٥ لفحص وجود النفط، والشحم، وكل الهيدروكربونات النفطية في المياه
(بالطن المتر)

٢٠١٥	الطرف
[٩٠]	الصين

جيم - مشروع مقرر بشأن تعيينات الاستخدامات الضرورية للمواد الخاضعة للرقابة لعام ٢٠١٥

طلب مقدم الصين

وإذ يلاحظ مع التقدير، أن العمل الذي أنجزه فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ولجنة الخيارات التقنية الطبية التابعة له،

وإذ يضع في الاعتبار أنه وفقاً للمقرر ٢٥/٤، فإن استخدام مركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة غير مؤهل كاستخدام ضروري إذا توفرت من الناحية التقنية والاقتصادية بدائل، أو مواد استعاضة مجدية تكون مقبولة من الناحية البيئية والصحية،

وإذ يلاحظ استنتاج الفريق بأن البدائل المقبولة تقنياً لاستخدام مركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة موجودة بالنسبة لبعض الطرق العلاجية لمعالجة الربو ومرض الانسداد الرئوي المزمن،

وإذ يأخذ في الاعتبار تحليل وتوصيات الفريق بشأن إعفاءات الاستخدامات الضرورية للمواد الخاضعة للرقابة في صناعة أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة المستخدمة في حالات الربو، ومرض الانسداد الرئوي المزمن،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي بذلتها أطراف عديدة عاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من أجل تخفيض الاعتماد على مركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة كلما استحدثت البدائل لها، وحظيت بالقبول التنظيمي، ودخلت إلى الأسواق للبيع،

١ - يأذن بمستويات الاستخدام والاستهلاك الضرورية لمركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة لعام ٢٠١٥ لمعالجة الربو ومرض الانسداد الرئوي المزمن على النحو المنصوص عليه في مرفق هذا التقرير؛

٢ - يطلب إلى الأطراف المقدمة للتعيينات أن تقدم للجنة الخيارات التقنية الطبية المعلومات لتمكينها من تقييم تعيينات الاستخدامات الضرورية وفقاً للمعايير الواردة في المقرر ٢٥/٤ والمقررات اللاحقة ذات الصلة على النحو المحدد في الكتيب عن تعيينات الاستخدامات الضرورية؛

٣ - يشجع الأطراف المقدمة لإعفاءات استخدامات ضرورية في عام ٢٠١٥ النظر أولاً في الاستعانة بمصادر خارجية للحصول على مركبات الكربون الكلورية فلورية ذات النوعية الصيدلانية اللازمة للاستخدام في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة من المخزونات حيثما توفرت وتيسر الحصول عليها بشرط استخدام هذه المخزونات مع مراعاة الشروط التي وضعها اجتماع الأطراف في الفقرة ٢ من المقرر ٢٨/٧؛

٤ - يشجع الأطراف التي لديها مخزونات من مركبات الكربون الكلورية فلورية ذات النوعية الصيدلانية مع إمكانية توفرها للتصدير إلى الأطراف المقدمة لإعفاءات للاستخدامات الضرورية في عام ٢٠١٥ على أن تبلغ أمانة الأوزون بشأن الكميات المتوفرة، وأن توفر للأمانة التفاصيل عن نقطة اتصال بهذا الشأن بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

٥ - يطلب إلى الأمانة أن تنشر على موقعها على شبكة الإنترنت تفاصيل إمكانية توفر المخزونات المشار إليها في الفقرة ٤ من هذا المقرر؛

٦ - يتحلى الطرف المذكور في مرفق هذا المقرر بالمرونة الكاملة فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية للحصول على مركبات الكربون الكلورية فلورية ذات النوعية الصيدلانية اللازمة للاستخدام في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة على النحو الذي أذنت به الفقرة ١ من هذا المقرر عن طريق الاستيراد من المنتجين المحليين، أو من المخزونات الموجودة؛

٧ - يطلب إلى الأطراف مراعاة اللوائح الداخلية المتعلقة بحظر عرض، أو بيع المنتجات الجديدة لمركبات الكربون الكلورية فلورية المستخدمة في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة حتى ولو تم اعتماد هذه المنتجات؛

٨ - يشجع الأطراف على تعجيل تنفيذ عمليات تسجيل المنتجات المستخدمة في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة للإسراع في الانتقال إلى مرحلة استخدام البدائل الخالية من مركبات الكربون الكلورية فلورية؛

مرفق المقرر ٢٦/...]

أذون الاستخدامات الضرورية لعام ٢٠١٥ لمركبات الكربون الكلورية فلورية المستخدمة في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة

(بالطن المتري)

٢٠١٥	الطرف
١٨٢،٦١	الصين

دال - مشروع مقرر بشأن الاستخدامات المختبرية والتحليلية

طلب مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية

إذ يشير إلى مقرريه ١١/٧ و ٦/٢١ اللذين طلب فيهما إلى كل الأطراف أن تحت منظماتها المسؤولة عن وضع المعايير الوطنية على تحديد واستعراض معاييرها للإجراءات المختبرية والتحليلية التي تخول استخدام المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال من أجل اعتماد، كلما أمكن، المنتجات والعمليات المختبرية والتحليلية التي لا تستخدم هذه المواد الخاضعة للرقابة،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرراته ١١/٧، ١٥/١١، و ١٥/١٨ و ١٨/١٩ التي ألغى بموجبها اجتماع الأطراف استخدامات معينة من الإعفاءات العالمية للاستخدامات المختبرية والتحليلية،

١ - يقرر تمديد إعفاء الاستخدامات المختبرية والتحليلية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً للشروط المنصوص عليها في المرفق الثاني من تقرير الاجتماع السادس للأطراف، والمقررات ٨/١٥، و ١٦/١٦، و ١٥/١٨ بالنسبة للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال في كل المرفقات والمجموعات بإستثناء المجموعة الأولى من المرفق جيم؛

٢ - يطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يقدم تقريراً في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ عن استحداث وتوفير الإجراءات المختبرية والتحليلية التي يمكن إجراؤها دون استخدام المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال؛

هاء - مشروع مقرر بشأن توفر الهالونات المستعادة، أو المعاد تدويرها، أو المستخلصة

طلب مقدم من أستراليا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية

إذ يدرك أن الإنتاج العالمي للهالونات للاستخدامات الخاضعة للرقابة قد تم إلغاؤه في عام ٢٠٠٩، ومع ذلك هناك بعض الاستخدامات المتبقية، وبصفة خاصة في مجال الطيران المدني، التي لا تزال تعتمد على مخزونات للهالونات المستعادة، أو المعاد تدويرها، أو المستخلصة لأغراض السلامة من الحرائق،

وإذ يلاحظ أنه رغم الجهود الرامية إلى تقييم مدى توفر مخزونات الهالونات المستعادة، أو المعاد تدويرها، أو المستخلصة التي يمكن الحصول عليها، لا يزال هناك عدم يقين بشأن كمية الهالونات المستعادة، أو المعاد تدويرها، أو المستخلصة التي يمكن الحصول عليها لمواصلة استخدامها، كما هو الحال في مجال الطيران المدني،

وإذ يشير إلى حظر المنظمة البحرية الدولية في عام ١٩٩٢ لاستخدام الهالونات في السفن الجديدة،
وإذ يلاحظ أن السفن التي تستخدم الهالونات ما برحت تُسحب من الخدمة في الوقت الحالي،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري الجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي ٣٧ ألف-٩ و ٣٨ ألف-٩ اللذين أقرت فيهما عن الحاجة الماسة لمواصلة استحداث وتنفيذ استخدام بدائل للهالونات في قطاع الطيران المدني، ودعت الدوائر الصناعية إلى استخدام بدائل في نظم إطفاء الحرائق في دورات المياه في الطائرات الحديثة التصميم والإنتاج بعد عام ٢٠١١، وفي مطافئ الحرائق اليدوية في هذه الطائرات بعد عام ٢٠١٦، وفي المحركات، ونظم الإطفاء في الوحدات الإضافية لتوليد الطاقة المستخدمة في الطائرات المصممة حديثاً بعد عام ٢٠١٤، وفي مخازن البضائع في الطائرات الحديثة في موعد تحدده الجمعية العمومية في عام ٢٠١٦،

وإذ يلاحظ أن واردات وصادرات الهالونات المستعادة، أو المعاد تدويرها، أو المستخلصة مسموح بها بموجب بروتوكول مونتريال، وأن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وجد أنه قد لا يكون من المحتمل أن يتوافق توزيع مخزونات الهالونات المستعادة، أو المعاد تدويرها، أو المستخلصة في الوقت الحالي مع الاحتياجات المتوقعة من هذه المخزونات،

وإذ يشير إلى الفقرة ٣ من المقرر ٧/٢١ بشأن واردات وصادرات الهالونات المستعادة، أو المعاد تدويرها، أو المستخلصة،

وإذ يأخذ في الاعتبار التقرير المرحلي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي الذي قدم للأطراف قبل الاجتماع الرابع والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، بما في ذلك المعلومات عن البدائل،

١ - يشجع الأطراف على التواصل، عن طريق مسؤولي الأوزون الوطنيين لديها، مع سلطاتها الوطنية للطيران المدني للتوصل إلى فهم للكيفية التي يتم بها استعادة الهالونات، أو إعادة تدويرها، أو استخلاصها لتلبية معايير النقاء لاستخدام الطيران لتزويد شركات النقل الجوي لتلبية احتياجات الطيران المدني الجارية، وبشأن أي إجراءات وطنية يجري اتخاذها للتسهيل بعملية الاستعاضة عن الهالونات في استخدامات الطيران المدني على النحو الذي دعت إليه الجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي في قرارها ٣٧ ألف-٩ و ٣٨ ألف-٩؛

٢ - يشجع الأطراف أيضاً على تقديم المعلومات وفقاً للفقرة ١ من هذا المقرر إلى أمانة الأوزون بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

٣ - يدعو الأطراف إلى إعادة تقييم أي قيود وطنية مفروضة على الاستيراد والتصدير بخلاف متطلبات الترخيص بغية تيسير استيراد وتصدير الهالونات المستعادة والمعاد تدويرها والمستخلصة، وإدارة مخزونات هذه الهالونات بهدف تمكين جميع الأطراف من تلبية الاحتياجات المتبقية وفقاً للنظم المحلية، حتى مع انتقال الأطراف إلى استخدام بدائل الهالونات؛

٤ - يطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عن طريق لجنة التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي التابعة له:

(أ) أن يستمر في التواصل مع منظمة الطيران المدني الدولي لتسهيل الانتقال إلى مرحلة استخدام بدائل الهالونات، وأن يتصل بالمنظمة البحرية الدولية لتقدير كمية ونقاء الهالون-١٢١١ والهالون-١٣٠١

المتاحة من تفكيك السفن، وأن يبلغ الأطراف بشأن المعلومات عن المخزونات العالمية من الهالونات المستعادة في تقريره المرحلي لعام ٢٠١٥؛

(ب) أن يقدم تقريراً عن البدائل الموجودة والناشئة للهالونات، بما في ذلك المعلومات عن خصائصها ومعدل اعتمادها، وخصوصاً لاستخدامات الطيران؛

٥ - أن يطلب إلى أمانة الأوزون أن تقدم تقريراً إلى الأطراف، قبل الاجتماع السادس والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، بأي معلومات تقدمها الأطراف وفقاً للفقرة ١؛

واو - مشروع مقرر بشأن الإطلاقات، ونواتج التحلل، وفرص خفض الإطلاقات

طلب مقدم من الاتحاد الأوروبي

إذ يضع في الاعتبار الالتزامات بضمان تطبيق التدابير الرقابية بموجب المادة ٢ دال من بروتوكول مونتريال بشأن إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون،

وإذ يعرب مجدداً عن قلقه إزاء الفرق الكبير بين الانبعاثات المبلغ عنها والتركيزات الملحوظة في الغلاف الجوي، مما يشير إلى أنّ كميات انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الناجمة عن إنتاج المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وإنتاج المواد الكيميائية الأخرى المبلغ بشأنها أقل بكثير من الكميات الحقيقية، وأن تقديراتها أقل بكثير من الواقع،

وإذ يشير إلى المقرر ١٨/١٠، بشأن مصادر انبعاثات رابع كلوريد الكربون والفرص المتاحة لتخفيضها،

وإذ يشجع على تقديم التقارير الصادرة من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، وفريق التقييم العلمي، وفريق تقييم الآثار البيئية التي توفر معلومات متسقة ومتناسكة، وتقدم المشورة بشأن التكنولوجيا، والعلوم، والآثار البيئية، والسلامة المرتبطة بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وبدائل هذه المواد،

وإذ يرغب في تخفيض الانبعاثات والإطلاقات إلى مستويات التركيز الأساسية،

١ - يطلب إلى الأطراف التي يوجد لديها أي إنتاج للمواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك الإنتاج المشترك أو الثانوي، أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تستعرض كميات ومصادر الإطلاقات ومنتجات التحلل المتوقعة؛

(ب) أن تزود أفرقة التقييم في موعد أقصاه [١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦]، عن طريق أمانة الأوزون، بالمعلومات المشار إليها في الفقرة ١ (أ) من هذا المقرر، التي ينبغي أن تتضمن معلومات عن الطاقة الإنتاجية، والتكنولوجيا المستخدمة للتحكم في الإطلاقات، وأساليب القياس والرصد المستخدمة، والممارسات الإدارية القائمة؛

٢ - يطلب إلى الأطراف التي يوجد لديها أي إنتاج لمواد غير مستنفدة لطبقة الأوزون تُستخدم فيه مواد مستنفدة لطبقة الأوزون كمواد وسيطة أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تستعرض مسارات الإنتاج ذات الصلة، وكمية ومصادر إطلاق المواد المهلجنة، ومنتجات التحلل المتوقعة؛

(ب) أن تزود أفرقة التقييم في موعد أقصاه [١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦]، عن طريق أمانة الأوزون، بالمعلومات المشار إليها في الفقرة ٢ (أ) من هذا المقرر، والمعلومات عن أفضل التقنيات المتوفرة المستخدمة لخفض الانبعاثات، فضلاً عن طرق القياس والرصد المستخدمة، والممارسات الإدارية القائمة؛

٣ - يطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن ينظر، في إطار التقييم الذي سيجريه [في عام ٢٠١٦]، في بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في الاستخدامات المعفاة، مثل عوامل التصنيع، والمواد الوسيطة، وأن يبحث أيضاً في البدائل الأخرى، بما فيها البدائل غير التقليدية للمنتجات التي تُصنع باستخدام عوامل التصنيع والمواد الوسيطة المستنفدة لطبقة الأوزون، وأن يقدم تقييماً للجدوى التقنية والاقتصادية لخفض أو إلغاء هذه الاستخدامات، وما يتصل بها من إطلاقات؛

٤ - يطلب إلى أفرقة التقييم الثلاثة أن تقوم معاً بمضاهاة المعلومات المتعلقة بالإطلاقات، ومنتجات التحلل، وأن تقترح أساليب وممارسات جيدة لرصدها، مع ملاحظة أن الأفرقة ينبغي أن تستعرض الفرق الكبير بين الانبعاثات المبلغ عنها وتلك المستنبطة من قياسات الغلاف الجوي، وأن تقدم، مع مراعاة الكميات المنبعثة من الكميات المخزونة، توضيحاً يبرز الاتساق فيما بينها لآثار الانبعاثات، والإطلاقات، ومنتجات التحلل على صحة الإنسان وعلى النظم الإيكولوجية؛

٥ - يطلب إلى أفرقة التقييم الثلاثة أن تنسق النتائج التي تتوصل إليها وتبلغ بشأنها في تقرير تجمعي يأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة من الأطراف وفقاً للفقرتين ١ و ٢ من هذا المقرر، ونتائج الدراسة التي أُعدت وفقاً للفقرة ٣ من هذا المقرر، وأن تقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الاجتماع [الثامن والعشرين] للأطراف [في عام ٢٠١٦].

زاي - مشروع مقرر بشأن التدابير الرامية إلى تيسير رصد الإنتاج في مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية و مواد الاستعاضة

طلب مقدم من الاتحاد الأوروبي

إذ يشير إلى المقررات ٢٢/٩ و ١٨/١٠ و ٢٦/١١ لاجتماع الأطراف بشأن الرموز الجمركية المتعلقة بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والتعاون بين أمانة الأوزون ومنظمة الجمارك العالمية في هذا الصدد،

وإذ يشير أيضاً إلى مقررات اجتماع الأطراف التي ترمي إلى منع الإنتاج غير المشروع في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وخاصة المقررات ٧/١٤، ٣٣/١٦، و ١٦/١٧، و ١٨/١٨ و ١٢/١٩،

وإذ يلاحظ أنه على الرغم من القيود المفروضة على استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بموجب أحكام بروتوكول مونتريال، لا يزال هناك أكثر من ١ مليون طن من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية متداولة في التجارة العالمية، وأن الإنتاج غير المشروع في مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية قد يؤدي إلى الإخلال بعملية التخلص التدريجي من استخدام هذه المواد،

وإذ يلاحظ أنه في إطار التجارة الدولية، يستعاض عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ب مواد بديلة تشمل مركبات الكربون الهيدروفلورية، وأنه من المتوقع أن تزداد كميات مركبات الكربون الهيدروفلورية المتداولة عالمياً،

وإذ يدرك أن الطريقة الرئيسية التي يستخدمها المهربون في إخفاء الطبيعة الفعلية لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية المتداولة في التجارة الدولية هو الإعلان المخادع عنها، ووضع بطاقة وسم تشير إلى أحد

مركبات الكربون الهيدروفلورية التي هي بدائل لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وإن كانت لا تخضع للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، وبخاصة مركب الكربون الهيدروفلوري-1134 باستخدام ترميز النظام الحالي المنسق لتوصيف السلع الأساسية لترميز هذه المواد، والذي لا يُعنى بصفة محددة بمركب الكربون الهيدروفلوري وإنما يشمل بعض المواد الكيميائية الأخرى المستنفدة لطبقة الأوزون، مما يجعل من الصعب على السلطات الجمركية أن تتعرف على الطبيعة غير المشروعة للصادرات أو الواردات ذات الصلة،

وإذ يضع في الاعتبار أهمية التصنيف المخصص للسلع لمنع الإتجار غير المشروع ولتحقيق التأثير الإيجابي فيما يتعلق بالنظام الجديد الموحد لتصنيف مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الذي اعتمده منظمة الجمارك العالمية، والذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2012، والنظام الجديد لتنسيق تصنيف المراتج التي تحتوي على مواد من بينها مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، ومركبات الكربون الهيدروفلورية، أو المواد الكيميائية المتعددة الفلور اللذين دخلا حيز النفاذ في وقت سابق،

وإذ يضع في الاعتبار أيضاً أن قواعد منظمة الجمارك العالمية تشترط على أي تطبيق لتعديل نظام تنسيق التصنيف هذا أن يتم قبل بضع سنوات،

١ - يطلب إلى أمانة الأوزون إجراء الاتصال بمنظمة الجمارك العالمية بشأن إمكانية تصميم رموز فردية للنظام المنسق لوصف السلع بالنسبة لمعظم مواد الاستعاضة عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، ومركبات الكربون الكلورية فلورية (باستثناء مركبات الكربون الهيدروفلوري) الأكثر تداولاً في التجارة، المصنفة في إطار النظام المنسق تحت الرمز 2903.39، وذلك لتوضيح أهمية وجود تصنيف جمركي مخصص لهذه المواد يكون الهدف الوحيد منه منع الإتجار غير المشروع في مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ومركبات الكربون الكلورية فلورية، وإبلاغ جميع الأطراف بشأن نتائج هذه المشاورات في أسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز تاريخ انعقاد الاجتماع الخامس والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية المقرر عقده في 2015؛

٢ - يشجع الأطراف التي هي أطراف متعاقدة في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالنظام المنسق لوصف السلع وترميزها بأن تنظر، في أول فرصة تسنح لها، في مسألة الطلب إلى منظمة الجمارك العالمية تصنيف جمركي مخصص لمواد الاستعاضة المشار إليها في الفقرة ١ من هذا المقرر؛

٣ - يشجع [يطلب] إلى الأطراف التي هي أطراف متعاقدة في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها [والتي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك] أن تنظر، في إنشاء رموز جمركية [وطنية] [مستوى الأرقام الثمانية] لمواد الاستعاضة المشار إليها في الفقرة ١ من هذا المقرر لإدراجها في نظمها الخاصة لتصنيف الجمركي كإجراء مؤقت [إلى حين استحداث رموز النظام المنسق] المشار إليها في الفقرة ١].

مذكرة تفسيرية

يجري حالياً تصنيف جميع مركبات الكربون الهيدروفلورية طبقاً للنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها تحت الرمز ٢٩٠٣،٣٩ الذي يشمل أيضاً المركبات المهلجنة. ولذلك، فإن موظفي الجمارك لا يمكنهم التحديد، على أساس الرمز الجمركي، ما إذا كانت المادة المتداولة تجارياً هي مركب كربون هيدروفلوري معين أم لا، كما لا يستطيعون الحكم بما إذا كانت هذه المادة هي مركب كربون هيدروفلوري، أو مركب مُهلجن آخر مُصنّف تحت نفس رمز النظام المنسق. وهذا يُيسر الإتجار غير الشرعي في مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي يتم تداولها في الوقت الحالي في أغلب الأحيان بطريقة إعلان جمركي مخادع عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية على أنها مركبات كربون هيدروفلورية، (عادة مركب الكربون الهيدروفلوري -١٣٤أ، ولكن تستخدم أيضاً أسماء بعض مركبات الكربون الهيدروفلورية الأخرى مثل مركب الكربون الهيدروفلوري -١٥٢أ، أو مركب الكربون الهيدروفلوري -٣٢). ومن شأن استحداث رموز النظام المنسق الفردية لمعظم مركبات الكربون الهيدروفلورية الأكثر تداولاً في التجارة (مثل مركب الكربون الهيدروفلوري -١٣٤أ، ومركب الكربون الهيدروفلوري -٣٢، ومركب الكربون الهيدروفلوري -٢٣، ومركب الكربون الهيدروفلوري -١٥٢أ، ومركب الكربون الهيدروفلوري -٢٢٧ هـ أ) أن يساعد سلطات الجمارك على إجراء عمليات فحص أكثر استهدافاً بشأن الإعلانات الجمركية من أجل اكتشاف أي خداع ممكن، وأي وضع للعلامات المضللة.

علاوة على ذلك، فمن شأن التمييز الأكثر وضوحاً بين مركبات الكربون الهيدروفلورية والمواد الكيميائية المتعددة الفلور، والمواد المفلورة الأخرى أن يُيسر رصد الانتقال من مرحلة استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى مرحلة استخدام المواد البديلة على نحو يساعد على استخدام إحصاءات الجمارك لهذا الغرض.

ويمكن اقتراح التصنيف المنسق الجديد المحتمل التالي لمركبات الكربون الهيدروفلورية (هيكل الجزء من النظام المنسق الذي تُصنّف وفقاً له حالياً مركبات الكربون الهيدروفلورية مُدرج أيضاً للمقارنة)، رغم أنه من الواضح أن القرار النهائي في هذه المسألة ينبغي أن تتخذه لجنة استعراض النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها.

الهيكل الحالي للفرع المعنون "المشتقات المفلورة، المبرومة أو المأيذنة للهيدروكربونات اللاحقية" التابعة للقسم الفرعي للنظام المنسق لوصف السلع وترميزها ٢٩٣٠

الرمز في النظام المنسق	اسم المركب	التعليقات
	المشتقات المفلورة، المبرومة، والمعالجة بالأبويدين من الهيدروكربونات اللاحقية	
٢٩٠٣،٣١	-- ثاني بروميد الإيثيلين (المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (١-٢) - ثاني بروميد الإيثان)	-
٢٩٠٣،٣٩	أخرى	ومن ضمن ما تشمل مركبات الكربون الهيدروفلورية ومركبات الكربون البيروفلورية

الهيكل المقترح للقسم المعنون "المشتقات المفلورة، المبرومة، والمعالجة بالأبويدين من الهيدروكربونات اللاحقية" من القسم الفرعي ٢٩٠٣ من النظام المنسق

الرمز في النظام المنسق	اسم المركب	التعليقات
الرمز في النظام المنسق	المركب (الاسم)	المركب (المختصر العام أو الوصف)
		المشتقات المفلورة، والمبرومة، والمعالجة بالأيودين من الهيدروكربونات اللاحلقة
٢٩٠٣،٣١	-- ثاني بروميد الإيثيلين (المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (١-٢) - ثاني بروميد الإيثان)	-
٢٩٠٣،٣٢	-- ثنائي فلورو الميثان	مركب الكربون الهيدروفلوري -٣٢
٢٩٠٣،٣٣	-- ثلاثي فلورو الميثان، وكلورو خماسي فلورو الايثان، و١،١،١ - ثلاثي كلورو الميثان	مركب الكربون الهيدروفلوري -٢٣، ومركب الكربون الهيدروفلوري - ١٢٥، ومركب الكربون الهيدروفلوري - ١٤٣ أ
٢٩٠٣،٣٤	-- ١،١ - كلور ثنائي الفلورو الإيثان	مركب الكربون الهيدروفلوري - ١٥٢ أ
٢٩٠٣،٣٥	-- ١،١،١،١ - ٢ - ثنائي كلورو رباعي فلورو الايثان	مركب الكربون الهيدروفلوري - ١٣٤ أ
٢٩٠٣،٣٦	-- مركبات البروبان الخماسية الفلور، ومركبات البروبان السداسية الفلور، ومركبات البروبان السباعية الفلور	وتشمل مركبات الكربون الهيدروفلوري - ٢٢٧ ه أ، و ٢٣٦ ج ب، و ٢٣٦ ه أ، و ٢٣٦ و أ، و ٢٤٥ ج أ، و ٢٤٥ و أ
٢٩٠٣،٣٧	-- مشتقات مفلورة أخرى للهيدروكربونات اللاحلقة	-- مركبات الكربون الهيدروفلورية الأخرى
٢٩٠٣،٣٨	-- مشتقات مفلورة أخرى للهيدروكربونات اللاحلقة	كل المواد الكيميائية المتعددة الفلور
٢٩٠٣،٣٩	-- مواد أخرى	المشتقات المفلورة، والمبرومة، والمعالجة بالأيودين من الهيدروكربونات اللاحلقة

مع مراعاة حقيقة أن لجنة الاستعراض التابعة للنظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها لا تجتمع سوى مرتين كل سنة، وعادة ما تعقد العديد من الجلسات للاتفاق على الشكل النهائي لتعديل المقترح، وأن الإجراء الخاص بموافقة الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها ومنظمة الجمارك العالمية على أي تعديل هو إجراء معقد، ويتطلب بصفة خاصة إبلاغ كل الأطراف في النظام المنسق بأي تعديل تكون منظمة الجمارك العالمية قد وافقت عليه قبل الأول من نيسان/أبريل من أي سنة، لا يصبح أي تعديل ساري المفعول إلا اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير من العام الثاني لتاريخ الإشعار. فإذا جاء الإشعار عقب الأول من نيسان/أبريل، يجوز أن يصبح التعديل ساري المفعول في ١ كانون الثاني/يناير من العام الثالث من تاريخ الإشعار، رغم فوات الأوان لسريان مفعول التعديل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وينبغي أن تبدأ التحضيرات للحولة المقبلة في أقرب وقت ممكن.

وكتدبير انتقالي، ينبغي لأي تعديل على رموز النظام المنسق لكي يصبح ساري المفعول أن تستخدم الأطراف الرموز ذات الثمانية أرقام في نظم التصنيف الجمركي الخاصة بها من أجل تحديد أكثر مركبات الكربون الهيدروفلورية صلة بها، ويفضل استخدام نفس الفئات لتيسير مراجعة ومضاهاة البيانات التي يتم جمعها فيما بين الأطراف.

موجز مقترحات من أجل صياغتها في التقرير الإضافي للفريق العامل التابع لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي^(أ)

اتفق الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الرابعة والثلاثين على:

١ - أن يطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عند عرض تقريره الإضافي للاجتماع السادس والعشرين للأطراف ما يلي:

(أ) أن يضيف المزيد من الأجزاء السردية والإيضاحات لفصول دراسة تحديد الموارد تشير إلى الاستهلاك والسيناريوهات الواردة في الحالتين ١ و ٢؛

(ب) أن يسلط الضوء بقدر أكبر من الوضوح على السيناريو الذي يقسم التمويل بالنسبة للهدف المحدد في عام ٢٠٢٠ والمطبق على استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بالتساوي على تجدييدات الموارد لفترةتي الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠٢٠ على النحو المحدد في الفقرة ٢ (د) من المقرر ٨/٢٥.

٢ - وأن يطلب أيضاً من الفريق استكمال كل متطلبات التمويل على النحو المبين في تقريره لشهر آذار/مايو ٢٠١٤ مع مراعاة ما يلي:

(أ) الاختلافات بين سيناريو الحالة ١ والحالة ٢ من الناحية البيئية على اعتبار أن التخلص التدريجي من كميات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (وما يقابلها من قدرات على استنفاد طبقة الأوزون) سيتحقق وفقاً للحالتين ١ و ٢ فيما يتعلق بالالتزامات بالتخفيض بنسبة ١٠ و ٣٥ في المائة، مع مراعاة ما تحقق من تخلف تدريجي في فترة التجديد ٢٠١٢-٢٠١٤؛

(ب) على أساس التجربة بشأن مركبات الكربون الكلورية فلورية، ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية حتى هذا التاريخ، فإن نسبة معينة من التخلص التدريجي لتلبية الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠ قد تتحقق في المؤسسات غير المؤهلة، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، والشركات التي أنشئت بعد تاريخ التوقف لعام ٢٠٠٧؛

(ج) خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية المبرمة بين اللجنة التنفيذية والأطراف العاملة بموجب المادة ٥، وحساب القيمة الكلية لشرائح المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية التي ستمول من مبالغ فترتي الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠٢٠ وتخفيضات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ذات الصلة؛

(د) التوزيع بين أنشطة قطاعات مراكز الأنشطة الإقليمية وقطاع الرغويات بنسبة ٤٠ إلى ٦٠ مقارنة بنسبة ٥٠ إلى ٥٠، مع مراعاة الظروف الوطنية للبلدان العاملة بموجب المادة ٥، ومراعاة الاحتياجات الخاصة لتحويل استخدامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك مختلف تكاليف فعالية الكلفة للبدائل؛

(أ) يقدم نص هذا الموجز بصورته المقدمة بدون تحرير رسمي.

(هـ) تصنيف قيم فعالية التكلفة المقدمة لقطاع التبريد وتكييف الهواء على النحو التالي: '١' صناعة مكيفات الهواء؛ '٢' صناعة التبريد التجاري؛ '٣' صيانة أجهزة التبريد وتقديم الكميات لكل مركب من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ينبغي التخلص من استخدامه تدريجياً في كل قطاع وفقاً لكل حالة؛

(و) تقدم المزيد من التفاصيل بشأن الاحتياجات الخاصة لقطاع الخدمات، وأنشطة بناء القدرات في المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي وفقاً للفقرة (هـ٢) من المقرر ٨/٢٥، وبصفة خاصة بالنسبة للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض للغاية، مع مراعاة أهمية قطاع الخدمات لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، وبدء الاستخدام التدريجي للتكنولوجيات غير الضارة بالبيئة في أنشطة قطاعات مراكز الأنشطة الإقليمية بالنسبة للبلدان العاملة بموجب المادة ٥، وبصفة خاصة الأنشطة المشار إليها في المقرر ٤١/٧٢؛

(ز) الافتراضات الإضافية لسيناريوهات المدفوعات التي تبرز قدرأ أقل من التخصيص المبكر للموارد. وبذلك ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار الآثار على مشاريع البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض للغاية؛

(ح) المزيد من التحليل للوضع في السيناريوهات الواردة في الحالة ١ والحالة ٢، وبصفة خاصة البيانات التي تقدمها الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ التي طلبت التمويل للمرحلة الثانية، وتقديرات متوسط مستوى التخفيض الذي تحقق، ومستوى التمويل الذي تم دفعه بالفعل؛

(ط) المشاريع التي تم فيها تطبيق التكنولوجيات المنخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي والتي أفضت إلى زيادة في تكاليف المشاريع، وتقدير متوسط زيادة الاحتياجات التمويلية التي تبرز تكاليف المشاريع المؤهلة لتحويل الاستخدام؛

(ي) التكاليف المرتبطة بتحويل الاستخدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي، مع مراعاة الدروس المستفادة على نطاق جميع المشاريع المعتمدة التي تستخدم تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك مشاريع النظم المنزلية، فضلاً عن تحويل الاستخدام على نطاق المؤسسات الكبيرة؛

(ك) التغييرات في أرقام فعالية التكلفة وما يترتب عليها من آثار على الفترات الثلاث القادمة لتحديد الموارد.

٣ - أن يطلب من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، كعنصر منفصل، ووفقاً للفقرة ٣ من المقرر ٨/٢٥، ما يلي:

(أ) أن يدرج تقديراً للتمويل المطلوب لإجراء دراسات استقصائية للبدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتمويل إعداد المشاريع، مع مراعاة توفر التكنولوجيات الآمنة، وغير الضارة بالبيئة، والمجربة تقنياً، وذات الجدوى الاقتصادية؛

(ب) أن ينظر في تخصيص التمويل المطلوب لهذا العنصر المنفصل وفقاً لجدول زمنية مختلفة؛

(ج) أن يحسب كميات البدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تم تفادي استخدامها بمعادل ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفترات المقبلة ذات الصلة

لتحديد الموارد في الحالتين ١ و ٢ بافتراض عتبة معينة للبدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وأن يحسب الفعالية من حيث التكاليف بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية لكل طن من ثاني أكسيد الكربون؛

(د) أن يُقدر الكميات التي ينبغي تخفيض استخدامها تدريجياً في قطاع الإنتاج، والأرصدة ذات الصلة بالنسبة لهذا القطاع؛

(هـ) أن يُقدر التحسينات في فعالية التكاليف بمرور الوقت، بما في ذلك تقدير نفاذ التكنولوجيات غير التقليدية إلى الأسواق.

٤ - ينبغي أن يقدر فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، كعنصر منفصل، تمويل قطاع الإنتاج في حالة وجود وعدم وجود المصانع الدائمة الإنتاج.

موجزات العروض التي قدمها أعضاء أفرقة التقييم ولجان الخيارات التقنية

ألف - عرض للتقرير المرحلي لعام ٢٠١٤ لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي (البند ٣ من جدول الأعمال)

١- عرض السيد كيشي أوهنيشي، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية، الاستخدام المستمر للمواد الوسيطة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في عام ٢٠١٢، إذ بلغ مجموع الكمية ١,١ ميغاطن، أي بزيادة بلغت نسبتها ٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١، وقدم استعراضاً عاماً موجزاً للوضع فيما يتعلق باستخدامات عوامل التصنيع، ومعلومات مستكملة عن بروميد البروبيل - ن، تبين قيمة حد العتبة التي خفضها المؤتمر الأمريكي لأخصائيي الصحة الصناعية الحكوميين في عام ٢٠١٤ من ١٠ إلى ٠,١ جزء في المليون.

٢- وأورد السيد ميغيل كينيثرو، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للرغاوي، أن المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بالنسبة للأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ (الأطراف العاملة بموجب المادة ٥) أن التركيز الأول الأسوأ ركز بقدر كبير على مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - ١٤١ اب في عدد من قطاعات الرغاوي. ولوحظ نمو سريع في طاقة إنتاج رغوة البوليستيرين المبتق في العديد من أجزاء المناطق الآسيوية. ونظراً إلى جدولة العديد من حالات التحول من استخدام البوليستيرين المبتق في المراحل اللاحقة من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، كان هناك قلق بأنه ربما يتم المساس بمساهمة الرغوة في تحقيق الأهداف الواردة في المقرر ٦/١٩. وهناك عامل إضافي وهو أن عدداً من القرارات الاستثمارية تملكها الشركات المتعددة الجنسيات. وهناك تطورات إيجابية تحدث فيما يتعلق بالبدائل الجديدة التي لا تتجاوز قدرتها على استنفاد طبقة الأوزون الصفر، وذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي، فعامل النفخ الغازي (HFO-1233zd(E) متاح عالمياً، وقد ركز اثنان من المنتجين على جزئيات مركب HFO-1233zd(E)، وقد دخلت هذه المادة بالفعل حيز التنفيذ بالنسبة لأحد هذين المنتجين، كما أصبح مركب HFO-1336mzz(Z)، وهو عامل نفخ سائل جديد، متاحاً بكميات قليلة، ولكن من المتوقع أن يكون متاحاً بكميات تجارية بحلول عام ٢٠١٦.

٣- وأورد السيد دانيال فيردونك، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للهالونات، أن صناعة الطيران المدني قد أنشأت مجموعة استشارية لتحديد مادة واحدة يستعاض بها عن الهالون في أغلفة محركات الطائرات. ولا تزال المجموعة الاستشارية في مرحلة متقدمة من وضعها. وبالنسبة لمخازن البضائع، أنشأ مجلس التنسيق الدولي لرابطات الصناعات الفضائية الجوية فريقاً عاملاً لتحديد تاريخ يمكن أن يبدأ فيه استخدام بدائل الهالونات في مخازن البضائع في تصميمات الطائرات الجديدة. وأنشئ الفريق العامل استجابة لطلب منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكافو) في اجتماعات جمعيتها العمومية التي انعقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتحديد هذا التاريخ في الاجتماعات المقبلة للجمعية العمومية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٤- وترى لجنة الخيارات التقنية للهالونات أن هناك أدلة على تناقص كميات الهالونات المتوفرة، وهو أمر لا ينبغي أن يثير الدهشة، نظراً إلى أن إنتاج واستهلاك الهالونات قد توقف في الأطراف غير العاملة بموجب

المادة ٥ في نهاية عام ١٩٩٣، وفي البلدان العاملة بموجب المادة ٥ في نهاية عام ٢٠٠٩. وتشعر لجنة الخيارات التقنية للهالونات بقلق شديد لأن العديد من المستعملين كانوا يعتمدون على الواردات من الهالونات بالنسبة لمعظم استخداماتهم الهامة، مثل الطيران المدني والطيران العسكري. ويواجه العديد من هؤلاء المستعملين الصعوبات في الحصول على كميات كافية من الهالونات، مما قد تنجم عنه عواقب وخيمة. فعلى سبيل المثال، تتطلب قواعد الطيران المدني الدولي نظم حماية من الحرائق تعمل بكامل طاقتها قبل إقلاع الطائرة. فإذا لم تتوفر الهالونات لهذه النظم، يجب عدم السماح للطائرة بالإقلاع. ويمكن أن يؤدي انقطاع الإمداد بقدر كبير إلى آثار خطيرة على الطيران المدني. وقد ترغب الأطراف في إعادة بحث النهج الاستراتيجي العالمي الخاص بإدارة مصرف الهالونات الذي يمكن أن يشمل وضع مواد وبرامج مستكملة للتدريب وزيادة الوعي للنظر في شروط الاستيراد والتصدير، والمسائل المتعلقة بالنقاء وغيرها من المسائل المتعلقة بإدارة مصرف الهالونات.

٥- وأورد السيد روبرتو بيكسوتو، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية، أن تطوير وتقييم العديد من المبردات أو المزائج الجديدة لا يزال جارياً، وأن بعضها يتسم بتركيبية مكشوفة وهو في مرحلة تشارف مرحلة التسويق وقد أعطيت رقماً من فئة الأرقام الآرية (R-number). وبدأ استخدام المركب (HC-600a) (الأيسوبوتان) في التبريد المنزلي والأدوات الصغيرة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ نطاق هذا الاستخدام يتسع في البلدان العاملة بموجب المادة ٥. وأصبح R-744 (ثاني أكسيد الكربون) خياراً بديلاً هاماً للنظم المركزية في المحلات التجارية الكبيرة. ويتم تسويق منتجات الوحدات المجهزة لتكييف الهواء التي تستخدم مركب الكربون الهيدروفلوري - ٣٢ في العديد من البلدان. ولا يزال إنتاج الوحدات المجهزة لتكييف الهواء التي تستخدم مركب الهيدروكربون - ٢٩٠ (البروبان) والتي أصبحت تنتجها سلاسل الإنتاج التي تحولت من استخدام مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - ٢٢ مستمراً في الصين، كما أن هذه الوحدات متاحة في الهند وإلى حد ما في أوروبا.

٦- وأوردت السيدة هيلين توب، الرئيسة المشارك للجنة الخيارات التقنية الطبية، أنه بفضل التطورات الأخيرة أصبح التخلص التدريجي على الصعيد العالمي من صناعة مركبات الكربون الكلورية فلورية المستخدمة في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة أمراً وشيك الحدوث. وعرضت تقييم اللجنة لتعيينات الاستخدام الضروري المقدم من الصين للاستخدام الصناعي لمركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق لعام ٢٠١٥؛ ومن المتوقع أن يكون ذلك آخر التعيينات بافتراض الانتقال السلس من مرحلة استخدام هذه المركبات، كما يمكن أن يكون آخر التعيينات للاستخدامات الضرورية لمركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق. وأوصت اللجنة بكمية تبلغ ١٨٢,٦١ طناً من مركبات الكربون الكلورية فلورية للاستخدام في أجهزة الاستنشاق لعام ٢٠١٥، ولم يكن بوسعها التوصية بكمية ٣٤,٧٣ طناً. وذكرت أنه بذلك ربما يتوفر للصين المخزون الكافي لتلبية احتياجاتها من مركب الكربون الكلوري فلوري في عام ٢٠١٥، رغم أن ذلك لا يزال غير واضح، وأن اللجنة توصي بالإعفاء متوقعة أن الصين لن تنتج مجدداً مركبات الكربون الكلورية فلورية إلا إذا كان ذلك ضرورياً للغاية. وأوجزت بعض توصيات اللجنة فيما يتعلق بالمكونات النشطة المدرجة في الإعفاء.

٧- عرض السيد كيشي أوهنيشي، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية، اثنين من تعيينات الاستخدامات الضرورية للاستخدامات في عام ٢٠١٥. ويخص طلب التعيين الأول الذي قدمه الاتحاد الروسي استخدام الكلور وفلوروكربون - ١١٣ في صناعته الفضائية. وأوصت لجنة الخيارات التقنية

للمواد الكيميائية بكمية قدرها ٧٥ طناً من الكلور وفلوروكربون للاستخدام في الصناعة الفضائية لعام ٢٠١٥. ولاحظت لجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية أن الاتحاد الروسي قد طور معدات جديدة يتم تنظيفها باستخدام مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري -١٤١ ب، أو كلوريد الميثيلين، ولذلك فإن ذلك سيكون آخر التعيينات للاتحاد الروسي. وقدمت الصين طلب التعيينات الثاني لاستخدام كمية قدرها ٩٠ طناً من رباعي كلوريد الكربون للاستخدامات المخبرية والتحليلية لفحص محتوى النفط، والشحوم وكل الهيدروكربونات النفطية في المياه. وتم هذا التعيين نتيجة للمقرر ٦/٢٣. ورغم أن لجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية قد سلمت بالجهود التي تبذلها الصين حتى الآن فيما يتعلق بالتخلص التدريجي من استخدام رباعي كلوريد الكربون، طلبت اللجنة المزيد من التوضيح بشأن الحاجة إلى ٩٠ طناً من رباعي كلوريد الكربون لرصد نوعية المياه، والتأخير الكبير فيما يتعلق بالتخلص التدريجي من استخدام رباعي كلوريد الكربون في هذا التطبيق، وكيف يمكن أن ترتبط التعيينات باتفاق التخلص التدريجي من استخدام رباعي كلوريد الكربون المبرم بين الصندوق المتعددة الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال والصين. وفي المرحلة الحالية، ليس بوسع لجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية التوصية بتعيينات دون المزيد من التوضيح.

٨- وفي سياق عرض التقرير المرحلي للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، أشارت السيدة مارتا بيزانو إلى أن استهلاك بروميد الميثيل في الاستخدامات الخاضعة للرقابة بلغ حوالي ٧ في المائة من خط الأساس العالمي بنهاية عام ٢٠١٢. وقد تخلصت الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ من هذا الاستهلاك بنسبة حوالي ٨٥ في المائة قبل الموحد النهائي المحدد لذلك، وتخلصت الأطراف غير العاملة بالمادة ٥ من الاستهلاك بنسبة ٩٨ في المائة، أما النسبة المتبقية البالغة ٢ في المائة فهي تمثل استخدامات حرجة. واستمرت الرئيسة المشاركة في عرضها مشيرة إلى أنه عند مقارنة إنتاج بروميد الميثيل باستهلاكه في مجال الاستخدامات الخاضعة للرقابة، يبدو أن مجموع الفائض من الكمية المتراكمة منذ عام ٢٠٠٥ من إنتاج بروميد الميثيل قد بلغت حوالي ٥,٩٧٠ طناً. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى المخزونات، أو عدم الإبلاغ بشأن الاستهلاك في بعض البلدان.

٩- وعند الإشارة إلى التقدم المحرز بشأن اعتماد البدائل، أوردت السيدة بيزانو أن الخيارات غير الكيميائية والإدارة المتكاملة للمبيدات أصبحت في تزايد على النطاق العالمي، وأنه رغم أن البدائل الكيميائية لا تزال تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لبعض القطاعات، فإن الآثار الضارة على الصحة والبيئة غالباً ما تؤدي إلى فرض قيود تنظيمية، وحتى إلى إلغاء تسجيل هذه البدائل في بعض البلدان. وأشارت أيضاً إلى استمرار تزايد حالات الإبلاغ بشأن مقاومة استخدام الفوسفارين، وهو أكثر البدائل المعتمدة انتشاراً في مجال التطبيقات الخاصة بالهياكل والسلع، الأمر الذي يمكن أن يخلق مشكلة أمام استخدام هذه المادة المطهرة في المستقبل.

١٠- وعند النظر في بروميد الميثيل لاستخدامات الحجر الصحي والاستخدام قبل الشحن، أو للاستخدامات المستثناة، أشارت الرئيسة المشاركة إلى أنه رغم أن الاستهلاك العالمي ظل مستقرًا بصورة عامة في العقد الماضي، فقد انخفض الاستهلاك في الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥، بينما كان الاتجاه تصاعدياً في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥. وأشارت أيضاً إلى أن الإبلاغ بموجب المقرر ٥/٢٣ أوضح أن الكثير من البلدان لها سجلات جيدة بالنسبة للاستخدامات الرئيسية في الحجر الصحي وقبل الشحن، وأن كميات بروميد الميثيل اتسمت بالاتساق من عام إلى آخر مما يتيح المجال للتحليل الأكثر تعمقاً بشأن معرفة مجالات تنفيذ استخدام البدائل لاستخدامات الحجر، والاستخدامات قبل الشحن.

١١- وفي الختام، أشارت السيدة بيزانو إلى المقرر ١٢/١٥ الخاص باستثناء استخدامات بروميد الميثيل في حالات الكثافة العالية. وقالت إن لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل عرضت بدائل مجدية لهذا الاستخدام، وهي بدائل كيميائية وغير كيميائية على حد سواء، وأنه مع مراعاة ذلك، فقد ترغب الأطراف الآن في اتخاذ إجراءات على النحو الذي نص عليه هذا المقرر.

١٢- وقدم السيد إيان بورتر، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، موجزاً للتوصيات المؤقتة التي قدمتها اللجنة بشأن تعيينات الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل. وأشار إلى أن ثلاثة أطراف من الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ قدمت طلبات تعيينات لاستخدامات بروميد الميثيل في عام ٢٠١٦، وأن الاستخدامات التي قُدمت من أجلها الطلبات بدأت في الانخفاض. علاوة على ذلك، قدمت أربعة أطراف من الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ طلبات تعيينات لاستخدام بروميد الميثيل لعام ٢٠١٥، غير أن طرفاً واحداً (ماليزيا) سحب طلبه قبل انعقاد اجتماع لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل في آذار/مارس ٢٠١٤. وقدم بعد ذلك معلومات عن مخزونات بروميد الميثيل كما قدمتها الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ وفقاً للمقرر ٦/٩ موضحاً أن لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل لن تعدل توصياتها بشأن الاستخدامات الحرجة لأخذ المخزونات في الاعتبار.

١٣- ثم قدم تفاصيل بشأن التوصيات التي أصدرتها اللجنة بشأن كل واحد من طلبات تعيينات الاستخدامات الحرجة العشرة التي تم استلامها في أثناء الجولة الحالية، وهي: تم استلام طلبي تعيينات للاستخدامات في عام ٢٠١٦ من الولايات المتحدة بشأن استخدام لحم الخنزير المقدد المجفف وثمار الفراولة، وطلب من كل من أستراليا وكندا لسوق الفراولة الجارية. بالنسبة للاستخدامات في عام ٢٠١٥، قدمت الأرجنتين طلبي تعيينات، طلب بشأن الطماطم والفلفل، وطلب بشأن سوق الفراولة الجارية. وقدمت الصين طلباً واحداً بشأن إنتاج الجنزيبيل في البيوت المحمية وفي الحقول المفتوحة. وقدمت المكسيك طلباً واحداً بشأن ثمار الفراولة وسوق الفراولة الجارية. وبالإشارة إلى طلب التعيينات الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن ثمار الفراولة، قال إن الطرف أشار إلى أن طلب التعيينات المقدم سيكون آخر طلب بالنسبة لهذا القطاع، وكان ذلك من أكثر المسائل صعوبة فيما يتعلق بتطبيق البدائل نظراً للقيود التنظيمية.

١٤- وفي ختام عرضه، أشار إلى بعض المسائل المتعلقة بالجولة الحالية لتعيينات الاستخدامات الحرجة. وقال إن الطلبات المقدمة من الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ كانت تشمل قطاعات التربة قبل الزراعة التي تكون فيها مسببات الأمراض المستهدفة وفعالية البدائل مشابهة لتلك التي تشهدا الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥، باستثناء الصين حيث تؤثر آفة بكتيرية معينة في الجنزيبيل. وأوضح أن القطاعات التي تواجه صعوبة في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ مشابهة للقطاعات في الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ مثل قطاعات المشاتل على سبيل المثال. وأخيراً أشار إلى أنه ينبغي للأطراف العاملة بموجب المادة ٥ التي تسعى إلى إعفاءات لاستخدام بروميد الميثيل أن تقدم مرجعيات حسابية على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ (و) من المقرر ٤ للدورة الاستثنائية.

باء - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عن بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (المقرر ٥/٢٥، الفقرات الفرعية ١ (أ) - (ج)) (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)

١٥- قدم السيد بول أشفورد، الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالمقرر ٥/٢٥، العرض بشأن التقرير المؤقت لفرقة العمل، ووجه الانتباه إلى أوجه التشابه والاختلاف بين التقرير الحالي والاستجابة للمقرر

٧/٢٤. وقُدمت بعد ذلك معلومات عن تكوين فرقة العمل والأساس النظري لهيكل التقرير. ثم أوجز السيد أشفورد عوامل النسخ في الرغوي لاستخدامها كبدايل للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وقُدم أساس سيناريو طلب العمل على النحو المعتاد حتى عام ٢٠٣٠، فضلاً عن رسوم بيانية توضح إسقاطات العمل على النحو المعتاد بالنسبة للمنطقة العاملة بموجب المادة ٥ والمنطقة غير العاملة بموجب المادة ٥. وشمل خط الأساس الآثار المتوقعة لقواعد الاتحاد الأوروبي بشأن الغاز المفلور، ولكنه لم يتضمن بعد تدابير أخرى كانت متوقعة ولكنها لم تنفذ بعد في المناطق الأخرى غير العاملة بموجب المادة ٥.

١٦- وقدم السيد روبرتو بيكسوتو، الرئيس المشارك لفرقة العمل، معلومات عن البدائل المتاحة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في قطاع التبريد وتكييف الهواء. وسلط الضوء بصفة خاصة على البدائل التي ستكون فعالة، فضلاً عن البدائل التي تتسم بأوجه قصور في درجات الحرارة المحيطة العالية. وكما سبق، قُدمت الافتراضات بالنسبة لسيناريو العمل على النحو المعتاد في قطاع التبريد وتكييف الهواء، وأفضى ذلك إلى مقارنة بين خطي أساس التبريد وتكييف الهواء، والرغوات بالنسبة للأطراف العاملة بموجب المادة ٥ والأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥. وكشفت المقارنة هيمنة قطاع التبريد وتكييف الهواء، فضلاً عن النمو السريع المتوقع في المناطق العاملة بموجب المادة ٥.

١٧- وقدم السيد لامبرت كويجيرز، الرئيس المشارك لفرقة العمل، توضيحاً للافتراضات التي أدت إلى سيناريو هي التخفيف بالنسبة لقطاع التبريد وتكييف الهواء أشار فيه إلى أي مدى يتوقع أن تنفذ البدائل المنخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي إلى الأسواق. وأوضحت منحنيات المقارنة على ضوء ذلك أنه يمكن الحد من نمو البدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ بحلول عام ٢٠٢٦ بموجب قيود أكثر صرامة في إطار سيناريو التخفيف. وقُدمت معلومات عن النطاق المحتمل لتكاليف تنفيذ سيناريو أكثر صرامة في الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ والأطراف العاملة بموجب المادة ٥ على حد سواء، وأشار إلى نطاق مماثل يتراوح بين ١,٠٨ و٣,٣ بليون.

١٨- وقدم بعد ذلك معلومات عن الافتراضات التي أدت إلى سيناريوهات التخفيف في قطاع الرغوات. وأوضح أن تقييم التكاليف كان أكثر صعوبة بالنسبة للأطراف العاملة بموجب المادة ٥ والأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ بسبب النطاق الواسع لأحجام المؤسسات ذات الصلة. وفي سياق إنجاز النتائج، أشار إلى أن الوفورات المناخية المتراكمة حتى عام ٢٠٣٠ في إطار السيناريو الأكثر اعتدالاً من بين سيناريو التخفيف ستبلغ حوالي ٣ بليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، و١١ بليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في إطار السيناريو الأكثر صرامة.

١٩- وأخيراً قدم معلومات عن ثلاثة قطاعات في حاجة إلى المزيد من الاستخدامات، وهي القطاع الطبي، وقطاع المذيبات، وقطاع الحماية من الحرائق. ويبلغ الاستخدام التراكمي المتوقع لمركبات الكربون الهيدروفلورية في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة ١٧٣٠٠٠ كيلوطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون حتى عام ٢٠٣٠ في إطار سيناريو العمل على النحو المعتاد. وأشار إلى أن هناك عوائق اقتصادية تحول دون الانتقال إلى استخدام بدائل غير مركب الكربون الهيدروفلوري، وبصفة خاصة في أجهزة الاستنشاق التي تستخدم المكون النشط سالبوتامول. وعلى النقيض، كان هناك استخدام قليل لمركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاع مواد التعقيم.

٢٠- وبخلاف الفلوروكيتون، فإن البدائل الرئيسية للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في قطاع الحماية من الحرائق هي مركبات الكربون الهيدروفلورية. وقد اعتمد نمط استخدامها على التهديد الذي تتم معالجته، فضلاً عن اللوائح الداخلية. وكانت هناك تحديات معينة بالنسبة للمرافق في درجات الحرارة المحيطة المنخفضة. وفي بعض الحالات يمكن لنظم الغاز الخامل المناقسة على الصعيد الاقتصادي، وهي نتيجة لم تكن متوقعة. غير أنه لا يزال من الصعب الحصول على المعلومات عن أنماط الطلب والتكاليف الإجمالية، نظراً إلى أن معظم هذه المعلومات هي معلومات احتكارية.

٢١- وفي قطاع المذيبات، تم أيضاً إيضاح الصعوبات بشأن جمع البيانات عن أنماط الاستخدام، وبصفة خاصة فيما يتعلق باستخدام مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري -١٤١ ب كمذيب في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥. ومع ذلك، أُشير إلى أن الأوليفينات الهيدروفلورية الفلوروكيميائية، ومركب الهيدروكلورو فلوروفين ما برحا تبرزان كبدايات لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، ومركبات الكربون الهيدروفلورية في التطبيقات التي تُستخدم فيها هذه المركبات.

٢٢- واحتتم عرضه مشيراً إلى الطابع المؤقت لتقرير الفريق والفرص التي لا تزال متاحة لبلورة تقييمات الفريق في أثناء الفترة التي تسبق الاجتماع السادس والعشرين للأطراف.

جيم - تقرير فريق التقييم العلمي بشأن قياسات المناخ الرئيسية (المقرر ٥/٢٥، الفقرة الفرعية ١ (د))

٢٣- قدم الرؤساء المشاركون لفريق التقييم العلمي (السيد أيتلو أحافون، والسيد جون بيل، والسيد بول نيومان، والسيد رافيشانكارا) عرضاً عن القياسات من أجل التحديد الكمي لأثر الغازات على مناخ الأرض.

٢٤- وركز العرض بشكل رئيسي على مدة بقاء القدرة على إحداث الاحترار العالمي، والقدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية مع تقديم معلومات أساسية عن هذه القياسات. وخلص العرض إلى أربع نقاط موجزة. أولاً هناك عدد من القياسات لقياس تغير المناخ بسبب انبعاثات مادة ما، وتشمل القسر الإشعاعي، والقدرة على إحداث الاحترار العالمي، والقدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية. ثانياً لا يحدد العلم الأفق الزمني للقدرة على إحداث الاحترار العالمي، والأفق الزمني البالغ ١٠٠ عام هو الأكثر استخداماً. ثالثاً إن القياس الأكثر استخداماً حتى اليوم هو القدرة على إحداث الاحترار العالمي على أساس أفق زمني يبلغ ١٠٠ عاماً. رابعاً هناك تطابق تقريبي بين القدرة على إحداث الاحترار العالمي والقدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية. والقدرة الأعلى على إحداث الاحترار العالمي تعني قدرة أعلى على تغيير درجات الحرارة العالمية. ولوحظ أيضاً أن انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون كانت تُحسب باستخدام القدرة على إحداث الاحترار العالمي، أو القدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية والكمية المنبعثة. وسيتم الإبلاغ بشأن القدرة على إحداث الاحترار العالمي والقدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية في تقرير فريق التقييم العلمي لعام ٢٠١٤ إلى جانب نص تفسيري إضافي بشأن الدعامات الأساسية للقسر الإشعاعي، والقدرة على إحداث الاحترار العالمي، والقدرة على تغيير درجات الحرارة العالمية.

دال - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عن تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (المقرر ٨/٢٥)

٢٥- بدأت العرض السيدة شيكيو زهانغ، الرئيسة المشاركة لفرقة العمل. وتناولت بصورة وافية التكليف الواردة في المقرر ٨/٢٥ الذي طُلب فيه من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إعداد تقرير عن المستوى الملازم لتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال في فترة الثلاث سنوات ٢٠١٥-

٢٠١٧. وذكرت أن الفريق قد أنشأ فرقة عمل معنية بتحديد الموارد، وأنه قبل إعداد التقرير دُعيت جميع الأطراف إلى تقديم آرائها لفرقة العمل عن طريق المقابلات والمقترحات المكتوبة، وأن بعد الاستعراض الدقيق لهذه الآراء والمقترحات، اعتمد الفريق التقرير في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤. ومع تقديم أسماء أعضاء فرقة العمل، سلطت الضوء على الفقرات ٢ (ج)، و٢ (د)، و٢ (و) من المقرر، والفقرة ٣ بشأن الموارد الإضافية المطلوبة للتفادي التدريجي لاستخدام البدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي، والفقرة ٦ من المقرر ٨/٢٥. وعرضت شريحة توضح مجموع الاحتياجات من التمويل لفترة الثلاث سنوات بالنسبة للحالتين. وبالنسبة لفترة الثلاث سنوات المقبلة، يبلغ مجموع الاحتياجات من التمويل ٦١٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للحالة ١، و٤٩٠ مليون دولار بالنسبة للحالة ٢. وتم الحصول على مجموع الاحتياجات من التمويل بإضافة تمويل أنشطة التخلص التدريجي من استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، بما في ذلك: أولاً الالتزامات القائمة بالنسبة للمرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي يتم الحصول عليها من بيانات أمانة الصندوق المتعدد الأطراف، ثانياً التكاليف المقدرة للأنشطة الجديدة في إطار المرحلة الثانية، ولاحقاً خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي تضعها فرقة العمل لإلغاء الإنتاج، ورابعاً التمويل لدعم الأنشطة. وذكرت أيضاً أن التكاليف كانت على أساس البيانات التاريخية التي توفرها أمانة الصندوق المتعدد الأطراف، وافترض أن مستويات الأنشطة الحالية ستستمر، وأنه سيكون من المطلوب التزامات جديدة بالنسبة لكل البلدان لتحقيق نسبة ٦٧,٥ في المائة من التخفيض بحلول عام ٢٠٢٥. وقالت إن التمويل المطلوب للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض في المرحلة المقبلة من خططها لإدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية قد تم حسابه على نحو تدفع فيه الدفعة الأولى للمرحلة المقبلة من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لهذه البلدان في عام ٢٠٢٠. وكان من المخطط اكتمال العديد من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في إطار المرحلة الأولى في عام ٢٠١٥، رغم أن بعض البلدان التي التزمت بتخفيضات تتجاوز نسبتها ١٠ في المائة ستكمل خططها في سنوات لاحقة. واختتمت الجزء الخاص بما من العرض قائلة إن خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في إطار المرحلة الأولى ستساعد البلدان على الوفاء بالتزاماتها بتحقيق تخفيض تدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بنسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وإن التمويل مطلوب للفرق بين مستوى التخفيض بنسبة ٣٥ في المائة والتخلص التدريجي المنصوص عليه بالفعل في المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

٢٦- وتناول السيد لامبرت كويجيس، الرئيس المشارك لفرقة العمل، بصورة وافية الحالتين الموصوفتين في تقرير فرقة العمل. وقال إن التخلص الذي ينبغي النظر فيه في إطار المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية يمكن تحديده بطريقتين. طريقة بواسطة الحالة ١ التي تستند إلى التخلص "القائم على الالتزام" بحيث يتضمن كل اتفاق بشأن خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية جدولاً يحدد مستوى التخلص من استخدام هذه المركبات الذي التزم به البلد. وتناول تمويل الحالة ١ في إطار المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الفرق بين التخلص التدريجي أو التخفيض الذي تم الالتزام به في المرحلة الأولى من هذه الخطط (معبراً عن كنسبة مئوية) ومستوى التخفيض بنسبة ٣٥ في المائة. ويمكن

تحديد المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية عن طريق الحالة ٢ التي تستند إلى التخلص التدريجي "غير الممول". وتناول تمويل الحالة ١ في إطار المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الفرق بين التخلص التدريجي أو التخفيض الذي تم الالتزام به في المرحلة الأولى من هذه الخطط (معبراً عنه كنسبة مئوية) ومستوى التخفيض بنسبة ٣٥ في المائة. وقال إنه بالنسبة للعديد من الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ ذات حجم الاستهلاك غير المنخفض، فإن الاستهلاك في المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الذي ينبغي تناوله في الحالة ٢ كان أقل بكثير من الاستهلاك الذي ينبغي تناوله في الحالة ١، نظراً إلى أن التخلص التدريجي الإضافي قد تم تمويله، أو لا يزال يجري تمويله، في المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وقال إن كل مكونات التمويل الأخرى، بما فيها التزامات التمويل الحالية، واحتياجات البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض، وأنشطة الإنتاج والدعم لا تزال كما هي بالنسبة للحالتين ١ و ٢. ومن أجل تيسير تحليل الاستهلاك، وتحديد فعالية التكاليف، قُسمت البلدان إلى أربع مجموعات. وباستخدام البيانات وفقاً للمادة ٧، تم تحديد خط الأساس لاستهلاك كل بلد على حدة بالطن المتري لكل مادة كيميائية مستهلكة من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وبالنسبة لكل بلد من البلدان ذات حجم الاستهلاك غير المنخفض التي لديها قطاع تصنيع، أي بلدان المجموعتين ١ و ٢، فإن المبالغ المتبقية لكل مادة كيميائية محددة بالطن وتكون مؤهلة للتمويل الإضافي في المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لتلبية الهدف الرامي إلى تحقيق مجموع التخفيض الذي حدده البروتوكول تم حسابها لأغراض التمويل في الحالة ١ والحالة ٢. وقد أُجري تحليل في صحيفة جدولية يتناول كل بلد من البلدان البالغ عددها ٥٧ المصنفة في المجموعات ١ و ٢ و ٣ باستخدام افتراضات رئيسية تشمل الاستهلاك المستحق على النحو المحدد أعلاه، ومجموعة قطاعية تشمل ٥٠ في المائة من قطاع الرغوات و ٥٠ في المائة من قطاع التبريد/تكييف الهواء (أنشطة قطاعات مراكز الأنشطة الإقليمية) لتحديد الاستهلاك بالطن المتري حيثما كان الاستهلاك كافياً في كل قطاع. وأدرج التمويل للتخلص التدريجي من الاستهلاك الذي تم الإبلاغ بشأنه للمواد المتعددة الزمر الهيدروكسوية المسبقة المزج في أول فترتين من فترات الثلاث سنوات (رغم أنه ليس جزءاً من الاستهلاك حسب خط الأساس)، وكانت الجداول الزمنية المطبقة لمدفوعات خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية المطبقة محددة بنسب مئوية بلغت ٤٥ و ٢٥ و ٢٥ في المائة و ١٠ في المائة على مدى أربع سنوات استناداً إلى التجربة الخاصة بمدفوعات المرحلة الأولى المعتمدة لخطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وطُبقت عوامل فعالية التكاليف في سياق الحسابات بالنسبة لكل البلدان المصنفة في المجموعات ١ و ٢ و ٣. أما بالنسبة لقطاع الرغوات وأنشطة قطاعات مراكز الأنشطة الإقليمية، فقد استخلصت فعالية التكاليف من عدد كبير من المشاريع المعتمدة. وقُسمت مراكز الأنشطة الإقليمية مجدداً إلى قطاع تصنيع وقطاع خدمات (الإنشاء في الموقع) على أساس البيانات التي تم الحصول عليها من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف، مما أدى إلى ثلاثة سيناريوهات مألوفة لنسب الاستهلاك لقطاعي التصنيع والخدمات على التوالي، وهي كما يلي: ٦٠ في المائة مقابل ٤٠ في المائة، و ٤٠ في المائة مقابل ٦٠ في المائة، و ٢٠ في المائة مقابل ٨٠ في المائة. وفيما يتعلق بتمويل التخلص التدريجي في قطاع الإنتاج، استخلص تمويل قطاع الإنتاج مباشرة من الفقرات الفرعية (هـ) '٢' من المقرر ٢٨/٦٩، والفقرة (ب) من المقرر ٢٦/٧٠ الذي أصدرته اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بموافق إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في الصين، وتم

تقييم التمويل في الفترة الأولى من فترة الثلاث سنوات وفقاً لخطة أعمال الصندوق المتعدد الأطراف لعام ٢٠١٤. أما المبالغ لفتريات الثلاث سنوات اللاحقة فهي مطابقة لمبالغ متساوية تبلغ ٢١,٨٧٤ مليون دولار، بما في ذلك تكاليف الدعم على فترة ١٤ سنة تبدأ في عام ٢٠١٦. ولم يتم بعد تناول المبادئ التوجيهية الجديدة، ولم يُتخذ قرار حتى الآن بشأن إدراج تمويل مشاريع المصانع الدائمة، أو إعداد المشاريع في خطط الأعمال. وبالتالي، لم يدرج في التقديرات أي اعتماد لتمويل وقف الإنتاج في هذه المصانع. وأوضح بعد ذلك الاحتياجات التمويلية للأنشطة غير الاستثمارية وأنشطة الدعم، ومجموع تقديرات الاحتياجات التمويلية لفترة الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ وفتريات الثلاث سنوات اللاحقة. فبالنسبة لفترة الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧، يبلغ مجموع الاحتياجات من التمويل ٦١٠ مليون دولار للحالة ١، و٤٩٠ مليون دولار للحالة ٢، أما بالنسبة للفترة الثانية من فترة الثلاث سنوات فتبلغ الاحتياجات ٥٥١ مليون دولار و٤٨٦ مليون دولار للحالة ١ والحالة ٢ على التوالي.

٢٧- ثم استعرض بصورة وافية مخطط التمويل. إذا كان تمويل استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في فترتي الثلاث سنوات الأولى والثانية لم يشمل سوى الهدف الرامي إلى تخفيض الاستهلاك بحلول عام ٢٠٢٠ (المشار إليه في الفقرة ٢ (د) من صلاحيات فرقة العمل)، وإذا كانت مبالغ تمويل أول فترتين من فترات الثلاث سنوات مقسمة بالتساوي، وإذا كان التمويل الأولي للمرحلة الثالثة من خطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية قد تم تأجيله حتى عام ٢٠٢١، سينخفض التمويل المطلوب لكل من فترتي الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ و٢٠١٨-٢٠٢٠ بحوالي ٩٠ مليون دولار، وسيتجاوز التمويل المطلوب لفترة الثلاث سنوات الثالثة التمويل المطلوب لفترة الثلاث سنوات الثانية بحوالي ٣١٩ مليون دولار و٤٠٨ مليون دولار بالنسبة للحالتين ١ و٢ على التوالي.

٢٨- وعرض السيد ماركو غونزاليز، عضو الفرقة العاملة، بصورة وافية الموارد الإضافية المطلوبة للتخلص التدريجي من البدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي. وقال إنه من أجل تحديد مبلغ إرشادي للتحويل التدريجي من استخدام البدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، تم النظر في ثلاثة عناصر. العنصر الأول هو تمويل مرحلة التحول الثانية لاستخدام الهيدروكربونات في وحدات التبريد المنزلية والتجارية، ومعدات تكييف الهواء المتحركة التي تحولت بالفعل إلى استخدام مركب الكربون الهيدروفلوري - ٤٣ أ في إطار الصندوق المتعدد الأطراف. وبالنسبة لوحدة التبريد، يمكن أن تبلغ التكاليف حوالي ٤٠ مليون دولار بتكلفة ٦,٤ دولار للكيلو. وتم أيضاً تحويل الطاقة الإنتاجية لحوالي مليون وحدة من وحدات تكييف الهواء المتحركة. وباستخدام نفس الفعالية من حيث التكاليف، يمكن أن تبلغ التكلفة لمرحلة تحول الاستخدام الثانية لمعدات تكييف الهواء المتحركة حوالي ٦,٤ مليون دولار. ولذلك يمكن أن يبلغ إجمالي التكاليف المقدرة لمرحلة تحول الاستخدام الثانية في قطاع التبريد حوالي ٤٦,٤ مليون دولار، أي ما يعادل حوالي ٨ مليون دولار في السنة (في أول فترتين من فترات الثلاث سنوات). والعنصر الثاني هو زيادة التمويل المتاح لقطاع الخدمات من ٤,٥/كغ إلى ٦,٥/كغ، وهي مسألة كان يُرى أنها ستساعد في إدارة المبردات ذات مستويات القابلية للاشتعال المتباينة، ومواد التشحيم المطلوبة. وينطوي تطبيق هذه الزيادة على البلدان ذات حجم الاستهلاك غير المنخفض، والبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض على تمويل إضافي يبلغ حوالي ٧ مليون دولار في السنة. وكعنصر ثالث، قُدرت التكاليف الإضافية لخطط إدارة التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بالنسبة للبلدان المصنعة لمعدات تكييف الهواء استناداً إلى افتراض أن كل مراحل تحول الاستخدام ستتجه نحو استخدام مبردات منخفضة القدرة على

إحداث الاحترار العالمي. ورهنًا بنسب الخدمات والتصنيع في بلد ما، يمكن أن يرتفع متوسط فعالية التكاليف بنسبة تبلغ حوالي ٢٥ في المائة ليصل إلى حوالي ٩,٨١ دولاراً/كلم. ومن ثم، سيبلغ مجموع التكاليف التي يتحملها الصندوق المتعدد الأطراف حوالي ٨ مليون دولار في السنة. وبإيجاز قال إن إجمالي التمويل الإضافي للثلاثة أنشطة المذكورة أعلاه سيبلغ ٢٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة على الأقل خلال فترتين من فترات الثلاث سنوات مما يعادل حوالي ١٣٨ مليون دولار. وسيكون ذلك المبلغ الإرشادي الأول للتخلص التدريجي من البدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي للمواد المستفدة لطبقة الأوزون. وبهذا المستوى، يمكن تفادي استهلاك حوالي ١٠.٠٠٠ طن من البدائل العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي. وفي الختام، أشار إلى أن فرقة العمل نظرت بعناية في التمويل المطلوب للتخفيض التدريجي لكل البدائل ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي، مع مراعاة التقرير الذي أعده الفريق عملاً بالمقرر ٥/٢٥، والافتراضات التالية: أولاً، قد يتجاوز استهلاك المواد العالية القدرة على إحداث الاحترار العالمي لتصنيع المنتجات ١٨٠.٠٠٠ طن في السنة (٢٠١٤)؛ ثانياً، تتراوح فعالية الكلفة بين ٦ و ١٨ دولاراً للكيلو. علاوة على ذلك، لم تتم مراعاة عمليات الشركات المتعددة الجنسيات. وقال إن تحول قطاع التصنيع إلى استخدام البدائل المنخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي (خلال الإطار الزمني) سيتطلب التمويل بقدر يتراوح بين ١,٠٨ و ٣,٢٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

هاء - عرض بشأن المسائل التشغيلية والتنظيمية لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي (المقرر ٦/٢٥) (البند ٨ أ) من جدول الأعمال)

٢٩- وعرضت السيدة بيلا مارانيون، الرئيسة المشاركة لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، رداً على الاستجابة للمقرر ٦/٢٥، الذي طُلب فيه إلى الفريق تقديم معلومات مستكملة عن عملياته بشأن تعيين أعضاء لجان الخيارات التقنية التابعة له، التشكيل الذي اقترحت له لجاناً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (أي تجميع أو تقسيم اللجان القائمة، أو الإبقاء على وضعها الراهن)، والخيارات، إذا رُوي أنها ملائمة من أجل تبسيط المعلومات المستكملة التي يقدمها الفريق سنوياً للأطراف. ولاحظت أنه على مر تاريخ البروتوكول لم تغير الأطراف سوى القليل في إطار فرق التقييم التابعة له، بما في ذلك بصفة خاصة تشكيل فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ولجان الخيارات التقنية التابعة له. وقد كان هذا الإطار ذا فائدة كبيرة للأطراف على مدى ٢٥ سنة فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول. وتتسم لجان الخيارات التقنية بمرونة أساسية للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للأطراف عن طريق تشكيل عضويتها من أجل تحقيق ما يلزم من خبرة وتوازن. وحددت السيدة بيلا مارانيون عملية التعيين لعضوية لجنة الخيارات التقنية، وآراء مختلف اللجان بشأن تشكيلاتها المقبلة. وبالنسبة لبعض اللجان (لجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية، ولجنة الخيارات التقنية للهالونات، ولجنة الخيارات التقنية الطبية، ولجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل) فمن المرجح تخفيض عضويتها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بينما يحتمل أن تظل عضوية كل من لجنة الخيارات التقنية للرغوات، ولجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية ثابتة خلال هذه الفترة. وناقشت بعد ذلك السيدة بيزانو، الرئيس المشارك لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، ولجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، اعتبارات معينة تتعلق بالتشكيل المقبل لكل لجنة. وعرضت أيضاً خيارات لتبسيط المعلومات المستكملة التي يقدمها سنوياً لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي للأطراف، وقدمت معلومات عن حالة إعادة تعيين أعضاء لجنة الخيارات التقنية، وهي مهمة ينبغي إكمالها في عام ٢٠١٤ وفقاً للمقرر ١٠/٢٣.

واو- تقرير فريق التقييم العلمي عن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي لوحظت مؤخراً في الغلاف الجوي (البند ١١ من جدول الأعمال)

٣٠- قدم الرؤساء المشاركون لفريق التقييم العلمي عرضاً عن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي لوحظت مؤخراً في الغلاف الجوي. وناقشت ورقة أعدها مؤخراً دكتور جوهانس لوب وزملاؤه الملاحظات بشأن أربعة مواد من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون خاضعة للمراقبة بموجب المادة ٢- فاء (2F) من بروتوكول مونتريال، وهي: (CFC12CFC12) CFC-112 المدرج في المرفق باء؛ (CF2CICCI3) CFC-112a المدرج في المرفق باء؛ (CF3CCI3) CFC-113a المدرج في المرفق ألف؛ (CF3CH2C1) HCFC-133a المدرج في المرفق جيم؛ CFC-112, CFC-112a, CFC-113a و HCFC-133a وكلها مواد مستنفدة لطبقة الأوزون وغازات الاحتباس الحراري. والتركيزات ضئيلة للغاية في الوقت الحالي مقارنة بمستويات المواد الأخرى المستنفدة لطبقة الأوزون في الغلاف الجوي. والمركبات ليست ذات أهمية كبيرة في الوقت الحالي بالنسبة لاستنفاد طبقة الأوزون، أو استكمال التغيرات المناخية، ومن المحتمل ألا يكون لها آثار على استعادة طبقة الأوزون لهيئتها بافتراض أنها لن تتزايد بقدر كبير. وهناك تناقص في مركب الكربون الكلوروفلوري ١١٢، ومركب الكربون الكلوروفلوري ١١٢أ، ولكن هناك زيادة في مركب الكربون الكلوروفلوري ١١٣أ، ومركب الكربون الهيدروكلوري فلوري ١١٣أ-١١٣٣. وأيضاً وصف القدرات على استنفاد طبقة الأوزون، وعلى إحداث الاحترار العالمي للمواد الكيميائية. ويمكن الحصول على التفاصيل بشأن هذه الغازات في تقرير التقييم العلمي لفريق التقييم العلمي لعام ٢٠١٤.

تقرير ميسري المناقشة غير الرسمية بشأن إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية

قبل بداية المناقشات، أوضح الرؤساء المشاركون أن المهمة المكلف بها الفريق العامل المفتوح العضوية بموجب البند ٩ من جدول الأعمال هي مناقشة إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية مع مراعاة الجوانب القانونية والتقنية التي أُثيرت في المناقشات السابقة وفي حلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بغية وضع خيارات لمعالجة هذه الجوانب، بما فيها الخيارات بشأن نطاق بروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ولن تُبرز نتائج المناقشات في ورقة غرفة الاجتماع، ولكن سيتم إبلاغ الفريق العامل في الجلسة العامة بشأن موجز المناقشات على أن يُفهم أنه لن يُتخذ أي قرار في الاجتماع الحالي.

ومن أجل تيسير مناقشة منظمة، اقترح الميسرون مناقشة المسائل الرئيسية التي حددها الميسرون على أساس نتائج المناقشات السابقة، وحلقة العمل المعنية بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية التي انعقدت مباشرة قبل هذا الاجتماع.

وبعد مناقشة إحدى المسائل المقترحة بشأن الخطوات المحتملة لزيادة مستوى الإرادة السياسية بشأن اتفاق عالمي لإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية عن طريق تخفيض الاستخدام على الصعيد العالمي، أُقترح شطب هذه المسألة من القائمة لكيلا يكون هناك انطباع بأن الأطراف منقسمة بشأن هذه المسألة، الأمر الذي لا ينوي أن يوحي به الميسرون، وأن ذلك لن يشكل أساساً جيداً لبدء المناقشة.

وكان هناك اتفاق على شطب المسألة من القائمة على أن يُفهم أنها ربما تُثار في أثناء المناقشة. علاوة على ذلك، كان هناك اقتراح بأن المسائل المتعلقة بالمسؤولية والتمويل يمكن النظر فيها في سياق المناقشات بشأن المسائل المختلفة.

واتفق الفريق على بدء المناقشات على أساس المسائل التالية التي هي من الواضح مسائل مثيرة للخلاف تتعلق بالجوانب القانونية والتقنية لإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية:

(أ) كيف يمكن معالجة الشواغل المتعلقة بولاية بروتوكول مونتريال لإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بالنظر إلى أحكام اتفاقية فيينا؟

(ب) ما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها الأطراف لتوضيح أوجه الترابط بين بروتوكول مونتريال، واتفاقية فيينا، وبروتوكول كيوتو، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية؟

(ج) كيف يمكن معالجة المسائل المتعلقة بتكاليف وتوفير بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية، وبصفة خاصة في قطاع تكييف الهواء وفي المناطق ذات درجات الحرارة المحيطة العالية؟

(د) ماذا يمكن أن تفعله الأطراف لمعالجة المسائل المرتبطة بالكفاءة في استخدام الطاقة؟

(هـ) كيف يمكن معالجة المسائل المتعلقة ببدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية، بما في ذلك البدائل في قطاع الخدمات؟

(و) كيف يمكن معالجة المسائل المتعلقة بالمعايير الدولية الخاصة باستحداث بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية؟

(ز) كيف يمكن معالجة المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا؟

(ح) ما هي الطرق العلمية المتوفرة لتقييم آثار تغير المناخ عند اختيار البدائل؟

وفي سياق مناقشة الشواغل التي أُثيرت فيما يتعلق بولاية بروتوكول مونتريال لإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بالنظر إلى أحكام اتفاقية فيينا، جرت مناقشة الجوانب والخيارات القانونية التالية:

(أ) أحد الخيارات المقترحة هو وضع قائمة بشواغل الأطراف فيما يتعلق بما إذا كان نطاق بروتوكول مونتريال واتفاقية فيينا يسمحان بإنشاء تدابير رقابية لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال، واستخدام هذه القائمة كأساس للمقترحات بشأن كيفية معالجة هذه الشواغل. وفيما يتعلق بهذا الخيار، أُشير إلى أن إنشاء قائمة ربما يحد من فرص الأطراف لمعالجة كل الشواغل التي قد تحتاج إلى معالجة؛

(ب) والخيار الآخر المقترح هو الطلب إلى أمانة الأوزون إكمال أحكام بروتوكول مونتريال واتفاقية فيينا ذات الصلة كأساس لمناقشات تستند إلى نص بغية التوصل إلى فهم أفضل للنصوص القانونية ذات الصلة بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية. ويمكن للأطراف أيضاً تحديد الأحكام التي يمكن أن تمتع تناول إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال. واقترح أيضاً إتاحة الوقت الكافي للتوصل إلى فهم أفضل للآثار القانونية؛

(ج) وكان أحد الآراء التي أُعرب عنها هو أنه من أجل معالجة مسألة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال، ينبغي تعديل أحكام بروتوكول مونتريال واتفاقية فيينا، بما في ذلك اسم ونطاق كل منهما لتوفير الأساس القانوني لإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال. وأفاد رأي آخر أن الأساس القانوني والأساس النظري منصوص عليهما في المادة ٢ من اتفاقية فيينا، نظراً لأن إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية ستشمل أيضاً معالجة المسائل البيئية ذات الصلة بمواد معينة أُستحدثت لتحل محل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛

(د) ودُكر خيار آخر وهو وضع بروتوكول جديد بشأن إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية؛

وفيما يتعلق بمسألة أي الخطوات التي ترغب الأطراف في النظر فيها لتوضيح أوجه الترابط بين بروتوكول مونتريال، واتفاقية فيينا، وبروتوكول كيوتو، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ذات الصلة بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية، نُوقشت الآراء والخيارات التالية:

(أ) وأُقترح أن المقترحات الرامية إلى تخفيض استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال توضح أوجه الترابط بين نظامي الأوزون واتفاقية المناخ، وأن مركبات الكربون الهيدروفلورية لن تستثنى من نطاق نظام المناخ. علاوة على ذلك، كان هناك اقتراح بأن الأطراف قد ترغب في النظر في الوثائق المقدمة بشأن هذه المسائل التي تتضمن معلومات عن الأسئلة المتواترة؛

(ب) وأُشير أيضاً إلى أن إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال قد لا تستفيد من المبادئ المطبقة بموجب نظام تغير المناخ، بما في ذلك مبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة"، و "قدرات كل منهما"، أو المرونة المتاحة في إطار النظام المناخي الذي يتيح تناول مجموعة من الغازات؛

(ج) وكان هناك اقتراح بأن الأطراف ملتزمة بمتطلبات نظامي المناخ والأوزون على حد سواء، ولذلك سيكون من المستصوب الحصول على تأكيد من النظام المناخي. وذكر أيضاً أنه ربما يكون من الأكثر صعوبة إجراء مناقشة سليمة بشأن إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار النظام المناخي، نظراً إلى تشعب المسائل التي تتم معالجتها في إطار هذا النظام؛

(د) وكان هناك اقتراح آخر بأن الأطراف يمكن أن تنظر في خيارات لزيادة أوجه التأزر، وتعزيز أوجه التكامل بين النظام المناخي ونظام الأوزون. وكانت الخيارات التي أُقترحت هي تنظيم اجتماع مشترك بين النظامين لمعالجة المسائل القانونية المتصلة بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية، فضلاً عن الطلب إلى أمانتي الأوزون وتغيير المناخ تقدم فتوى قانونية بشأن الجوانب القانونية لتخفيض مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال، بالإضافة إلى المسائل ذات الصلة بآليات التمويل والمرونة؛

(هـ) وذكر أيضاً أن التدابير التكميلية الرامية إلى تخفيض مركبات الكربون الهيدروفلورية يمكن تطبيقها في إطار نظام الأوزون باستخدام بدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي لتحل محل مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. ويمكن إجراء دراسة لتقييم مركبات الكربون الهيدروفلورية التي سُتستخدم كبدايل للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، أما استخدامات هذه المركبات التي ليست لها صلة بتنفيذ بروتوكول مونتريال فيمكن النظر فيها بصورة منفصلة؛

وفيما يتعلق بالجوانب التقنية لكل مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوفر بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية وتكاليف هذه البدائل، وكفاءتها من حيث استخدام الطاقة، وسلامتها، فقد نوقشت المسائل التالية:

(أ) التحديات المعينة التي تواجه البلدان، وخاصة البلدان في المناطق ذات درجات الحرارة المحيطة العالية فيما يتعلق بالافتقار لبدايل مركبات الكربون الهيدروفلورية المتاحة تجارياً والتي جرى اختبارها في ظروف مشابهة، وبصفة خاصة في قطاع تكييف الهواء. وذكر أنه من الضروري تحديد ما ينبغي فهمه من "متوفرة تجارياً" عند الحديث عن مركبات الكربون الهيدروفلورية؛

(ب) وكان هناك اقتراح بالنظر فيما كان ينبغي الاستمرار في العمل مع فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لاستكمال المعلومات بانتظام عن تكاليف البدائل ومدى توفرها، ومعالجة مسائل معينة متعلقة بمجموعة الكاملة لأنواع البدائل المفلورة وغير المفلورة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتكاليف، والملاءمة، والكفاءة في استخدام الطاقة؛

(ج) وكان هناك اقتراح آخر بأن التحديات المتعلقة بتوفر البدائل يمكن معالجتها بتصميم جدول للتخفيض يشمل خطوط أساس وجدول زمنية شاملة يمكن تعديلها مع مراعاة الاحتمالات التقنية، ومختلف الجدول الزمني بالنسبة للأطراف العاملة بموجب المادة 5 والأطراف غير العاملة بموجب المادة 5 بهدف توفير الوقت الكافي للأطراف ليتسنى لها الحصول على البدائل المناسبة؛

(د) وأقترح بأن تنظر الأطراف في كيفية إعطاء الإشارة الصحيحة للدوائر الصناعية لحفزها على تطوير وتسويق البدائل الملائمة لتلبية الاحتياجات الخاصة في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعات في المناطق ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، وإتاحة الوقت الكافي لتطوير بدائل ملائمة ومستدامة؛

(هـ) وأقترح كذلك بأن تنظر الأطراف في إعطاء إشارة للدوائر الصناعية بشأن أي البدائل التي ينبغي أن يُفهم أنها بدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحتزار العالمي، أو كيفية توفير المرونة لهذه الدوائر لتمكينها من تطوير البدائل الملائمة لكل قطاع، أو تطبيق باستخدام نهج التخفيض الشامل؛

(و) وكان هناك اقتراح آخر بأن الأطراف ينبغي أن تنظر في الخيارات بشأن الكيفية التي يمكن أن تتعامل بها اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف مع القطاعات التي تتوفر لها بدائل في إطار النظام الحالي لبروتوكول مونتريال؛

(ز) ودُكر أيضاً أن الأطراف ينبغي أن تنظر في خيارات لمعالجة المسائل المتعلقة بتكاليف الاستثمار، والكفاءة في استخدام الطاقة؛

(ح) وكان هناك اقتراح آخر بوضع خريطة طريق لمساعدة الأطراف على إيجاد حلول عملية للمسائل المتعلقة بتوفير وملاءمة بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية.

وفيما يتعلق بمسألة الكيفية التي يمكن أن تُعالج بها المسائل المتعلقة بالمعايير الدولية الخاصة باستحداث بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية، أُشير إلى أن الأطراف، فضلاً عن أصحاب المصلحة في الدوائر الصناعية قد يرغبون في النظر في استخدام مجموعة القواعد واللوائح التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمعالجة بعض هذه المسائل.

ونظراً للوقت المخصص للمناقشة في الاجتماع الحالي، ليس هناك متسع من الوقت يسمح للأطراف بتناول بعض المسائل المتعلقة بقضايا من قبيل خيارات معالجة مسألة نقل التكنولوجيا، والطرق العلمية المتاحة لتقييم آثار تغير المناخ عند اختيار البدائل.

وفي الختام، ذكر الميسرون أن الأطراف قد ترغب في النظر في مواصلة المناقشات في الاجتماعات المقبلة على أساس الخيارات المقترحة التي نُوقشت في هذا الاجتماع، كما يلي:

(أ) أن تطلب إلى الأمانة جمع المعلومات ذات الصلة بنطاق اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال فيما يتعلق بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال؛

(ب) أن تناقش الخطوات الملائمة لتناول أوجه الترابط بين الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاقية فيينا، وبروتوكول مونتريال؛

(ج) أن تطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي استكمال المعلومات عن تكاليف البدائل ومدى توفرها على نحو يتناول بطريقة شاملة كل العناصر ذات الصلة، مثل توفر هذه البدائل تجارياً، وأدائها، وآثارها البيئية؛

(د) أن تناقش الخيارات التي حُددت لإعطاء الإشارات الصحيحة للدوائر الصناعية لحفزها على تطوير بدائل تتناسب مع احتياجات مختلف القطاعات ومختلف البلدان؛

(هـ) أن تناقش الخيارات بشأن كيفية التعامل أولاً مع القطاعات التي تتوفر لها بالفعل بدائل.

وكان من المفهوم أن الاقتراحات أعلاه الخاصة بمجالات تحتاج إلى المزيد من المناقشة لن تستبق أي سبيل للمضي قدماً قد ترغب الأطراف في النظر فيه في اجتماعاتها المقبلة.